جريدة (وطني) وموقفها من قضايا المجتمع المصري
دراسة تاريخية (١٩٥٨-٢٠١١م)

د. رامي عطا صديق*

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة جريدة (وطني) وموقفها من أبرز قضايا المجتمع المصري خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي ١٩٥٨م و٢٠١١م. وجريدة (وطني) هي جريدة عامة ذات اهتمام خاص وواضح بالشأن المسيحي والقبطي، وهي من ثم تُعد امتدادًا لجريدة (الوطن) التي صدرت عام ١٨٧٧م وتوقفت عام ١٩٣٠م، وجريدة (مصر) التي صدرت عام ١٨٩٥م وتوقفت عام ١٩٦٦م، ومازالت (وطني) توالي الصدور إلى اليوم صباح الأحد من كل أسبوع، حيث يمثل حضورها بهذه الخصوصية في المجتمع المصري أمرًا مطلوبًا، يمثل إثراءً للتعددية والتنوع في الصحافة المصرية.

وقد مثلت جريدة (وطني) وطوال عقودها المختلفة، وبالأخص خلال فترة الدراسة، ابنة أمينة لمرحلتها التاريخية التي تمر بها وتعيش فيها، أي أن مواقفها تمثل انعكاسًا للظرف التاريخي الذي تمر به مصر، بتجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبشكل عام تميل جريدة (وطني) في سياستها التحريرية إلى الاعتدال واتباع سياسة وسطية غير متطرفة.

لم تصطدم الجريدة بالقيادة السياسية/ الحاكم فقد اعتادت تأييد قرارات الرئيس جمال عبد الناصر، وكثيرًا ما كانت تبارك خطواته وتحتفي بخطاباته وتصريحاته. ورحبت بالرئيس أنور السادات، ولم يكن الاختلاف واردًا في أجندة عملها، وإذا اضطرت الجريدة إلى النقد فإن نقدها يكون موجهًا للحكومة وليس للرئيس. وأيدت الرئيس محمد حسني مبارك، لا سيما وأن الجريدة عادت للصدور في عهده، الذي شهد مزيدًا من حرية الرأي والتعبير.

وتناولت الجريدة عددًا من هموم المواطنين الأقباط في التعليم والإعلام، كما أعطت اهتمامًا لمسألة بناء الكنائس وترميمها وحرية الاعتقاد الديني، كما عالجت أحداث التوتر الديني والعنف ضد الأقباط، ودعت إلى الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، ومواجهة الإرهاب، وتحسين صورة أقباط المهجر. واهتمت الجريدة بترسيخ مبدأ المواطنة، حيث تفاعلت بقوة، مع حوار/ حديث التعديلات الدستورية، نهاية عام ٢٠٠٦م وبداية عام ٢٠٠٧م، حيث رحبت بالتعديلات الدستورية في مجملها، ورحبت على وجه خاص بتعديل المادة الأولى من الدستور لتنص على مبدأ المواطنة، وأكدت أهمية الممارسة العملية لمبدأ المواطنة، ودعت إلى استمرار مسيرة الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: جريدة (وطني)، جريدة قبطية، قضية الوحدة الوطنية، مواجهة الإرهاب، مبدأ المواطنة.

* الأستاذ المساعد بقسم الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام- أكاديمية الشروق

(Watani) newspaper and its position on the issues of the Egyptian society Historical study (1958-2011)

Abstract:

This study deals with (Watani) newspaper and its position on the most prominent issues of the Egyptian society during the period between 1958 and 2011. (Watani) is a public newspaper with a special and clear interest in the Christian and Coptic affairs, and it is therefore considered an extension of the (Al-Watan) newspaper, which was published in 1877 and stopped in 1930, and (Misr) newspaper, which was published in 1895 and stopped in 1966, and (Watani) is still being published to this day, Sunday morning of every week, as her presence in this privacy in Egyptian society is required, and represents an enrichment of pluralism and diversity in the Egyptian press.

Throughout its various decades, and especially during the period of study, (Watani) newspaper represented the daughter of the historical period in which it is going through and living, meaning that its positions represent a reflection of the historical circumstance that Egypt is going through, politically, economically and socially. In general, Watani newspaper tends to be moderate in its editorial policy and to follow a non-extremist moderate policy.

The newspaper did not clash with the political leadership / ruler, as it used to support the decisions of President Nasser, and it often blessed his steps and celebrated his speeches and statements. It welcomed President Sadat, and the difference was not contained in its work agenda, and if the newspaper was forced to criticize, then its criticism would be directed at the government and not at the president. It supported President Hosni Mubarak, especially since the newspaper was published again during his reign, which witnessed more freedom of opinion and expression.

The newspaper dealt with a number of the concerns of Coptic citizens in education and the media. It also paid attention to the issue of building and repairing churches and freedom of religious belief. It also dealt with the events of religious tension and violence against Copts,

and called for national unity between Muslims and Copts, confronting terrorism, and improving the image of the Copts abroad. The newspaper was concerned with consolidating the principle of citizenship, as it interacted strongly with the issue of constitutional amendments, at the end of 2006 and the beginning of 2007, as it welcomed the constitutional amendments in their entirety, and welcomed in particular the amendment of Article "1" of the Constitution to stipulate the principle of citizenship, and stressed the importance of the practical practice of the principle of citizenship, It called for the continuation of the reform process.

Key words : Watani newspaper, Coptic newspaper, National unity, Nationality unity in Egypt, Facing terrorism, Citizenship principle .

(١) مقدمة منهجية وإجرائية

موضوع الدراسة:

تُعد جريدة (وطني) أبرز صحيفة عامة يصدرها أحد المواطنين الأقباط منذ النصف الثاني من القرن العشرين وإلى الآن، فلقد توقفت جريدة (الوطن) عام ١٩٣٠م، وكانت أول صحيفة يصدرها أحد المواطنين الأقباط هو ميخائيل عبد السيد عام ١٨٧٧م، ثم تعاقب على ملكيتها كل من جندي إبراهيم (١٩٠٠-١٩٢٤م) ثم أمين برسوم (١٩٢٤-١٩٣٠م)، وفي عام ١٩٦٦م تعطلت جريدة (مصر) التي أسسها تادرس شنوده المنقبادي عام ١٨٩٥م[١]، ومن ثم كانت (وطني) هي الجريدة الوحيدة في هذا الميدان، كصحيفة عامة ذات اهتمام خاص بشئون المواطنين الأقباط، لازالت توالي الصدور إلى اليوم كجريدة أسبوعية تصدر عن مؤسسة وطني للطباعة والنشر، كما أنها تُعد نموذجًا مثاليًا لما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "الصحيفة القبطية" من حيث تعلق جانب كبير من مضمونها بشئون المواطنين الأقباط واهتماماتهم، إلى جانب طبيعة الملكية والتي تتركز في مجموعة من المواطنين الأقباط، بالإضافة إلى انتماء غالبية كُتَّابها إلى الدين المسيحي.

من هنا تأتي هذه الدراسة التي تسعى بالأساس إلى القيام بعملية تأصيل تاريخي لجريدة (وطني) والكشف عن مسيرتها الصحفية منذ تأسيسها نهاية عام ١٩٥٨م، مرورًا برحيل مؤسسها أنطون سيدهم عام ١٩٩٥م، وحتى مطلع عام ٢٠١١م، كما تبرز الحاجة إلى رصد وتحليل اتجاهات جريدة (وطني)، كصحيفة لها خصوصية واضحة، من بعض القضايا والمواقف والأحدث.

الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة هنا إلى عدد من الدراسات السابقة التي تتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة والبحث، بشكل مباشر، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول- دراسات تعلقت بمساهمة المواطنين الأقباط في صناعة الصحافة المصرية:

دراسة أيمن سعيد حسن (١٩٩٢م)[٢]: استهدفت التأصيل التاريخي لصحيفتي (الوطن) و(مصر)، والتعرف على موقفهما من أهم القضايا الوطنية خلال الفترة محل البحث، حيث تضمنت الدراسة قضايا: الاحتلال البريطاني، الاستقلال، الدستور، الأحزاب المصرية، القصر، سياسة الوفاق، ثورة ١٩١٩م، التيارات السياسية والفكرية المعاصرة للفترة (الجامعة الإسلامية- التيار القومي المصري- التيار القومي العربي). توصلت الدراسة إلى أنه باستثناء بعض الخلافات حول طرق الإصلاح الطائفية- أحيانًا- فقد تشابهت المواقف السياسية لصحيفتي (الوطن) و(مصر) تجاه الاحتلال والحركة الوطنية، حتى بداية ثورة ١٩١٩م، فبينما تضامن تادرس شنوده المنقبادي في (مصر) مع الحركة الوطنية مؤيدًا لسعد زغلول، ظل جندي إبراهيم في (الوطن) مُهادنًا لسلطات الاحتلال البريطاني. وكشفت الدراسة أيضًا أن صاحب (الوطن)، ميخائيل عبد السيد ثم جندي إبراهيم، وصاحب (مصر) تادرس المنقبادي، كانوا من الصحفيين الذين اختاروا الصحافة كأداة من أدوات الصراع السياسي لا باعتبارها أداة لكسب الرزق، كما ساهمت (الوطن) و(مصر) في محاولات بعث المجد المصري القديم وحضارته الفرعونية، لذلك لم تؤيد (الوطن) و(مصر) إرهاصات التيار القومي العربي.

دراسة رامي عطا صديق (٢٠٠٥م)[٣]: تناولت مشاركة المواطنين الأقباط في صناعة الصحافة المصرية من خلال إصدار الصحف. أبرزت الدراسة اهتمام عدد من المواطنين الأقباط باقتحام مجال الصحافة، كأحد تجليات المشاركة الثقافية التي عاشها المجتمع المصري خلال فترة البحث، من خلال إصدار عدد من الصحف التي تنوعت في شكلها ومضمونها، كما شارك المواطنون الأقباط بعض مواطنيهم المسلمين وأصدقائهم الشوام في إصدار بعض الصحف، وتفاعلت تلك الصحف مع القضايا الوطنية والاجتماعية التي شهدتها مصر خلال فترة الدراسة والبحث، مثل القضية الوطنية التي تمثلت في جلاء الإنجليز، وتحرير المرأة، والتعليم، والعمل الأهلي الخيري.

المحور الثاني- دراسات تعلقت بجريدة (وطني):

دراسة هشام محمد عبد الغفار (٢٠٠٦م)[٤]: تناولت محددات السياسة التحريرية لجريدة (وطني) خلال فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التحرير لصحيفة (وطني) إزاء التحولات السياسية في مصر خلال فترة الدراسة قد تحددت فيما يلي: تأييد التحولات السياسية للرئيس السادات وإعادة إنتاج خطابه بشأنها، الهجوم على القوى المناوئة للتحولات السياسية للرئيس السادات والتنديد بتجاربهم ومواقفهم السياسية، ممارسة درجة ما من النقد أو الاختلاف مع كيفية تطبيق التحولات السياسية للرئيس السادات، التأكيد على حرص الأقباط على الوحدة الوطنية، إبراز الهوية القبطية حضاريًا

وتاريخيًا، المطالبة بحقوق الأقباط والدفاع عنها، تغييب الخطاب المناوئ للتحولات السياسية للرئيس السادات، تجاهل الخطاب الداعي إلى أسلمة الدولة في إطار التحولات السياسية للرئيس السادات.

دراسة أحمد شحاته (٢٠١٥م)[٥]: اهتمت بتحليل الخطاب الصحفي لصحف (وطني- الكرازة- عقيدتي- صوت الأزهر) إزاء الأحداث "الطائفية" التي شهدتها مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠١١م. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج فيما يتعلق بجريدة (وطني) منها: هجوم جريدة (وطني) الدائم والمستمر على النظام واعتباره السبب الأول في كثير من الفتن ومظاهر الاحتقان، وتعرض الأقباط للظلم، وكان من الملاحظ أن بنية الخطاب الصحفي لجريدة (وطني) لم تختلف قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير من حيث استخدام نفس المفردات كالاحتقان والفتنة والعنف والبلطجة أو في إستراتيجية الهجوم على الحكومة واعتبارها السبب الرئيس في زيادة الاحتقان الطائفي.

دراسة باكينام حسن غراب (٢٠١٥م)[٦]: سعت إلى رصد وتحليل وتأصيل وتوصيف وتفسير الخطاب الصحفي للتيارات الدينية في مصر تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان لتحديد التأثيرات المتبادلة بين الخطاب الفكري والأيديولوجي لهذه التيارات وصحفها وموقفهم من هذه القضايا من خلال تحليل الخطاب الصحفي لمواد الرأي بجريدة (عقيدتي) المعبرة عن فكر الدولة الإسلامي الوسطي، وجريدة (وطني) لسان حال الجماعة الوطنية المسيحية، وجريدة (الحرية والعدالة) لسان حال تيار جماعة الاخوان المسلمين وحزبهم، وجريدة (النور الجديد) لسان حال التيار السلفي وحزبه، وصحيفة (الرحمة) المعبرة عن أفكار التيار السلفي في الفترة الواقعة من شهر سبتمبر ٢٠١١م حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٣م باستخدام أدوات تحليل الخطاب من مسارات برهنة وقوى فاعلة وأطر مرجعية، ومقارنة هذه النقاط بين صحف الدراسة بعضها البعض للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها. وقد خلصت الدراسة إلى أنه غلب تركيز صحف الدراسة على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بإعتبارهما قضايا موسمية حيث تكثف تركيز الخطاب الصحفي لصحف الدراسة على هذه القضايا في موسم الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ٢٠١٢م وإعداد الدستور.

دراسة شادية عبد العاطي أحمد (٢٠١٧م)[٧]: سعت إلى التعرف على صورة الإسلام والمسلمين في جريدة (وطني) من خلال دراسة وصفية لعينة من جريدة (وطني) القبطية خلال الفترة الزمنية من ١٩٥٨م إلى ٢٠١٠م، بهدف تحديد واضح لسمات وملامح هذه الصورة، وقد خلصت الدراسة إلى أن جريدة (وطني) قدمت ملامح وسمات إيجابية وأخرى سلبية عن الإسلام والمسلمين.

دراسة محمود فتحي (٢٠١٩م)[٨]: اختصت بدراسة دور الصحف الدينية الإسلامية والمسيحية في تشكيل الوعي الديني لدى الشباب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، حيث استعانت الدراسة من الجانب الإسلامي بصحيفتي (صوت الأزهر) و(عقيديي)، ومن الجانب المسيحي بصحيفتي (وطني) و(الكرازة). وبينت الدراسة أن جريدة (وطني) اهتمت بعدد من القضايا والأحداث مثل الوحدة الوطنية ومناهضة التمييز، تجديد

الخطاب الديني، الفتنة الطائفية، بناء وترميم الكنائس، تفجير الكنيسة البطرسية، ازدراء الأديان، إلغاء خانة الديانة من الأوراق الرسمية، الأحوال الشخصية للمسيحيين، وقد أكدت (وطني) أن المسيحيين يتطلعون إلى تحقيق مبدأ المواطنة وأنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية هذه الدراسة على نحو رئيس وأساسي في أنها:

- الدراسة الأولى التي تؤرخ لجريدة (وطني) وتؤصلها من الناحية التاريخية، من حيث ظروف نشأتها ومسيرتها.
- كما أنها ترصد علاقة الجريدة بالقيادة السياسية، مُمثلة في الحاكم/ رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى موقف الجريدة من بعض القضايا والأحداث.

مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، والدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث لأعداد متفرقة من جريدة (وطني)، فإن جريدة (وطني)، والتي صدرت عام ١٩٥٨م، تُمثل واحدة من الصحف المميزة في مضمونها بين الصحف المصرية، فهي جريدة عامة اهتمت على نحو خاص وواضح بشئون المواطنين الأقباط، ومن هنا تأتي فرادة هذه الجريدة وتميزها، والحاجة لدراستها، من حيث تتبع تاريخ الجريدة ومسيرتها وتبين موقفها من بعض القضايا المجتمعية، منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

المدخل النظري:

تعتمد الدراسة على "**المدخل التاريخي النقدي**"، الذي يدرس الظاهرة في سياقها التاريخي والمجتمعي سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا، في إطار حركة المجتمع ككل، خاصة وأن الموضوع- محل الدراسة والبحث- يتعرض لفترة تاريخية تمتد تقريبًا منذ النصف الثاني من القرن العشرين وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويساعدنا هذا المدخل من حيث رصد ثم تحليل وتفسير موقف الصحف من قضية الوحدة الوطنية خلال فترة الدراسة، لاسيما وأنه من وظائف البحث التاريخي في مجال الصحافة تسجيل ورصد هذه العلاقات، وإجراء المقارنات بين المراحل التاريخية المختلفة والخروج بتعميمات وتفسيرات تاريخية لحركة العملية الصحفية[٩].

كما تستخدم الدراسة أيضًا "**مدخل التحليل الثقافي**" الذي يأخذ في الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي الذي صدرت فيه جريدة (وطني)، من خلال تطبيق أدواته في بحوث ودراسات تاريخ الصحافة[١٠]، باعتبار الصحافة ظاهرة اجتماعية وثقافية، تتأثر بمجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية.

أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيس في: التأصيل التاريخي لجريدة (وطني) خلال الفترة من ١٩٥٨م إلى ٢٠١١م.

وتنبثق من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- توضيح علاقة جريدة (وطني) بالقيادة السياسية منذ صدورها وحتى بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.
- الكشف عن موقف جريدة (وطني) من أبرز قضايا المجتمع المصري السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

- كيف صدرت جريدة (وطني)؟ وما الظروف التي صدرت فيها؟
- من هم رؤساء تحرير جريدة (وطني) خلال فترة البحث؟ ومن هم أبرز صحفييها؟
- ما علاقة جريدة (وطني) بالقيادة/ القيادات السياسية؟ وكيف يمكن تفسير تلك العلاقة؟
- كيف عالجت جريدة (وطني) أبرز قضايا المجتمع المصري؟

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة:

هي **دراسة تاريخية** تبحث في فترة زمنية سابقة، كما تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات **الوصفية التحليلية المقارنة**، حيث تصف جريدة (وطني)، وتحلل موقفها من بعض قضايا المجتمع المصري، وتقارن بين موقفها عبر فترات زمنية مختلفة، للكشف عن الجوانب المتشابهة والمتقاربة.

المناهج المستخدمة:

تستخدم الدراسة **المنهج التاريخي** باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة، التي تستهدف الوقوف على تاريخ جريدة (وطني) وموقفها من بعض قضايا المجتمع المصري.

كما تستخدم الدراسة أيضًا **المنهج المقارن** بهدف المقارنة بين موقف جريدة (وطني) من قضايا المجتمع عبر فترات زمنية متنوعة، للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف، وربطها بأسبابها.

الأدوات المستخدمة:

تستخدم الدراسة على نحو رئيس **أداة التحليل التاريخي (الوثائقي)**، وذلك للوقوف على تاريخ الجريدة، وموقفها من عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية البارزة.

بالإضافة إلى **أداة المقابلة البحثية المتعمقة** مع عدد ممن ارتبطوا بجريدة (وطني).

الإطار الإجرائي للدراسة:

العينة الزمنية:

تتناول الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي ١٩٥٨م و٢٠١١م، حيث شهد العام ١٩٥٨م بداية صدور الجريدة، بينما شهد العام ٢٠١١م اندلاع ثورة ٢٥ يناير التي أثرت بدورها على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها الأوضاع الصحفية والإعلامية، لتبدأ مصر مرحلة جديدة على كافة المستويات والأصعدة.

وقد عرفت تلك الفترة، التي تبلغ أكثر من خمسين عامًا، محطات مهمة على أكثر من مستوى، حيث شهدت الجريدة خلالها الكثير من الأحداث، وناقشت العديد من قضايا المجتمع المصري التي تنوعت بدورها بين قضايا سياسية وثانية اقتصادية وثالثة اجتماعية وثقافية، وقد شهدت خلالها حرية الرأي والتعبير الكثير من حالات التضييق والانفراج.

مجتمع البحث:

تتناول الدراسة بالوصف والتحليل والتفسير نشأة ومسيرة جريدة (وطني) التي صدرت عام ١٩٥٨م بمدينة القاهرة، ومازالت توالي الصدور إلى اليوم، كجريدة أسبوعية.

عينة القضايا:

هناك مجموعة من القضايا التي برزت بوضوح في تلك الفترة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر، والتي ظهرت بالتالي على صفحات جريدة (وطني) خلال الفترة الزمنية محل الدراسة والبحث، من ١٩٥٨م إلى ٢٠١١م.

ويمكن توضيح تلك القضايا على النحو التالي: العلاقة بالقيادة السياسية، مناقشة هموم المواطنين الأقباط، بناء الكنائس وترميمها، أحداث التوتر الديني والعنف ضد الأقباط، قضية الوحدة الوطنية، مواجهة الإرهاب، أقباط المهجر، مبدأ المواطنة.

(٢) جريدة (وطني).. النشأة والمسيرة

التفكير في إصدار الجريدة

يذكر يوسف سيدهم- رئيس تحرير جريدة (وطني)[١١] أنه في الخمسينيات من القرن العشرين فكر والده أنطون سيدهم، وهو بالأساس محاسب قانوني وخبير ضرائب (٣ مارس ١٩١٥م- ٢ مايو ١٩٩٥م)، ومعه مجموعة من الأصدقاء في إصدار جريدة، إذ كان مشغولًا كمواطن مصري بإصدار جريدة تعبر عن الصوت القبطي، وأنه لم يقل بإن هناك حقوقًا مهضومة للأقباط، خاصة وأنه مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لم تكن هناك نية لمضايقة الأقباط، لكنه أرادها جريدة يصدرها مجموعة من المواطنين الأقباط، ويستمر دورهم وإسهامهم في مجال الصحافة، تهتم بالأبواب المختلفة للصحافة، في مقدمتها السياسة والثقافة والأدب، بالإضافة إلى أخبار الكنيسة وأنشطتها، خاصة وأن الجرائد المصرية آنذاك لم تكن تهتم بأخبار الكنيسة بصورة كافية، وكانت تهتم بالخطاب الديني الإسلامي ولا تهتم بالخطاب الديني المسيحي، ومن هنا فإنه فكر في سد هذا الفراغ، وكان يشاركه بعض الأصدقاء الأقباط في هذا الهدف، منهم: المهندس عدلي أبادير، وأمين فهيم، بالإضافة إلى عزمي رزق الله زوج أخته، ويضيف أنه لم تكن هناك صعوبات كبيرة في حصول (وطني) على الترخيص في عام ١٩٥٨م.

وإن كان الكاتب الصحفي ماجد عطية (١٩٢٨-٢٠٢٣م)، الذي تولى رئاسة تحرير (وطني)، من أكتوبر ١٩٨٤م إلى يناير ١٩٨٥م، يرى أن جريدة (وطني) قد صدرت للمطالبة بحقوق الأقباط، خاصة وأن البعض منهم قد تأثر سلبًا بعملية الإصلاح الزراعي، واهتم السفير عدلي أندراوس العضو المنتدب لبنك مصر، وسعد فخري عبد النور، وتوفيق صليب، وأنطون سيدهم وكان وقتها صاحب شركة تأمين صغيرة، وتم تفويض "توكيل" أنطون سيدهم لتأسيس "شركة الجرائد المصورة" التي ستتولى إصدار الجريدة[١٢].

ويذكر الكاتب الصحفي مسعد صادق (١٤ مايو ١٩١٦- ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠)[١٣]، أحد أبرز الذين عملوا في جريدة (وطني) لفترة زمنية طويلة، أن أنطون سيدهم قد عقد اجتماعات عديدة في مكتبه لترتيب خطوات إصدار الجريدة، واتخاذ إجراءات الترخيص بها، موضحًا أن هذه الاجتماعات كانت مثمرة، إذ كانت مع مجموعة من النخبة والصفوة، وممن حضروا الاجتماعات الأخيرة د.م. إدوارد بشرى وم. عدلي أبادير يوسف والمحاسب عزمي رزق الله والدكتور مراد كامل وسعد فخري عبد النور المحامي وعزيز سليمان وجورج إلياس.

ويضيف مسعد صادق قائلًا "بعد وضع اللمسات الأخيرة للصورة التي تصدر بها الصحيفة والتصور المستقر لمادتها وأبوابها والمبادئ التي تسير عليها والخطة التي تلتزم بها.. بدأ الأستاذ أنطون سيدهم اتخاذ إجراءات الإصدار من ملء استمارة إدارة المطبوعات وتدوين البيانات المطلوبة وتشمل اسم رئيس التحرير وعنوان مقر الجريدة والمطبعة التي تتولى طبعها، وكانت هناك مفاوضات مع الأستاذ عزيز ميرزا رئيس التحرير السابق لجريدة "الأهرام" لتولي رئاسة تحرير "وطني" ولكن كانت هناك عقبات في طريق تولي الأستاذ عزيز ميرزا رئاسة التحرير أمكن تذليلها، كما أمكن تذليل عقبات أخرى في طريق صدور

الترخيص باعتباره أول ترخيص لصحيفة جديدة تصدر في ذلك العهد الذي كان يجتاز مرحلة دقيقة لم يكن ميسورًا فيها استصدار تراخيص صحف جديدة"[١٤]، وربما كان يقصد هنا أنها أول صحيفة خاصة.

وثمة اتفاق بين عدد من أسرة تحرير جريدة (وطني) على أن الجريدة قد صدرت لتكون صوت الأقباط والمصريين عامة، تهتم بالدفاع عن قضاياهم ومناقشة همومهم، لا أن تكون صحيفة دينية تدافع عن الديانة المسيحية[١٥].

ومن جانبها تقول السيدة سميرة سيدهم، زوجة أنطون سيدهم، أن زوجها كان يرى أنه لا بد من أن يكون للأقباط صوت يعبر عنهم، "ولكن لا تكون جريدة دينية فقط، وإنما جريدة عامة متعددة الأبواب وتحمل في ذات الوقت الهمّ القبطي كأحد الهموم الوطنية.. وظل يدرس الفكرة عامين كاملين متشاورًا مع الكثير من الصحفيين من بينهم أستاذ الإعلام د. خليل صابات، ثم بدأ العمل بالاستعانة بفريق من الصحفيين المخضرمين وفريق من أوائل خريجي قسم الصحافة في كلية الآداب"[١٦].

إن سؤالًا يفرض نفسه هنا وهو لماذا التفكير في إصدار جريدة تدافع عن حقوق المواطنين الأقباط على الرغم من وجود جريدة (مصر) التي صدرت عام ١٨٩٥م[١٧]، وكانت موجودة خلال خمسينيات القرن العشرين، وقد استمرت في الصدور إلى عام ١٩٦٦م؟

كان من الواضح تعثر جريدة (مصر) وعدم استقرارها ماديًا، وبالتالي عدم انتظامها في الصدور، ومن جانبه يرى ماجد عطية أن ثمة منافسة أو صراعًا جمع بين جريدة (مصر) وجريدة (وطني) التي صدرت نهاية عام ١٩٥٨م، ويضيف أنه حصلت مضايقات كثيرة لجريدة (مصر) التي توقفت عن الصدور عام ١٩٦٦م[١٨].

ومن ثم أصبحت جريدة (وطني) تقف وحدها في الميدان كجريدة عامة ذات اهتمام خاص بالشأن القبطي، ولعل هذا هو ما حدث أيضًا في عام ١٩٣٠م حين توقفت جريدة (الوطن) التي صدرت خلال الفترة من ١٨٧٧م إلى ١٩٣٠م، وبتوقفها أصبحت جريدة (مصر) تقف لوحدها كجريدة عامة ذات اهتمام واضح وخاص بالشأن القبطي[١٩].

اسم (وطني)

يذكر المهندس يوسف سيدهم أن الكاتب الصحفي مسعد صادق هو الذي حسم اختيار اسم (وطني) اسمًا للجريدة الجديدة المزمع إصدارها بين مجموعة من البدائل[٢٠]، خاصة وأن مسعد صادق كان صحفيًا له خبرة جيدة بالعمل الصحفي، حيث عمل في عدة صحف كما أنه أصدر العديد من الصحف.

يذكر مسعد صادق أنه لم يكن من المسموح إصدار صحيفة باسم صحف قديمة ملغاة، وكان لا بد من اختيار اسم جديد، ويقول "اتصل بي الأستاذ أنطون سيدهم واتفقنا على موعد تفضل فيه بزيارتي في مكتبي بجريدة الفداء الجديد، ودار حديث حول الاسم المطلوب للصحيفة فعرضت عليه اسم "وطني" ولم يكن قد سبق أن صدرت صحيفة بهذا الاسم، ولكن بأسماء مُشابهة منها: الوطنية، صوت الوطن، نداء الوطن، وكان لاختيار اسم "وطني" وقعه عند

الأستاذ أنطون سيدهم فبدت ملامح الارتياح على وجهه"، ويضيف "حينما عرض الاسم على البعض بدا غريبًا على الأسماع فلم تألفه كما ألفت أسماء أخرى لصحف سبق أن صدرت وكان هناك من يقترح اختيار اسم آخر وبعد مداولات وعرض لعديد من الأسماء استقر الرأي على اسم "وطني" على أن يضاف إليه بيت الشعر المعروف لأمير الشعراء أحمد شوقي "وطني لو شغلت بالخلد عنه، نازعتني إليه في الخلد نفسي" وهو ما اقترن بعنوان الصحيفة فيما بعد"(٢١).

شركة الجرائد المصورة المصرية

شكل أنطون سيدهم، بوصفه صاحب امتياز الجريدة، مع المتعاونين معه والمؤمنين بفكرته، شركة مساهمة أسماها "شركة الجرائد المصورة المصرية"، وتولى رئاسة مجلس إدارتها، وكان قانون الشركات وقتذاك يقضي بأن يضم مجلس إدارة الشركة عضوًا مُنتخبًا عن المحررين والعاملين، وأجريت انتخابات تقدم فيها بعض العاملين في الترشيح وأسفرت عن انتخاب مسعد صادق مُمثلًا لهم في مجلس إدارة الشركة التي تُصدر جريدة (وطني).

ويذكر مسعد صادق أنه اكتمل الشكل القانوني للشركة وتم تدوين بيانات الترخيص في الطلب المقرر تقديمه إلى إدارة المطبوعات بعد إيداع تأمن بالبنك الأهلي واستخراج وثيقة ضمان به لإرفاقها به، ويتذكر أن الأستاذ أنطون سيدهم جاء له بطلب الترخيص مستوفيًا الشروط ومرفقًا به المستندات لتقديمها إلى إدارة المطبوعات التي تتبع مصلحة الاستعلامات بوزارة الإرشاد القومي في ذلك الحين، وكان مقرها بأحد أجنحة قصر عابدين، حيث ذهبا معًا وقدما الطلب، ويضيف أن الترخيص الصادر بجريدة (وطني) كان يبيح لها أن تصدر يوميًا، إذ كان المأمول أن تصدر (وطني) يوميًا بعد أن تستكمل معدات الصدور اليومي ما يتطلب استعدادًا ووقتًا(٢٢).

ومن جانبه يذكر يوسف سيدهم أن شركة الجرائد المصورة المصرية قد تأسست في ديسمبر ١٩٥٨م، وصدرت عنها جريدة (وطني)، وأنها كانت أشبه بملكية فردية، إذ كان أنطون سيدهم يملك الجانب الأكبر من الأسهم، ومع الوقت فإنه اشترى الأسهم الصغيرة من أصحابها(٢٣).

ويقول مسعد صادق "أعد الأستاذ أنطون سيدهم العدة لصدور الجريدة فاستأجر لها مكانًا في العمارة الجديدة المشيدة بجوار نادي رمسيس القديم بشارع ألفي بك، وهي العمارة التي بدأت منها إصداراتها الأولى قبل أن تنتقل إلى مكانها الحالي بشارع عبد الخالق ثروت رقم ٢٧ بوسط القاهرة. وزود المكان بالأثاث والمكاتب ومتطلبات العمل، وكان قد شكل لجنة لتلقي طلبات العمل بها سواء في التحرير أو الإدارة، وكان يفحصها بنفسه لاختيار فريق العمل الذي سوف يتعاون معه في التحرير والإدارة. وقاد الأستاذ أنطون سيدهم فريق العمل في وضع اللمسات الأخيرة للجريدة، وكان قد اختمر في ذهنه تصور كامل لخطوطها الرئيسية لرسالتها وخطتها ومبادئها وأهدافها"(٢٤).

انطلاق جريدة (وطني)

صدر العدد الأول من جريدة (وطني) صباح يوم الأحد الموافق ٢١ ديسمبر من عام ١٩٥٨م، لصاحب امتيازها أنطون سيدهم، رئيس التحرير عزيز ميرزا، ومدير التحرير أنطون نجيب مطر، واتخذت الجريدة بيتًا من قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقي شعارًا لها يقول "وطني لو شغلت بالخلد عنه، نازعتني إليه في الخلد نفسي"(٢٥).

في افتتاحية العدد الأول من الجريدة وتحت عنوان "من وحي وطني"(٢٦) جاء "لخدمة الإخاء ينزل "وطني" إلى الميدان، علمه قلمه، وخدمته فكرته. غير أن أول واجب اجتماعي على الإخاء في بيئة ناهضة كبيئتنا هو نشر الثقافة يذيعها على جميع الموجات الروحية التي تتسع لها سماء الإنسانية. فإلى خدمة الثقافة يدعو "وطني" أسرة المفكرين أن يفتح لهم صفحاته الناشئة، وهو إذ يدعوهم إلى هذه الخدمة يود تذكيرهم بأن رسالة المفكر لا تقتصر على اكتشاف الحقيقة، فأشرف من اكتشافها هو الدفاع عنها"(٢٧).

انتظمت جريدة (وطني) في الصدور أسبوعيًا، صباح يوم الأحد من كل أسبوع، تشتبك مع مختلف القضايا، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، مع اهتمام خاص بالشأن القبطي بدأ يتصاعد أسبوعًا بعد أسبوع، إلا أنه في عام ١٩٨١م حدث أن تعرضت الجريدة للإلغاء، حينما أصدر الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١م) القرار رقم "٤٩٤" في سبتمبر ١٩٨١م، والخاص بإلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار الصحف لعدد من الجرائد والمجلات والمطبوعات، كان من بينها جريدة (وطني)(٢٨)، وكان ذلك ضمن ما عُرف بأحدث سبتمبر ١٩٨١م، حين تمت مصادرة عدد من الصحف التي أُعتبرت مُثيرة للفتنة، فضلًا عن اعتقال عدد من المثقفين والمفكرين ورجال الدين، ومن جانب آخر نص القرار رقم "٤٩٨" لسنة ١٩٨١م على نقل "٧٠" من العاملين بالصحافة والإذاعة والتليفزيون، وكان من بينهم ٦٣ صحفيًا، من مؤسساتهم الصحفية والإعلامية إلى هيئة الاستعلامات، وغيرها من الجهات الحكومية مثل وزارات الري والتعمير ومصلحة الطرق والكباري(٢٩).

عودة (وطني)

توقفت جريدة (وطني) عن الصدور من سبتمبر ١٩٨١م إلى منتصف أكتوبر ١٩٨٤م، حيث عاودت الصدور ثانية ابتداء من يوم الأحد ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م في عهد الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١م) الذي عمل على إعادة التوازن وإجراء مصالحة مع رموز الثقافة والفكر والدين، والإعلان عن بدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر.

عادت جريدة (وطني) للصدور في أكتوبر ١٩٨٤م، وتولى رئاسة تحريرها الكاتب الصحفي ماجد عطية مع استمرار عمله صحفيًا في مجلة (المصور) ورئيسًا لتحرير مجلة (دراسات اشتراكية).

وثمة تساؤلات هنا: كيف عادت جريدة (وطني)؟ ولماذا تولى ماجد عطية رئاسة تحريرها؟ ولماذا ترك منصبه كرئيس تحرير بعد نحو ثلاثة أشهر؟

يشير يوسف سيدهم إلى أن جريدة (وطني) قد توقفت سنة ١٩٨١م بصدور قرارات سبتمبر ١٩٨١م، ولكنها عادت بحكم قضائي في إبريل ١٩٨٤م، ولم ينفذ هذا الحكم حيث لم يُسمح

بصدورها، وكان للأستاذ ماجد عطية علاقات جيدة بعدد من المسئولين، وقد أظهر رغبة شديدة لأنطون سيدهم بعودة الجريدة، وبالفعل ساعد على عودة الجريدة للصدور، حيث كانت له مساعي مشكورة في هذا الصدد، وطلب منه أنطون سيدهم أن يتولى رئاسة التحرير، مع عودة الجريدة للصدور[٣٠].

ومن جانبه يذكر ماجد عطية[٣١] أنه تعرف على أنطون سيدهم- مالك ومؤسس جريدة (وطني)- في أواخر السبعينيات من القرن العشرين حين قصده أنطون في حل مشكلة ما مع هيئة الاستثمار، وبعد فترة اتصل به أيضًا لمساعدته في تأسيس بنك، ولكنه مشروع لم يكتمل.

ويضيف أنه في انتخابات ١٩٨٤م، وكانت بالقائمة، حدث أن تحالف حزب الوفد مع جماعة (الإخوان المسلمين)، فكتب "ماجد" في (المصور) يهاجم هذا التحالف، وقد شجعه الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد، رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة (المصور) آنذاك، على هذا الأمر طالبًا منه الاستمرار في هذه الحملة، وتم استدعائه لمكتب رئيس الوزراء فؤاد محيي الدين، الذي طلب من "ماجد عطية" ترشيح شخص ينضم لقائمة الحزب الوطني. يقول ماجد عطية "رشحت له أنطون سيدهم لينضم إلى تلك القائمة لأنه معروف في الأوساط القبطية والجمعيات الأهلية، وقد انضم بالفعل للقائمة ودخل مجلس الشعب، من ١٩٨٤م إلى قرار حله في ١٩٨٧م، وقد أراد فؤاد محيي الدين مكافأتي على نجاح قائمة الحزب الوطني، بنقلي لمؤسسة صحفية أخرى كبرى، ولكني رفضت ترك (المصور)، وطلبت عودة (وطني) من منطلق الإحساس بأهمية هذه الجريدة المُعبرة عن الأقباط، خاصة وأن هناك صحفًا إسلامية مثل (النور- المختار الإسلامي- الاعتصام)، ولكن فؤاد محيي الدين قال إن الأمر ليس بيده، فطلبت مساعدته، وطلب مني كتابة طلب بهذا الأمر، ولم يكن أنطون سيدهم يعلم شيئًا، وبعد فترة قصيرة توفى فؤاد محيي الدين، ثم جاء رئيس الوزراء الجديد كمال حسن علي، وسألني على موضوع طلب عودة جريدة (وطني) حيث وجد ورقة موجودة على مكتب فؤاد محيي الدين تخص هذا الأمر، فحكيت له الموضوع".

"وفي هذه الأثناء عرض مكرم محمد أحمد عليَّ إجراء حوار مع البابا شنوده في دير الأنبا بيشوي سنة ١٩٨٤م، وكان الموضوع والعنوان في المصور: "قداسة البابا شنوده الثالث.. عودة سريعة"، وذلك بعد استئذان كمال حسن علي الذي كان مُديرًا للمخابرات قبل توليه رئاسة الوزراء".

يوضح ماجد عطية أنه كان لمكرم محمد أحمد دور كبير في عودة (وطني)، "حيث أجرينا حوارًا، أنا ومكرم، مع كمال حسن علي، وقال مكرم: إن عودة وطني ضرورة لأن سيطرة الاتجاه الإسلامي تتطلب مواجهة وأن صدور وطني سيكون فاعلًا في المناخ، وبعد الحوار بفترة أبلغني كمال حسن علي بالموافقة على عودة (وطني)، وقال كمال حسن علي: روح طلع وطني، وطبعًا بعد أخذ موافقة كافة الأجهزة (المخابرات- الداخلية- مجلس الشعب..)، وأذكر أن د. رفعت المحجوب- رئيس مجلس الشعب آنذاك- قال لي: وطني في رقبتك".

كان صدور أول عدد عند العودة في ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م، ويذكر ماجد عطية أنه تم طباعة الجريدة في مؤسسة (الأهرام)، حيث بدأت عملية الطباعة بعد الساعة ٨م، بعد طباعة جريدة

(الأهرام)، ودارت المطبعة وطبعت ٥٠ نسخة فقط، ثم قال المختص: "إن الإكس اتكسر"، مُعبرًا عن مشكلة فنية في المطبعة، وظل الأمر هكذا حتى الساعة الحادية عشر مساء، فاتصل ماجد عطية بالدكتور رفعت المحجوب الذي قال له: "إيه المشكلة ما هي قدامي أهيه ومفيهاش مشاكل". إذ يبدو أن الغرض من إدعاء التعطيل كان عرض الجريدة على المسئولين قبل استكمال عملية الطبع وتوزيعها على باعة الصحف.

استعان ماجد عطية في جريدة (وطني) عند عودتها بعدد من الصحفيين منهم: محمد سعد هجرس الذي كان قد تم فصله من (الجمهورية) آنذاك وإن عاد لها ثانية، وصفوت عبد الحليم وكان من (المصور) وكان قد أحيل إلى المعاش وقتها، وصفاء لويس من دار الهلال، حيث كان في مخيلته (مصطفى وعلي أمين) اللذين أسسا (أخبار اليوم) من حيث اهتمامهما بالاستعانة بأكبر عدد من كبار الكتاب والصحفيين، ما يعطي قوة للجريدة.

في عدد العودة، ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م، كتب أنطون سيدهم، صاحب امتياز الجريدة، يشكر كل من ساهم في عودة الجريدة للصدور، ومنهم قضاء مصر العادل والمحامين والبابا شنوده الثالث- بابا الإسكندرية وبطريرك ورئيس أساقفة الكرازة المرقسية، كما وجه الشكر للرئيس محمد حسني مبارك "الذي أعاد للصحافة حريتها وترك الكلمة تسترد قدسيتها... ونرجو على يديه الحرية والخير لكل أبناء مصر. وكما أولًا... أخيرًا.. شكرًا لك يا رب"(٣٢).

وفي الصفحة الرابعة من نفس العدد وتحت عنوان مقاله الأسبوعى "وطني للجميع" كتب ماجد عطية- رئيس التحرير- يقول "حين احتجبت وطني كانت أشياء كثيرة وكبيرة تحتجب وتختفي من حياة شعبنا العظيم.. وحين تعود وطني الآن إلى الصدور فإن أشياءً كثيرة وكبيرة تشرق على ضفاف النيل الخالد.. هناك حيث تتعانق مآذن المساجد والصلبان.. على أعلى أبراج الكنائس في ملحمة وطنية وديمقراطية عظيمة... يتأكد أن وحدة شعب مصر لا يمكن أن تنفصم عروتها الوثقى.. فما جمعه الله لا يفرقه إنسان... ولا نحب إلقاء النظرة على الماضي لنندب وننتحب.. بل لنمسح جروح هذا الماضي... وننطلق إلى ما ينشر الحب لكننا نذكر لنتذكر الظروف التي احتجبت فيها وطني وحتى لا نسمح بتكرارها... لتظل مصر مسامحة متسامحة أبدًا رفيعة مترفعة أبدًا"(٣٣).

وفي العدد التالي كتب ماجد عطية يقول "من حق القارئ أن يعرف من نحن.. وما هي سياستنا التحريرية ونحن نحدد بوضوح.. نحن جماعة التحرير.. وطنيون مصريون وعرب متنوعو الاتجاهات ولكننا لسنا حزبيين... وعلى ذلك فإن (وطني) ليست جريدة حزبية... ولكنها أيضًا ليست جريدة حكومية.. وإنما.. ونقول بالفم المليان.. جريدة قومية بالمعنى العميق والشامل للكلمة.. جريدة للناس.. تعبر عن اتجاه وطني وديمقراطي وقومي مستقل"(٣٤).

وقد احتفت جريدة (وطني) بعودة البابا شنوده الثالث لمقر كرسيه بالقاهرة، حيث يذكر ماجد عطية أنه في العدد الخاص بعودة البابا شنوده، الأحد ٦ يناير ١٩٨٥م، وصل التوزيع إلى نحو "٢٢٠" ألف نسخة، وهو رقم كبير في ذلك الوقت، وكان "مانشيت" الجرنال: "البابا يرأس صلاة قداس عيد الميلاد".

ترك ماجد عطية رئاسة تحرير جريدة (وطني) بعد عددها الصادر في ١٣ يناير ١٩٨٥م، ويقول إن ذلك حدث "بعد خلاف مع أنطون سيدهم حول السياسة التحريرية للجريدة، ورغبة أنطون في اتخاذ مواقف معينة، حيث طلب مني مهاجمة وزير الاقتصاد آنذاك د. مصطفى السعيد وسياساته الاقتصادية، ولكني رفضت وفضلت الابتعاد، ومن جانب آخر فإن الجريدة كانت قد عادت للصدور واستمرت وبدأت في الوقوف على قدميها".

وقد أخذت جريدة (وطني)، ومنذ عودتها للصدور، تؤكد معاني العروبة والوحدة العربية والعلاقات المصرية العربية، إلا أن هذا الاتجاه قد أخذ يقل ويتلاشى مع الوقت شيئًا فشيئًا.

مؤسسة (وطني)

صدرت جريدة (وطني) في أول الأمر بملكية فردية تمثلت في صاحب امتيازها أنطون سيدهم، وكان يُذكر اسمه في لافتة الجريدة باعتباره صاحب الامتياز ومؤسسها، كما كان يأتي في اللافتة أن جريدة (وطني) تصدرها "دار وطني" ثم "شركة الجرائد المصورة المصرية"، إلا أنه في عام ١٩٩٩م استطاعت جريدة (وطني) أن تتحول إلى شركة مساهمة مصرية (ش.م.م) تحت اسم "مؤسسة وطني للطباعة والنشر"، وكانت قد سعت إلى ذلك الأمر منذ عام ١٩٩٢م.

فقد كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠م تنص على أن الصحيفة التي تصدر عن أفراد تظل مملوكة ملكية خاصة لأصحابها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم، ومن ثم فإن استمرار جريدة (وطني) في الصدور كان أمرًا مرتبطًا بحياة أنطون سيدهم، لذا سعت الجريدة إلى توفيق أوضاعها مع ذلك القانون من خلال تأسيس شركة مساهمة مصرية تصدر عنها الصحيفة، ومن ثم تكونت شركة جديدة، قدمت أوراقها للمجلس الأعلى للصحافة، باعتباره الجهة المسئولة في ذلك الوقت عن منح تراخيص/ تصاريح الصحف، من كل من: أ. أنطون سيدهم، د. ميلاد حنا، د. وليم سليمان قلادة، م. نبيه زكي، د. فؤاد سوريال عطية، د. منير عزمي رزق الله، م. يوسف سيدهم، أ. ماجد عطية وكيلًا للمؤسسين(٣٥).

إلا أن حصول الشركة على (الترخيص/ التصريح) لم يكن بالأمر الهين، ويؤكد لنا ذلك تلك النداءات التي وجهها يوسف سيدهم في مقالاته إلى وزير الداخلية تحت عنوان "متى تسترد وطني شرعيتها؟"، وذلك طوال عام ١٩٩٧م وما بعدها، حيث وافقت مصلحة الشركات على شركة (وطني)، ولم يتعثر إلا استخراج السجل التجاري.

يتذكر يوسف سيدهم الظروف التي تأسست فيها مؤسسة (وطني)، فيقول: إن شركة الجرائد المصورة المصرية كانت أشبه بملكية فردية، إذ كان أبي يملك الجانب الأكبر من الأسهم، ومع الوقت اشترى الأسهم الصغيرة من أصحابها. وفي سنة ١٩٩٢م بدأنا العمل في تأسيس شركة (وطني) من أجل توفيق الأوضاع مثل بقية المؤسسات الصحفية طبقًا لقانون سنة ١٩٨٠م الذي يمنع ملكية الأفراد للصحف، بل من خلال شركة مساهمة، وأنهينا كل الإجراءات في منتصف سنة ١٩٩٤م تقريبًا، ولكننا لم نحصل على السجل التجاري للشركة حتى عام ١٩٩٩م لاعتبارات أمنية ورفض أمن الدولة، وإن كان بشكل غير معلن وغير

رسمي، وقد كتبت سلسلة مقالات في نهاية التسعينيات تحت عنوان "متى تسترد وطني شرعيتها؟".

ويضيف أنه في سنة ١٩٩٩م صدر تقرير مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، الذي تضمن قائمة بأسماء الدول التي تمارس التمييز الديني بين مواطنيها، وفيها اضطهاد للجماعات الدينية، وبالتالي فرض عقوبات على تلك الدول، وكانت مصر من ضمن تلك الدول. كان منير فخري عبد النور عضوًا في مجلس إدارة (وطني) وكان صديقًا مقربًا من يوسف بطرس غالي وزير المالية في ذلك الوقت. قال لي منير: إننا نفكر في تشكيل وفد للسفر إلى الولايات المتحدة لشرح حقيقة الأوضاع في مصر، وعرض عليَّ الفكرة ورحبت بها، وبالفعل تشكل الوفد من كل من منير فخري عبد النور ويوسف سيدهم ومراد محب استينو، وسهلت السفارة المصرية لنا الكثير من الأمور والإجراءات.

يقول يوسف سيدهم: قبل السفر ذهبت أنا ومنير للقاء د. أسامة الباز، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، ولم يحضر محب استينو لوجوده خارج مصر آنذاك، تقابلنا في نادي محمد علي بالتحرير التابع لوزارة الخارجية، وكنا صرحاء مع د. الباز وقلنا إننا لن ننكر مشكلات الأقباط ولكن سوف نوضح أن لهم مشكلات، وأننا نتعاون مع المسلمين ونعمل على حلها على مائدة مصرية خالصة.

أثناء اللقاء تحدث منير فخري عبد النور مع الدكتور أسامة الباز عن مشكلة جريدة (وطني) وعدم حصولها على السجل التجاري، وفوجئ د. الباز بهذا الموضوع، وعرض تقديم الحل بعد العودة من أمريكا، وعدت للبيت وفوجئت باتصال تليفوني الساعة ١٢ صباحًا من العقيد أحمد مصطفى بمباحث أمن الدولة، الذي أبلغني بقرب صدور السجل التجاري لمؤسسة (وطني)، وقد عبرت له عن سعادتي، وأبلغت المحامي بذلك، وبعد العودة من أمريكا أخذنا السجل التجاري، وبذلك فإن الشركة تكون قد تأسست منتصف عام ١٩٩٤م، بينما صدر السجل التجاري ومباشرة النشاط في منتصف عام ١٩٩٩م.

ويذكر يوسف سيدهم أنه كانت هناك أدوار مهمة لآخرين منهم د. رفعت السعيد عضو المجلس الأعلى للصحافة آنذاك، الذي اقترح فكرة كتابة إصدار أول وإصدار ثان على لافتة الجريدة بالصفحة الأولى، كما أن الدكتور رفعت السعيد وبناء على عرض البعض اقترح تغيير اسم (وطني)، وهو الأمر الذي رفضته تمامًا واعتبرته حيلة للقضاء على الجريدة، وهو ما تفهمه د. رفعت السعيد[٣٦].

فى يونيو ١٩٩٩م تشكل أول مجلس إدارة لمؤسسة وطني للطباعة والنشر، بعد إجراء انتخابات أسفرت عن نجاح كل من: م. يوسف سيدهم، أ. منير فخرى عبد النور، م. سامية أنطون سيدهم، د. منير عزمي رزق الله، م. نبيه زكي ميخائيل، د. مينا بديع عبد الملك، د. مكارى أرمانيوس سرور، أ. سامي حبيب المصري، د. حليم ناشد عبد المسيح، أ. فيكتور سلامة جرجس، د. فؤاد سوريال عطية[٣٧]، وأُنتخب يوسف سيدهم رئيسًا لمجلس الإدارة وعضوًا منتدبًا، ومنير فخري عبد النور نائبًا لرئيس مجلس الإدارة.

والجدير بالذكر أن جريدة (وطني) تُطبع بمطابع الأهرام بالجلاء، كما تتولى مؤسسة (الأهرام) أيضًا مسألة توزيعها.

رؤساء تحرير جريدة (وطني)

تولى رئاسة تحرير جريدة (وطني) ثمانية من الصحفيين على مر تاريخها، منذ نشأتها وحتى انتهاء فترة الدراسة، منهم اثنان تولا رئاسة التحرير لفترتين متباعدتين، ويمكن توضيح وبيان رؤساء تحرير الجريدة على النحو التالى:

- عزيز ميرزا من ٢١ ديسمبر ١٩٥٨م إلى ١٣ أغسطس ١٩٦١م
- أنطون نجيب مطر (المرة الأولى) من ٢٠ أغسطس ١٩٦١م إلى أول يناير ١٩٦٧م.
- شريف فام من ٨ يناير ١٩٦٧م إلى ٢٥ يونيو ١٩٦٧م
- أنطون نجيب مطر (المرة الثانية) من ٩ يوليو ١٩٦٧م إلى ١١ يناير ١٩٧٠م.
- فوميل لبيب من ٦ سبتمبر ١٩٧٠م إلى ٣١ يناير ١٩٧١م.
- فريد عبد السيد من ١٤ فبراير ١٩٧١م إلى ٣١ أغسطس ١٩٧٩م.
- د. سامي عزيز (المرة الأولى) من ٧ سبتمبر ١٩٨٠م إلى ٣٠ أغسطس ١٩٨١م.
- ماجد عطية من ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م إلى ١٣ يناير ١٩٨٥م.
- د. سامي عزيز (المرة الثانية) من ٢٠ يناير ١٩٨٥م إلى ١٨ يوليو ١٩٩٩م.
- م. يوسف سيدهم من ٢٥ يوليو ١٩٩٩م إلى الآن.

ويُلاحظ أن أطول فترة في رئاسة التحرير، خلال الفترة محل الدراسة والبحث (١٩٥٨-٢٠١١م)، كانت من نصيب د. سامي عزيز، حيث استمرت نحو خمسة عشرة عامًا، أما أقصر فترة فكانت من نصيب الكاتب الصحفي ماجد عطية، حيث استمرت نحو ثلاثة شهور.

وإذا كان المهندس يوسف سيدهم قد تولى رئاسة تحرير جريدة (وطني) منذ ٢٥ يوليو ١٩٩٩م، كما أنه رأس مجلس إدارتها، فإن ثمة سؤال يطرح نفسه هنا هو: لماذا انخرط المهندس يوسف سيدهم في العمل الصحفي بجريدة (وطني) رغم كونه يعمل مهندسًا في الأساس؟

يقول يوسف سيدهم: التحقت بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٦٦م وتخرجت فيها عام ١٩٧١م، قسم الهندسة المعمارية، حيث تركني أبي أعيش وأختار طريقي بحرية، فهو لم يطلب مني دراسة معينة ولا عمل معين، ولكن في سنة ١٩٨٦م طلبت من أبي أن أحضر اجتماعات جريدة (وطني)، حيث بدأ اهتمامي بالعمل الصحفي، وقد حصلت على عضوية نقابة الصحفيين سنة ١٩٩٣م، وعرفت من أمي أن أبي كان متهللًا جدًا وسعيدًا، رغم أنه لم يظهر لي ذلك خوفًا من أن تكون رغبتي في العمل الصحفي غير حقيقية، حيث كان يهتم أكثر بالدأب والجدية والاستمرار في العمل، كما أنه كان مُشتاقًا لاستمرار رسالة وطني، وحقيقة

الأمر أنني أعتبر نفسي نصف صحفي ونصف مهندس، ولما التحقت بالعمل الصحفي وانتظمت فيه قال أبي لبعض القريبين منه "أنا كده مستريح، لأني لو كنت طلبت منه (يقصد يوسف) كان سيوافق ويستجيب، لكني أريد رغبته الحقيقية".

ويضيف يوسف سيدهم "في سنة ١٩٨٨م قال لي والدي: أي مواطن مصري يحب بلده بغض النظر عن أكل عيشه، لكن مهم إنه يعيش ما يحدث في بلده ويكون له رأي فيما يحدث، فمن المهم أن يحب وطنه ويطوره ويغيره، ومن ضمن المنافذ التي يعبر فيها عن رأيه النافذة الصحفية بما تملكه من أدوات". ويتذكر يوسف سيدهم أن أول مقال كتبه كان في سنة ١٩٩٠م، حيث شجعه البعض على اقتحام مجال الكتابة ومواصلة العمل الصحفي منهم الكاتب الصحفي مسعد صادق والكاتب الصحفي فريد عبد السيد(٣٨).

وفي تقدير الباحث أن اهتمام المهندس يوسف سيدهم بالانضمام لأسرة (وطني)، وبالمثل أيضًا شقيقته سامية سيدهم وابنته المهندسة دينا سيدهم وداليا فيكتور ابنة نادية سيدهم، إنما يرجع- في جانب منه- إلى الرغبة في الحفاظ على (وطني) باعتبارها المشروع الثقافي والصحفي الذي أسسه الأب أنطون سيدهم، حيث ارتبطوا به، وورثوه عنه، ويهمهم استمراره.

بوابة "وطني نت"

اهتمت مؤسسة (وطني)، بعد سنة ٢٠٠٠م، بأن تبث موقعًا إلكترونيا تلتقي فيه مع القراء، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتطور طبيعة العمل الصحفي من جهة، ومن جهة أخرى استجابة إلى حاجة واهتمام البعض من القراء بمتابعة المواقع الصحفية الإلكترونية على شبكة الإنترنت، خاصة وأن عدد مُتابعي المواقع الصحفية والإعلامية على شبكة الإنترنت يتزايد يومًا بعد آخر.

تشرف على الموقع، منذ محاولات تأسيسه، وانطلاقه في ٢٠٠٣م، المهندسة دينا سيدهم ابنة المهندس يوسف أنطون سيدهم، وتشاركها الإشراف داليا فيكتور ابنة السيدة نادية أنطون سيدهم، مع مجموعة من محرري/ صحفي الجريدة منهم ماجد سمير وناصر صبحي.

بدأ العمل في تأسيس موقع إلكتروني لجريدة (وطني) من بعد سنة ٢٠٠٠م، حسبما تذكر دينا سيدهم، ثم أخذ العمل يتطور شيئًا فشيئًا، من حيث الاهتمام بتدريب عدد من الصحفيين على العمل الصحفي في المواقع الإلكترونية والعمل بثقافة الإصدار اليومي، ومن نشر صورة من النسخة الورقية للجريدة إلى نشر أخبار وموضوعات خاصة بالموقع الإلكتروني، وإضافة فيديوهات ومواد مصورة، ما تطلب مع الوقت زيادة عدد المحررين، وأن يصبح للموقع مراسلون في مختلف المحافظات(٣٩).
ومن جانبه يقول يوسف سيدهم إنه "منذ سنة ٢٠٠٠م أدركنا أنه إذا كانت الصحافة الورقية مناسبة لنا، لكن لن نكون أوصياء على معطيات عصر حديث، ومن اللازم أن تخطو الصحافة الإلكترونية خطوات للأمام، ومن ثم اهتممنا بموقع (وطني) الإلكتروني، وكان من الملاحظ لنا أن عدد قراء الموقع في ازدياد مقارنة بالجريدة الورقية التي يقل عدد قرائها"، وهو يضيف "تشبثنا بالورقي يرجع إلى الإعلانات والمعلنين الذين يفضلون الصحف

الورقية، ويقل إقبالهم على الإعلان في الموقع الإلكتروني. وإذا كنا نصدر صحيفة ورقية كل أسبوع، فإن ابنتي دينا سيدهم المشرفة على الموقع الإلكتروني تقول لي: ونحن نصدر صحيفة كل ساعتين"، وهو يؤكد أنه "سيأتي وقت تنتهي فيه الصحف الورقية، ولكني لا أعلم متى؟ سيأتي وقت تودع فيه (وطني) قراءها كصحيفة ورقية وتلتقي معهم كصحيفة إلكترونية"(٤٠).

تعمل بوابة (وطني)- وحسبما تقدم نفسها- على تحقيق مجموعة من الأهداف العامة، تتمثل في: نشر الوعي بين المواطنين المصريين في الداخل والخارج بموضوعية، تعزيز دور الإعلام المستقل في تحقيق المصلحة الوطنية، تعزيز حرية الكلمة والنشر والتعبير، التأكيد على أهمية حقوق الإنسان والمواطنة في إطار مجتمع ديموقراطي، ضرورة إعمال العقل، الاهتمام بالإبداع والابتكار في العمل الإعلامي، التواصل مع الشباب، إضافة إلى خلق جيل جديد من الإعلاميين والصحفيين الشباب والاستفادة منهم كثروة بشرية، الإعلاء من شأن وسائل الإعلام الاجتماعي ممثلة في الفيسبوك وتويتر ولينكد إن ويوتيوب للربط بينها وبين ما يتم نشره وبثه على بوابة "وطني نت".

تقدم بوابة (وطني) نفسها باعتبارها "بوابة مصرية وطنية"، وهي تضم مجموعة من الأبواب/ الأقسام هي: "عاجل- أخبار وتقارير- اقتصاد- قضايا قبطية- تحقيقات وملفات- فنون وثقافة- محافظات- رأي حر- رياضة- المزيد: الحقيبة الدبلوماسية- دولي- صباح الأحد في ٦٠ سنة- المنوعات- خدمات وطني"، ومن الملاحظ أن السياسة التحريرية للموقع الإلكتروني هي نفسها سياسة الجريدة الورقية، أو أنها متأثرة بها إلى حد بعيد، خاصة وأن م. يوسف سيدهم يرأس تحرير الجريدة والموقع، ومن جانب آخر فإن فريق عمل الموقع يعمل في إطار التوجيهات العامة للجريدة والمؤسسة.

كُتّاب وصحفيو الجريدة

عرفت جريدة (وطني) خلال فترة الدراسة والبحث (١٩٥٨-٢٠١١م)، مع استبعاد فترة المصادرة (١٩٨١-١٩٨٤م)، أقلام عدد غير قليل من كبار الكُتّاب والمثقفين والأكاديميين، منهم مثلًا لا حصرًا: د. طه حسين، د. عبد اللطيف حمزة، د. مراد وهبة، د. وليم الميري، د. محمود الخضري، د. بشرى فارس، د. ميشيل فرح، د. سليم أسعد، د. موريس الكدواني، د. صبحى الجيار، د. وليم سليمان قلادة، د. ميلاد حنا، د. سليمان نسيم، د. رفعت السعيد، فايز فرح، سمير مرقس..، وآخرين كثيرين.

مضمون الجريدة

تُعد (وطني) جريدة عامة، ذات اهتمام خاص وواضح بالشأن المسيحي والقبطي، أي أنها جريدة عامة تتمتع بخصوصية في نفس الوقت، فهي تهتم بنشر الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفنية والأدبية والثقافية والعلمية والرياضية، وموضوعات تهم المرأة والطفل والشاب والأسرة، وكذلك الأخبار والموضوعات المحلية والقومية والدولية، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب الديني المسيحي، من حيث نشر المقالات الروحية وأخبار

الكنيسة وأنشطة رجالها، ومن ذلك أن الجريدة تخصص صفحتها الثانية لباب عنوانه "مقالات دينية".

ولا يغيب حرص الجريدة على تناول مشكلات المواطنين الأقباط وهمومهم، ولعل ذلك هو ما يعطي لجريدة (وطني) خصوصيتها التي تميزها عن أي صحيفة أخرى عامة.

وتتنوع إعلانات الجريدة ما بين إعلانات عامة عن سلع وخدمات، وإعلانات أخرى لها طابع ديني، كالإعلان عن عظات وندوات بالكنائس وكتب ومطبوعات دينية.

ومن الصفحات التي تميز جريدة (وطني) صفحة (من دفتر أحوال الوطن)، التي بدأت في ١٠ مايو ١٩٩٢م، واختارت لها شعارًا يقول "ليكن الوطن محلًا للسعادة المشتركة بيننا نبنيه معًا.. رفاعة الطهطاوي" وشعارًا آخر يقول: "ها كم وطنيتنا نحن في الوطن والوطن فينا شعارًا وشعورًا.. مكرم عبيد"، وإن كان هذين الشعارين قد رفعا بعد ذلك من أعلى الصفحة، وتركز الصفحة بشكل عام على دور المواطنين الأقباط في المشاركة الوطنية في الحياة المصرية، من خلال تقديم تراجم لشخصيات قبطية بارزة وعروض كتب ونشر مقالات تاريخية عن الأقباط وإسهاماتهم الوطنية، كما تقدم مادة عن الآثار القبطية في بعض الأحيان، وتنشر أحيانًا موضوعات متنوعة في تاريخ مصر العام.

والجدير بالذكر أنه لما بدأت هذه الصفحة في عام ١٩٩٢م كان يكتب فيها كثيرون من مثقفي المجتمع منهم مثلًا لا حصرًا: ماجد عطية، د. ميلاد حنا، د. وليم سليمان قلادة، د. سليمان نسيم، سمير مرقس.

كما زخرت الجريدة- خلال فترة الدراسة والبحث- بعدد آخر من الصفحات والأبواب المتنوعة منها مثلًا: باب "وطني والأقباط" وهو باب أسسه مسعد صادق، "الاقتصاد والمال" أسسه د. صليب بطرس عام ١٩٨٥م، "فكر وأدب" أسسه صبحي شكري، "أحدث أنباء العلوم" أسسه ميشيل تكلا، المرأة.. الأسرة.. الطفل، مجلة الأطفال، المحطة، من قلب الأخبار، التحقيقات، العالم والعلم، سياحة وآثار، مصر في أسبوع، الرياضة، فكر وأدب، بانوراما، فنون، بريد وطني، من الإسكندرية إلى أسوان، حول العالم، طب وعلاج، صالون وطني، منوعات وطني، عالم الحيوانات، حوادث الطيران، صورة قبطية، أخبار المجتمع، "الميكروفون والشاشة" أسسه الإعلامي فايز فرح.

وهناك أيضًا ملحق وطني بالإنجليزية "Watani International" تأسس عام ٢٠٠٠م، وملحق "وطني الدولي" تأسس عام ٢٠٠٤م، وملحق وطني بالفرنسية " Watani Francophone" تأسس عام ٢٠٠٥م. حيث يأتي هذه الملاحق رغبة من إدارة الجريدة في التواصل مع الأقباط المقيمين في الخارج، وحسب سامية سيدهم مدير تحرير (وطني الدولي) باللغة الإنجليزية، جاءت هذه الملاحق بناء على طلب الكثيرين ممن هاجروا للخارج وأصبح أبناءهم وبناتهم لا يقرأون ولا يتحدثون بالعربية، فطالبوا بصفحات تتحدث معهم وتتوجه إليهم(٤١).

المضمون الديني في جريدة (وطني)

تتنوع المادة الدينية المنشورة في جريدة (وطني) لتشمل مقالات دينية "روحية- تأملية- تفسيرية- وعظية- تاريخية"، بالإضافة إلى أخبار كنسية، وإن كان من الملاحظ أن تلك الموضوعات في جريدة (وطني) عند صدورها في نهاية عام ١٩٥٨م قد بدأت قليلة جدًا من حيث نشر أخبار كنسية قليلة، ومع الوقت أخذت المادة الدينية تزداد مساحتها شيئًا فشيئًا حتى أصبح الاهتمام الديني أحد الاهتمامات الرئيسة لجريدة (وطني)، التي تحرص على نشر المقالات الروحية وأخبار الكنيسة القبطية- الأرثوذكسية على وجه الخصوص، وإن كان ذلك لا يمنعها من نشر أخبار خاصة بالكنيستين البروتستانتية والكاثوليكية.

وحسب أحمد حياتي- أحد أعمدة جريدة (وطني)- فإن "من أبرز كُتّاب المقالات الدينية في الستينيات والسبعينيات القمص أيوب مسيحة، القس منيس عبد النور، القس برسوم شحاته، إيرين عبد السيد، إيريس حبيب المصري، مارتا منصور، مسعد صادق، بجانب المساحات الثابتة طبعًا لمقالات قداسة البابا شنوده الثالث والأنبا غريغوريوس والأنبا صموئيل"(٤٢)، ومن بينهم أيضًا الأنبا باخوميوس أسقف- ثم مطران- البحيرة، القمص صموئيل تاوضروس السرياني، القمص ميخائيل داود، القمص باسيليوس باسيليوس راعي الكنيسة البطرسية بالعباسية(٤٣)، وهناك أيضًا: الانبا موسى أسقف الشباب، القمص روفائيل سامي، د. مينا بديع عبد الملك، الأب بطرس دانيال، الدكتور القس جورج شاكر.

ومن الملاحظ أن الجانب الأرثوذكسي يُسيطر على المادة الدينية المنشورة في جريدة (وطني)، وربما يعود ذلك إلى انتماء مؤسسيها للمذهب الأرثوذكسي من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب المواطنين الأقباط، وهم الجمهور الأساسي للجريدة، ينتمون إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، حيث تأتي أغلب تلك المادة لآباء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وعلى رأسهم البابا شنوده الثالث (١٩٧١-٢٠١٢م) الذي كان يحرر بابًا دينيًا بعنوان "ركن الأحد" لفترة في ستينيات القرن العشرين حينما كان أسقفًا للتعليم، ولما تولى البابوية سنة ١٩٧١م أخذت الجريدة تنشر عظاته الأسبوعية لفترة في سبعينيات القرن العشرين، ومنذ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠م بدأ البابا شنوده في كتابة مقال أسبوعي خصيصًا لجريدة (وطني)، التي تحرص على الإشارة إلى ذلك بشكل دائم في يمين صفحتها الأولى مع نشر صورة له.

كما نشرت الجريدة مقالات روحية للأنبا غريغوريوس (١٩١٩-٢٠٠١م)، أسقف عام الدراسات اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمي بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، قبل وبعد رحيله، حيث ظلت الجريدة تعيد نشر مقالات له بعد رحيله عام ٢٠٠١م، لبعض الوقت، كما كانت تنشر مقالات له قبل رهبنته حينما كان "شماسًا" يحمل اسم الدكتور وهيب عطا الله، وكانت مقالات الأنبا غريغوريوس في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين تأتي تحت عنوان "حديث الأحد" أو "أنت تسأل والأنبا غريغوريوس يجيب"، كما نشرت الجريدة مقالات روحية للأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة والاجتماعية، والأنبا باخوميوس أسقف- ثم مطران- البحيرة، والأنبا موسى الأسقف العام للشباب، والقمص أيوب مسيحة، والدكتور القمص روفائيل سامي، والقمص باسيليوس باسيليوس راعي الكنيسة البطرسية بالعباسية،

والقمص مرقص عزيز خليل كاهن الكنيسة المعلقة بمصر القديمة، والقس يوأنس كمال، والقمص صموئيل تاوضروس السرياني، والقمص ميخائيل داود، وآخرين.

ومن كُتّاب الجريدة من الكنيسة الإنجيلية القس منسى عبد النور الذي يكتب مقالًا أسبوعيًا تحت عنوان "كلمة معك"، وكان القس منسى يكتب هذا المقال لفترة في ثمانينيات القرن العشرين ثم توقف، ولكنه عاد للكتابة في الجريدة مرة أخرى منذ ٨ يونيو ٢٠٠٣م، وربما يكون ذلك في محاولة من الجريدة للتعبير عن استيعابها لجميع المواطنين الأقباط بمذاهبهم المختلفة، دون الاقتصار على الجانب الأرثوذكسي.

ومن السيدات اللاتي شاركن في تحرير مواد دينية إيرين عبد السيد، إيريس حبيب المصري، مارتا منصور، وأخريات(٤٤).

والجدير بالذكر أن جريدة (وطني) في عيدي الميلاد والقيامة تتحول إلى جريدة دينية بشكل شبه كامل، على عكس السنوات الأولى من صدورها، حيث تنشر المقالات الروحية التي يشترك في تقديمها عدد من المسيحيين من مختلف المذاهب، من الأرثوذكس والبروتستانت والكاثوليك، وإن كانت أغلب المقالات للأقباط الأرثوذكس، مع الأخذ في الاعتبار أن الأقباط الكاثوليك يحتفلون بعيد الميلاد في ٢٥ ديسمبر وليس ٧ يناير كما عند الأرثوذكس والبروتستانت لاختلافات فلكية، فتنشر الجريدة مقالًا روحيًا لبطريرك الأقباط الكاثوليك.

ومن بين أهم الأحداث الدينية التي اهتمت الجريدة بمتابعتها خلال فترة الدراسة: رسامة البابا كيرلس السادس في شهر مايو سنة ١٩٥٩م، ورحيله في ٩ مارس سنة ١٩٧١م، ظهورات السيدة مريم العذراء على قباب كنيستها الكائنة في حي الزيتون بالقاهرة سنة ١٩٦٨م، وفي كنيسة القديسة دميانة في حي شبرا بالقاهرة سنة ١٩٨٦م، وفي أسيوط عام ٢٠٠٠م، ووصول رفات القديس مرقس الرسول من روما إلى القاهرة في عام ١٩٦٨م، ورسامة البابا شنوده الثالث بابا وبطريركًا للكنيسة القبطية الأرثوذكسية في ١٤ نوفمبر ١٩٧١م، ووصول رفات القديس أثناسيوس الرسولي إلى القاهرة عام ١٩٧٣م، وكذلك رسامات وسيامات الأساقفة والكهنة بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

توجه جريدة (وطني) وسياستها التحريرية

لجريدة (وطني) توجهها التحريري وسياستها التحريرية الخاصة التي عبر عنها عدد من كُتاب الجريدة وصحفييها في أكثر من مناسبة.

كتب أنطون سيدهم في أحد مقالاته يقول إن جريدة (وطني) ومنذ صدورها قد التزمت بأن تكون حريصة "على أن تكون مترفعة عن التعصب والرجعية، عن الابتذال وتوافه الأمور، فكان موظفوها ومحرروها- مسلمين ومسيحيين- يتعاونون ويتعاملون بروح الفريق، بل كان سكرتير تحريرها صحفيًا كريمًا فاضلًا من رجال الأزهر، هو المرحوم الدكتور أحمد عبد المنعم البهي، وكانت صفحات الجريدة مفتوحة للجميع، تنشر لأئمة المسلمين، كما تنشر لرجال الدين المسيحي"، ويضيف أن جريدة (وطني) قد استنت لنفسها المثل العليا "بأن تصدف عن نشر ما يمس النفس البشرية من تفاصيل الجرائم، مع ما فيها من استهواء، وأن تمتنع عن نشر الصور والقصص الخليعة، مع ما فيها من إغراء، وألا تسود صفحاتها أية

كلمة نابية.. ولقد كانت وطني تعرف من الوهلة الأولى أن الالتزام بهذه المبادئ قد يفقدها الذين تجتذبهم صور الاستهواء والإغراء أو عوامل الإثارة، التي يعتبرها الكثير من الصحف هي أساس الصحافة الحديثة.. ولكن وطني تمسكت بما استنته لنفسها من مبادئ، حفاظًا على القيم التي تدعو إليها، وكان أن أصبح قراؤها من الصفوة الخالصة المتفتحة، يحملها رب الأسرة إلى أولاده وبناته وهو مطمئن إلى أنه لن تجرح نفوسهم صورة خليعة أو كلمة نابية"(٤٥).

ومن جانبه يرى يوسف سيدهم أن سياسة تحرير جريدة (وطني) تستند إلى مجموعة من المبادئ، هي أنها جريدة قومية تصدرها مجموعة من الأقباط، تهدف إلى الكتابة لما فيه مصلحة الوطن والأقباط، تبتعد عن المهاترات السياسية والدينية، تعرض المشكلات القبطية بطريقة موضوعية بعد التأكد من صحة هذه المشكلات، لا تنشر أي هجوم أو دفاع عن الأشخاص العامة، لا تنشر أي هجوم على رجال الدين، تدافع عن الوحدة الوطنية وتساندها، ترفض أي تدخل أجنبي في شئون مصر أو في المسائل الطائفية، تعمل على تقوية المحبة بين المسلمين والأقباط(٤٦).

ويرى صفوت عبد الحليم (توفي في ٢٠١٨م)- مدير تحرير الجريدة سابقًا- أن سياسة جريدة (وطني) قد استقرت منذ نشأتها على أنها جريدة قومية لكل المصريين، رغم أن رأسمالها ومجلس إدارتها من الأقباط، كما أنها تأخذ بالفكر الليبرالي، وتعتمد منهج التنوير وتتبناه، وتتمسك بحقوق الإنسان- كل إنسان- ولذلك تتصدى لقضايا تعميق الديمقراطية وحقوق الطفل والمظلومين وحقوق المرأة وحقوق الأقباط، وتهدف إلى إيقاظ الضمير الوطني ومحاربة السلوكيات الخاطئة التي تكبل انطلاقة المجتمع، وتسعى إلى أن يحمل كل أبناء الوطن كل هموم الوطن، وتؤمن الجريدة بأن الدين لله والوطن للجميع، وتسعى للوصول إلى ضمير المجتمع، وتنجح جريدة (وطني) عندما يقف المسلم إلى جوار المسيحي ليحمل معه همومه(٤٧).

(٣) علاقة جريدة (وطني) بالقيادة السياسية

أولًا: (وطني) والرئيس جمال عبد الناصر

عاصرت (وطني) منذ صدورها نهاية عام ١٩٥٨م الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠م)، وقد اعتادت الجريدة تأييد قرارات الرئيس جمال عبد الناصر، وكثيرًا ما كانت تبارك خطواته وتحتفي بخطاباته وتصريحاته.

ويفسر البعض ذلك بانخفاض هامش الحرية في عهد عبد الناصر ما جعل الصحيفة تركز في رسالتها على "المجالات الاجتماعية والثقافية والتغطية الإخبارية والتحقيقات علاوة على الأمور المتصلة بالشئون القبطية، متحاشية الخوض في الأمور السياسية والاقتصادية. تلك السياسة التحريرية استهدفت حماية «وطني» ضد استفزاز نظام دكتاتوري لم يكن يتردد في البطش بكل من تسوّل له نفسه الخروج عن الخط، وكانت تلك السياسة التحريرية آنذاك بمثابة الانحناء أمام العاصفة لتمر تحاشيًا لتعرض «وطني» للعصف بها"(٤٨).
في يوليو ١٩٦١م رحبت جريدة (وطني) بقرارات يوليو الاشتراكية، حيث نقلت عناوين الجريدة تصريحات الرئيس عبد الناصر في خطابه، فقالت: "تاريخ الأمس وموقف اليوم وحساب الغد في خطاب الرئيس في العيد التاسع.. إعادة تشكيل الإخاء والوحدة الوطنية..

القضاء على دكتاتورية رأس المال.. تخفيض ساعات العمل إلى ٧ ساعات.. نؤيد بورقيبة في مقاومة الاستعمار.. لا بد أن يرحل الاستعمار من الكويت.. رد أموال الشعب إلى الشعب.. إزالة التناقض الطبقي.. الإقراض بلا فائدة من بنك التسليف.. موقفنا من رأي كيندي في قضية فلسطين.. هدف القومية العربية الحرية والقضاء على الاستعمار"(٤٩). وفي صفحة داخلية من نفس العدد قالت الجريدة "٩ سنوات مجيدة.. انتصارات تفرش طريق الثورة في الداخل والخارج.. عبد الناصر يقول: أنت على موعد مع القدر".

وفسرت الجريدة موقفها بوضوح، تحت عنوان "بناء جديد وعهد جديد فعلى بركة الله"(٥٠)، قالت "استقبل الشعب الذي طالما قاسى شظف العيش ومرارة الحرمان، القرارات التي أصدرها الرئيس جمال عبد الناصر، ليبرز صورة مجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ويوضح معالمه، ويحقق أهم أهداف الثورة، في بناء مجتمع سليم، بعيد عن شوائب الاستغلال.. استقبل الشعب هذه القرارات التاريخية، فرحة ما بعدها فرحة، فقد أعادت إليه ما سلب منه، على مر السنين والأجيال، وأوقفت استنزاف دمائه، وتطويع جهده وكفاحه، لمصلحة قلة شرهة لا تشبع، من دون اعتبار أو تقرير لهذا الدم المسفوك أو الجهد المبذول. ولقد ترجم الشعب عن فرحته بهذه البيانات التي أعلنتها اتحاداته ونقاباته وهيئاته بتأييد هذه القرارات الثورية تأييدًا مطلقًا، وإعراب المنتظمين فيها عن استعدادهم للبذل والتضحية في سبيل الحفاظ على ما حققته الثورة الواعية من انتصارات وتدعيم المجتمع الجديد الذي سينتج للجميع فرص الحياة، ويسوي ما بين الوطن الواحد بحيث لا يكون لأحدهم من فضل على الآخر، إلا بقدر ما يعمل وينتج، ويؤدي من خدمات لبلاده ومواطنيه".

وتضيف "لقد أدرك الشعب بسليقته النيرة، أن الهدف من هذه القرارات ليس إفقار الأغنياء وبقاء الفقراء على ما هم عليه من فقر وعوز وإنما هو تقريب للمستويات، بحيث لا يُضار الأثرياء، فيما اعتادوه أو عودوا أنفسهم عليه من عيش رغيد، واستخدام فائضهم في توسيع القطاع العام ومده بأسباب القوة، لتوسيع قاعدة الملكية، ورفع مستوى الطبقات الكادحة بين الطبقات، ودفع عجلة التقدم في شتى الميادين، حتى يصيب النفع الفلاح في حقله والصانع في مصنعه والعامل في عمله، وبذلك يستوي الميزان، فلا ترجح كفة على كفة، فتتحقق بذلك العدالة الاجتماعية دون استغلال لقلة، وضياع لكثرة. وما أصدق ما قاله السيد علي صبري وزير شئون رياسة الجمهورية "لقد كان لا بد لهذه التعبئة الوطنية على هدى مبادئنا الأساسية أن تحتفظ للفرد بكيانه وبحقه في الخلق والتجديد، وبحقه في الملكية في نطاق القانون، باعتبار أن الهدف الكبير أمامنا هو تحويل جميع المواطنين إلى ملاك وتمكينهم من ممارسة هذا الحق المقدس". وقالت أيضًا "إن القطاع العام ليس وسيلة للسيطرة من جانب أداة الحكم، وإنما هو وسيلة لوضع مقاليد الأمور في يد الشعب، باعتباره صاحب هذا القطاع ومالكه، وباعتبار أن أداة الحكم ليست إلا إرادة شعبية ولا سند لها غير هذه الإرادة الشعبية. فإذا لم يكن هذه الاشتراكية بمعناها الصحيح، فماذا يكون إذن؟ لقد انطلقنا إلى آفاق واسعة، وشيدنا بناءً جديدًا ودخلنا عهدًا جديدًا، فعلى بركة الله...".

وبعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م، رفضت الجريدة قرار عبد الناصر الخاص بالتنحي عن الحكم، مُعلنة تمسك الشعب المصري بقيادته للدولة في تلك الظروف..

كتب شريف فام- رئيس التحرير آنذاك- يُعدد محاسن عبد الناصر ويقول إنه "من أجل كل هذا.. وأكثر من هذا... رفضنا تنحيك عن قيادتنا.. وانطلقنا.. كل رجل.. كل امرأة.. كل طفل.. تحت الغارات الجوية.. نناشدك باسم أطفالنا الذين يهتفون باسمك.. باسم آمالنا.. باسم انتصاراتنا.. باسم كل الأيام الطويلة التي عشناها معك.. أن ابق يا جمال في الرئاسة... فهذا هو الموضع الذي نريدك أن تبقى فيه.."، وهو يضيف "لن تضعفنا النكسة... بل ستضيف إلى عمرنا عمقًا جديدًا كما قلت... إن أيدينا معك بكل قوتها بكل صلابتها... سنزيل معك آثار العدوان... سنبدأ معك مهمتنا العاجلة... أنت قائدنا.. ولا قائد غيرك... فسر في الطريق الذي اخترناه معك... وسيمنحنا الله جميعًا تأييده وهداه... نحن في انتظار تعليماتك... وتوجيهاتك... نحن مستعدون لأن نضحي... كل التضحيات... لكي نعيد البناء السياسي والعسكري... فهو بنياننا... وهو من أجلنا.. وأجل أولادنا.. ومكاسبنا.. يا صانع الأمل.. لم يتحطم أملنا.. ولن يتحطم أبدًا.. وما دمنا معك.. أنت ونحن.. فسنحقق الأمل.. أمل أمتنا.. والله ناصرك"(٥١).

وفي عدد تال كتب شريف فام أيضًا يقول "المعركة مستمرة.. والعدوان قائم.. وعلينا مواجهته.. جيشًا واحدًا... متماسكًا قادرًا على الوفاء بالتزاماته.. وشعبًا واحدًا يقظًا معبأ يدرك أبعاد المعركة وأسلحة المعركة... تقوده قيادة مؤمنة أسلمها الشعب كل ثقته.. وكل حبه"(٥٢).

ثانيًا: (وطني) والرئيس محمد أنور السادات

كان عقد السبعينيات من القرن العشرين، حيث الفترة التي تولى فيها الرئيس السادات رئاسة الجمهورية، عقدًا للكثير من الأحداث المهمة والكبرى في تاريخ مصر الحديث والمعاصر على المستويين الداخلي والخارجي، ففي تلك الفترة رحبت الجريدة بالرئيس السادات، ولم يكن الاختلاف واردًا في أجندة عملها، وإذا اضطرت الجريدة إلى النقد فإن نقدها يكون موجهًا للحكومة وليس للرئيس.

يشير هشام محمد عبد الغفار في دراسته عن جريدة (وطني) خلال فترة حكم الرئيس أنور السادات، أنها حرصت على تأييد التحولات السياسية للرئيس السادات، وإعادة إنتاج خطابه بشأنها، وذلك من خلال: إعادة إنتاج خطاب الرئيس السادات عبر إبراز أهم ما جاء فيه أو جاء تفاعلًا معه كخبر رئيس في الصفحة الأولى، إعادة إنتاج خطاب الرئيس السادات بشأن هذه التحولات من خلال التقارير والتحقيقات والأحاديث والمقالات التي تقوم بشرح هذه التحولات وتفسيرها وتوضيح دلالتها ونتائجها، إعادة نشر الأخبار والتقارير والمقولات والشهادات التي تصدر عن أفراد أو مؤسسات أو وسائل إعلام لها مكانتها إقليميًا أو دوليًا مؤيدة لهذه التحولات أو مشيدة بها، إبراز تأييد قداسة البابا شنوده الثالث لهذه التحولات وإشادته بها، ومن جانب آخر الهجوم على القوى المناوئة للتحولات السياسية للرئيس السادات والتنديد بتجاربهم ومواقفهم السياسية(٥٣).

ومن جانب آخر فإن الجريدة لم ترحب بتحول السادات نحو هيمنة الإسلام على أيديولوجية الدولة، واتجاهه نحو استخدام الدين في مواجهة خصومه السياسيين من اليساريين، حيث حرصت الجريدة في المقابل على إبراز الهوية القبطية حضاريًا وتاريخيًا، من خلال توضيح أهمية دور الكنيسة القبطية في العالم المسيحي، والتذكير بالجوانب المضيئة في التاريخ

القبطي، والاهتمام بالتراث الثقافي للأقباط من لغة وفن وموسيقى، كما اهتمت أيضًا بالدفاع عن حقوق الأقباط كمواطنين مصريين(٥٤).

رحبت جريدة (وطني) بثورة التصحيح، في ١٥ مايو ١٩٧١م، وخرجت مانشيتات الجريدة تقول(٥٥): "بالإجماع.. معك يا سادات.. شعب ٩ و١٠ يونيو يخرج ليجدد البيعة للرئيس على طريق الوحدة والنصر.. مؤتمرات ومسيرات شعبية تؤيد السادات في جميع أنحاء الجمهورية".

وكتب فريد عبد السيد يقول "كما خرج شعب ٩ و١٠ يونيو يعلن رفض الهزيمة.. خرج أيضًا شعب ١٥ مايو ليعلن الثورة الجديدة من أجل بناء الدولة الجديدة"، ويضيف "أيام قليلة مرت منذ ١٥ مايو.. وحدث خلالها ما لم يحدث في شهور.. بل في سنوات.. أيام قليلة تخللها إخلاص ووفاء وصدق وعزيمة.. وتخللها عمل متواصل لإعادة البناء.. وإعادة المسيرة.. وإعادة التنظيم.. أيام قليلة لم ير فيها الرئيس النوم أو الراحة.. أمر بالثورة الجديدة في كل ميدان وفي كل قطاع وفي كل جبهة"، وأنه "بدأت المسيرة النظيفة، تشق طريقها إلى صنع مستقبل هذه الأمة.. صنع الدولة الحديثة المرتكزة على العلم والإيمان.. لا على الظلم والطغيان!!"، وأنهى المقال بقوله "هكذا انتفض العملاق.. عملاق ١٥ مايو ليبني بيد، ويحمل السلاح باليد الأخرى.. ليبني دولة العلم والإيمان التي بواسطتها سيقف ليواجه العدو الغادر المتبجح وليواجه كل الأعداء.. أعداء مصر في الداخل وفي الخارج"(٥٦).

وكانت الجريدة تحتفي بذكرى ١٥ مايو، حيث ثورة التصحيح، حتى في أحلك السنوات التي شهدت توترًا دينيًا، ومن ذلك مثلًا أنه في مايو ١٩٨٠م كتب فريد عبد السيد يقول "بدأت أمس مرحلة جديدة في مسيرة العمل الوطني بمصر تحمل شعار الأمل والبناء والاستقرار"(٥٧)، ويقول أيضًا "لقد كان خطاب الرئيس أنور السادات في ذكرى ثورة التصحيح ثورة جديدة كاملة ضد التسيب والإهمال ومحاولات الفتنة".

وفي مايو ١٩٨١م نشرت الجريدة تحقيقًا صحفيًا أجراه "عزت سامي" تقول عناوينه: "ثورة مايو في عقد جديد.. ١٠ سنوات من الإنجاز بقيادة أنور السادات.. ٤٠ مليون مواطن تحت مظلة التأمين الاجتماعي"(٥٨)، كما نشرت الجريدة تحقيقًا صحفيًا آخر لـ "فيكتور سلامة" عنوانه "ماذا نريد..؟"، قال فيه "إشراقة أمل كبيرة ملأت الكون يوم ١٥ مايو ١٩٧١م، حينما انطلقت إرادة الخير ومشيئة التصحيح على يد قائد المسيرة الرئيس محمد أنور السادات"، ولكن بشيء من الذكاء قدم المحرر مجموعة آراء تحمل تطلعات لعدد من المثقفين والقيادات النقابية، حيث قال الأديب الروائي نجيب محفوظ "أريد حرية فكر لا تحدها حدود ولا تقيدها قيود"، وقال صلاح جلال- نقيب الصحفيين- "أريد أن تلبس صاحبة الجلالة تاجها وتتصدى كلمة الحق لإنصاف المظلومين"(٥٩).

وفي عام ١٩٧٣م احتفت الجريدة، مع غيرها من الصحف المصرية، بانتصارات أكتوبر المجيدة، حيث كتب أنطون سيدهم مقالًا عنوانه "لقد أدت قيادتنا الواعية واجبها وبقى على الشعب واجب"(٦٠)، قال فيه "أما وقد أدت قيادتنا الحكيمة واجبها... أما وقد حققت من الانتصارات ما كان يبدو مُستحيلًا... أما وقد رفعت رأس الشعب بين شعوب العالم... أما وقد

تم هذا.. فقد بقى على الشعب واجب... وما أبسط وأيسر ما تقتضي ظروف الحرب أن نبذل نحن.. مجرد توفير وتدبير... والاستعاضة عن سلع بديلة.. وعدم الإصاغة إلى إشاعات أو إذاعات تشي بالوقيعة أو تسعى إلى الفرقة والتفتيت".

وفي عام ١٩٧٧م تابعت الجريدة أحداث المظاهرات التي خرجت في يومى ١٨ و١٩ يناير، حيث ناقشت ذلك الحدث في إطار محدود من الحرية وتلمس الكلمات.

كتب فريد عبد السيد يقول "هؤلاء الذين ساروا أو دمروا وكسروا ونهبوا.. هؤلاء لا يمثلون مصر ولا يمثلون شعب مصر.. إنهم مخربون لا يدركون مصلحة بلدهم ولا يقدرون النتائج الخطيرة.. لقد اعتادوا أن يعيشوا في الخراب، ويخططوا في الظلام، إنهم يتآمرون للهدم وليس للبناء.. ويستغلون دائمًا معاناة الشعب ليزيدوا من لهب غضبه.. ويعملون على حرق مصر وتدميرها"، وأكد الكاتب أن هناك "معاناة جماهيرية وأزمات اقتصادية ومالية.. ولكن هذه المعاناة وهذه الأزمات والمتاعب التي نشكو منها معظمها نتيجة تراكمات وأعباء فرضتها علينا حروب مستمرة طوال خمسة وعشرين عامًا.. حروب دفعنا تكاليفها بالآلاف من الأرواح والشهداء والأموال والتضحيات.. حروب وصعاب دفعت مصر ثمنها لتدافع عن حرية العرب.. كل العرب.. ولتدافع عن الأرض والقومية الوطنية العربية.. وجاعت مصر وحاربت مصر.. وانتصرت مصر.. ولن تركع ولن تستجدي... فإن هذا هو قدر مصر، وقدر شعب مصر يضحي هو من أجل رخاء وحرية غيره!! ويجوع شعب مصر من أجل المزيد من التضحيات والقضايا العربية!!"(٦١).

وكتب صبحي شكري يقول إن ما تطلبه جماهير مصر هو العدل، موضحًا "العدل في توزيع الأعباء في الداخل حتى لا ندع مجالًا لمن يزايدون ويستثمرون متاعب الشعب.. والعدل في توزيع الأعباء على الأشقاء إذ ليس معقولًا أن مصر وحدها هي التي تحارب وتضحي وتدفع وتتمزق... والمقابل؟.. ذرف الدموع على شهدائنا.. وقصائد رنانة تمجد بطولاتنا"، وأنه لا بد من "وقفة موضوعية مع مظاهر الاستفزاز في الداخل.. وفي وقفة عربية صادقة مخلصة تصحح الأوضاع وتوزع الأعباء لأن القضية هي قضية العروبة كلها وليست قضية مصر وحدها"(٦٢).

وأوضح أنطون سيدهم أن الحكومة قد جانبها الصواب "عندما أصدرت تلك القرارات التي تمس معيشة الشعب في الصميم دون أن تعده لهذه الجراحة الصعبة بالتوضيح والتوجيه إلى حقيقة الوضع الاقتصادي الراهن الذي يقتضي- وبحسم- ضرورة الالتجاء إلى هذا العلاج ولو كان قاسيًا"، ثم وجه حديثه للرئيس السادات قائلًا "سيدي الرئيس.. لقد كنت أمينًا.. صادقًا.. قويًا.. وكانت أمانتك من صفات جهادك.. وصدقك من صدق ثوريتك.. وقوتك من تقدير وتأييد الشعب لك وكان علاجك في الحدود الديمقراطية التي تؤمن بها مسارًا لطريق شعبك نحو غدًا من لا تعصف ردة نحو الفردية والانتهازية وتجار الانقلابات..! وكان علاجك أيضًا بلسمًا للقلوب الجزعة التي زادت إيمانًا بمصر وبك"(٦٣).

وتابعت جريدة (وطني) جهود السادات نحو تحقيق السلام مع إسرائيل، ففي مارس ١٩٧٩م تابعت الجريدة زيارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لمصر، وتوقيع معاهدة السلام بين

مصر وإسرائيل بمباركة ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية، كتب فريد عبد السيد يرحب بكارتر ويؤيد خطوة السلاة بقوله "إنه السلام الذي وضع الرئيس أنور السادات أولى خطواته في نوفمبر ١٩٧٧م بزيارته التاريخية للقدس. المبادرة التي اجتاحت قلوب الملايين في جميع أنحاء العالم مبهورة وكأنها تلمس معجزة في عصر انتهى فيه زمن المعجزات"(٦٤).

وعندما تم توقيع معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩م خرجت الجريدة بعناوين تقول: "مصر كلها تستقبل بطل السلام.. أروع استقبال تاريخي حافل للسادات لدى عودته إلى أرض الوطن"(٦٥)، ووالت الجريدة نشر المقالات والإعلانات المؤيدة للسادات واتفاقية السلام.

كتب فريد عبد السيد مؤيدًا عملية السلام وموجهًا النقد للدول العربية الرافضة، حيث قال "تدخل مصر عهدًا جديدًا.. عهد البناء والاستقرار والأمن. وفي الوقت الذي أشادت فيه عواصم العالم باتفاقية السلام، نجد عواصم المسيرات والتشنجات تردد صيحاتها التي لا تملك سواها... وهي عزل مصر وتوقيع العقوبات عليها"، ويضيف أنه "اجتمعت دول الرفض كالعادة كلما اتخذت مصر خطوة بناءة صحيحة جريئة لتوقف عجلة التاريخ... وتصرخ من جديد بنفس الصيحات المرذولة: إن مصر انفردت بحل.. وتخلت عن المبادئ وبهذا حق عليها العزل والعقاب!! واختلفوا- كعادتهم أيضًا- في نوع الإجراءات التي سيتخذونها.. وكأنهم بذلك يؤكدون ما قيل عنا وهو إنا- كعرب- نتفق دائمًا على ألا نتفق"(٦٦).

ثالثًا: (وطني) والرئيس محمد حسني مبارك

لجريدة (وطني) موقف مؤيد للرئيس محمد حسني مبارك، إبان حكمه، لا سيما وأن الجريدة عادت للصدور في عهده، الذي شهد مزيدًا من حرية الرأي والتعبير، ومحاولات إصلاح ما أفسدته سياسة سلفه، أنور السادات، في سنوات حكمه الأخيرة من اصطدام بالمثقفين والمفكرين ورجال الدين.

عبر أنطون سيدهم عن تأييده للرئيس مبارك، مُشيدًا بحكمته الاقتصادية، بالإضافة إلى حكمته السياسية في الداخل والخارج، حيث كتب يقول "بانقضاء هذا الأسبوع يكون قد مضى خمس سنوات على تولي الرئيس حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر، نعم لقد تولى شئون مصر في ظروف صعبة وخطيرة، عقب اغتيال المرحوم أنور السادات، وانتخاب الشعب له بأغلبية ساحقة، لقد تولى الحكم والبلاد تمر بأزمات سياسية واقتصادية خانقة، فوق اهتزاز الأمن الذي أدى إلى أحداث أسيوط المؤسفة والتوتر الشديد في طول البلاد وعرضها"، ويضيف "إننا لن ننسى أبدًا أنه قاد البلاد في هذه الفترة الحرجة بحكمة واتزان إلى بر الأمان والطمأنينة والهدوء، بدون أن يتخذ أية إجراءات عنيفة أو قاسية أو دكتاتورية"، ويوضح أن مبارك عمل على إصلاح المسار الاقتصادي للبلاد وتحقيق إنجازات في شتى المجالات الزراعية والصناعية وتشجيع القطاع الخاص الاستثماري حتى يسير في خدمة الاقتصاد القومي بجانب القطاع العام، كما أشاد بدور مبارك في تأكيد الممارسة الديمقراطية وتعميق حرية الرأي وإصلاح قنوات الاتصال بين مصر والدول العربية وتوثيق العلاقات مع الدول

الأوروبية والإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية، ومجهوداته لحل المشكلة الفلسطينية وإحلال السلام في الشرق الأوسط(٦٧).

وفي عدة مقالات عبر أنطون سيدهم عن تأييده لمبارك في الاستفتاء الذي جرى عام ١٩٨٧م حول تولي مبارك لفترة رئاسية ثانية، ومن ذلك أنه تحت عنوان "لماذا نبايع حسني مبارك؟" كتب مقالًا استهله بقوله "إننا نبايع مبارك لفترة ثانية لرئاسة جمهورية مصر، عن إيمان واقتناع عميق بحاجة البلاد له في السنوات القادمة، لم يأت هذا عن حماسة أو اندفاع المحبة له، بل عن دراسة مدققة لما قدمه للبلاد أثناء فترة حكمه من أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن"، ثم عدد الكاتب إنجازات حسني مبارك من حيث إعطاء الحرية الكاملة للصحافة واهتمامه بالمرافق وحل الأزمات الاقتصادية وتطوير القوات المسلحة "إن حسني مبارك يبذل من نفسه وروحه وجهده الكثير في سبيل إصلاح مصر، والنهوض بها في شتى المجالات. لهذا ولغيره من الأعمال الطيبة التي يقوم بها الرئيس حسني مبارك، فإننا نبايعه مؤمنين تمامًا بأنه أفضل ما نقدمه لبلادنا العزيزة"(٦٨).

وأكد في مقال آخر أهمية المشاركة في الاستفتاء الشعبي والموافقة بـ "نعم" على اختيار مبارك رئيسًا للجمهورية لفترة ثانية، مُعددًا إنجازاته الكثيرة، وقال "على كل مواطن التوجه يوم الاستفتاء لاختيار الرجل الذي بأعماله وخدماته للبلاد جعلنا نحبه ونخلص له"(٦٩).

وقبل الاستفتاء بيوم واحد خرجت الجريدة بعناوين تقول "مصر كلها تؤيد وتبايع مبارك غدًا.. يوم الوفاء العظيم والشعب يعلن إرادته. الرئيس مبارك بطل أكتوبر يوجه كلمة إلى الشعب.. القضاة يرأسون اللجان الرئيسية والعامة للاستفتاء"(٧٠).

وكتب أنطون سيدهم في نفس العدد يناشد المواطنين ويطالبهم "بالالتزام بالواجب الوطني الذي لا تقبل أي حجة أو عذر من التقاعس عن القيام به، وهو المبادرة بالذهاب إلى مقار الاستفتاء باكر صباحًا الاثنين الموافق ٥ أكتوبر ١٩٨٧م والإدلاء برأيهم في تجديد رئاسة السيد حسني مبارك لمدة ثانية، والتأشير على ورقة الاستفتاء بنعم وفاءً منا على ما قدمه سيادته للوطن العزيز وللشعب المصري من أعمال وإنجازات كان لها الأثر الفعال لتأكيد الديمقراطية وإصلاح المسار السياسي والاقتصادي للبلاد، وما تنتظره منه من السير في هذا الطريق حتى تصل البلاد إلى التقدم والانتعاش والرفاهية في ظل حكمه السعيد"(٧١).

وجاء "رأي وطني" تحت عنوان "مبارك عودة الروح"، حيث قالت الجريدة فيه "كان اختيار الرئيس مبارك لمنصب رئاسة الجمهورية منذ ست سنوات بداية عهد جديد تميز بارتباط المصريين بوطنهم"، و"إن وجود مبارك في فترة رئاسته الأولى للبلاد أعادت الروح إلى المصريين في الداخل بين المواطنين وبين المغتربين في الخارج"، وأنه في عهده "ازدحمت البلاد بالمشروعات الجديدة الإنتاجية وهذه هي المدن الجديدة التي عمرت بالمئات من المشروعات الإنتاجية بقصد التصدير بعد الاكتفاء الداخلي، وتضيف "لعل أهم ما ساعد على عودة الروح إلى المواطنين هو ازدهار الديمقراطية ونجاح الرئيس في حمايتها من أي انقلاب"، وأن "اختيار مبارك رئيسًا لمصر لفترة ثانية استكمالًا لما بدأ في فترة رئاسته الأولى والاستمرار عامل هام من عوامل الاستقرار الذي تتمتع به البلاد الآن"(٧٢).

وفي العدد التالي وبعد نجاح مبارك في الاستفتاء كتب أنطون سيدهم يقول "قمت بزيارة عدة لجان طوال اليوم فعجبت لطوابير المواطنين الذين أتوا للقيام بواجبهم نحو رجل أحبوه وآمنوا بإخلاصه وتفانيه في خدمة مصر"، وأضاف "إني أهنئ الرئيس حسني مبارك تهنئة من صميم القلب العامر بمحبته على هذه الثقة الغالية التي أولاه إياها الشعب المصري بتحركه الجماعي لتجديد رئاسته لجمهوريتنا الحبيبة، وفي هذا كل العرفان للأعمال المجيدة التي قام بها طوال الست سنوات الماضية لصالح الوطن والمواطنين.. والسير بالديمقراطية وحرية الكلمة المقولة والمكتوبة في الطريق الصحيح والسليم"، كما أكد أنطون سيدهم أن "مهمة الرئيس حسني مبارك في فترة رئاسته الثانية لمهمة قاسية شاقة، ولكن إيمان وثقة الشعب به لكفيل بتحقيق الآمال والأماني التي نرجوها كان الله معه وأعطاه الصحة والحكمة وسداد الرأي إنه سميع مجيب"(٧٣).

وجاء في "رأي وطني"(٧٤)، أنه "دخلت مصر بعد ٦ أكتوبر ١٩٧٣م في دوامات فكرية وسياسية منها دوامة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وفوضى الانفتاح والتي قلبت المجتمع رأسًا على عقب، وتضيف الجريدة "ها نحن الآن في مرحلة انقشعت فيها سحب الحيرة وضباب الأحداث القاتمة وأخذت شمس الحق تنير الطريق أمام الجميع وبخاصة الشباب الذي بدأ يضع قدمه على السبيل السوي وأخذ يتلمس طريقه الصحيح مُسترشدًا بالقيادة السياسية العليا التي تؤمن إيمانًا حقيقيًا بالمواطنة".

وفي سلسلة مقالات "بايع" أنطون سيدهم الرئيس محمد حسني مبارك لفترة رئاسية ثالثة في الاستفتاء الذي جرى عام ١٩٩٣م، لدوره في حل الكثير من المشكلات طوال الفترتين الماضيتين، وتعامله مع الكثير من القضايا مثل المشكلة السكانية والإصلاح الاقتصادي والإنتاج وإعادة البنية الأساسية للبلاد، كالنقل والمواصلات والطاقة والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى المواجهة القوية للإرهاب(٧٥).

ولما نجح حسني مبارك في الاستفتاء كتب أنطون سيدهم يهنئه قائلًا "إن النسبة التي وافقت على انتخاب الرئيس ومقدارها ٩٦,٢٨% لهي نسبة تدل دلالة واضحة على إيمان الشعب بأن إنجازات الرئيس لهي الحافز القوي على إعادة انتخابه والاطمئنان لحكمه ووضع مقاليد البلاد ومستقبلها بين يديه ليسير بها إلى مستقبل باسم ومُشرق ليصل بأهدافها إلى التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويعطي للمواطنين الأمان والطمأنينة والرفاهية"، وقال أيضًا "إن الثقة الكبيرة التي وضعها الشعب في الرئيس حسني مبارك لتضع على عاتق سيادته عبئًا ثقيلًا ألا وهو أن يبذل جهدًا مُضاعفًا لتقديم الكثير لهذا الشعب المخلص في جميع مجالات التنمية ليرفع عن عاتقه المعاناة التي سببها له الإصلاح الاقتصادي والظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ويعطيه حياة كريمة مُرضية"(٧٦).
حيث ارتبط هذا التأييد مع الوقت بالرغبة في تحقيق بعض التطلعات والأمنيات، موضحًا- في عدة مقالات- أن الشعب يتطلع إلى تحقيق المزيد من الإنجازات والإصلاحات، في مختلف المجالات والقطاعات، ومن ذلك إعطاء الشعب جرعات أخرى من الديمقراطية وحرية أكبر في إصدار الصحف(٧٧)، وإعادة النظر في تنظيمات الدولة السياسية، تشريعية وتنفيذية وقضائية، بحيث يكون لمجلس الشعب سلطات أكبر ومراجعة مبدأ "٥٠% فئات

و٥٠% عمال وفلاحين"، ودراسة عدد الوزارات ودمج بعضها، وأن يكون لكل وزارة برنامج تسير عليه مهما تغير وزيرها، ودراسة النظام القضائي لتسهيل الفصل في قضايا المواطنين المنظورة أمام المحاكم وحفظ حقوق المواطنين وكرامتهم(٧٨)، كما طالب أيضًا بمواجهة "البيروقراطية" المنتشرة في جميع الوزارات والمصالح وأن تتخذ الحكومة إجراءات حازمة وعنيفة لمواجهة البيروقراطيين والمنتفعين والمرتشين حتى تأتي الإصلاحات الاقتصادية بنتائجها(٧٩)، والعمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال تعديل قوانين الضرائب بإصدار قانون الضريبة الموحدة وخصخصة القطاع العام مع الأخذ في الاعتبار استيعاب السوق المالية لهذه المنشآت وإصلاح الأراضي لزيادة الإنتاج واستخدام أحدث التكنولوجيا الزراعية(٨٠)، وإصلاح نظام التعليم ليساير التقدم والتكنولوجيا في مجالات الصناعة والزراعة وغيرها من شئون البلاد وإعادة النظر في مقررات جميع مراحل التعليم وتطويرها، واقترح أن تكون الدراسة في الجامعات بمصروفات كبيرة بحيث تكون الدراسة الجامعية للمتفوقين بالمجان وللقادرين بمصروفات أما الأعداد الفقيرة فيتم توجيهها للتعليم المتوسط والفني، وتعديل مرتبات المدرسين لتحقيق معيشة كريمة طيبة وحتى ينصرفوا عن الدروس الخاصة، وإعادة تدريس التربية الوطنية(٨١)، كما طالب بإصلاح سوق المال ونظام البورصات، وتشجيع رؤوس الاموال العربية والأجنبية للاستثمار في المشروعات الصناعية والسياحية(٨٢).

وقد واصل يوسف سيدهم نهج والده في تأييد الرئيس محمد حسني مبارك، ففي الاستفتاء الذي جرى عام ١٩٩٩م وتحت عنوان "اليوم تقول مصر قولتها" كتب يوسف سيدهم يقول "التأييد الواجب لإعادة ترشيح الرئيس أمر تمليه إنجازاته العظيمة لمصر علاوة على ضرورات الصالح العام لهذا البلد في المرحلة الحالية"، ويضيف "إنني أعبر عن حبي وتأييدي للرئيس حسني مبارك.."، وهو يقول أيضًا "سأذهب إلى صندوق الاستفتاء وأدعو كل المصريين الذين لهم الحق في ذلك أن يذهبوا ويقولوا كلمتهم مع خالص التمنيات للسيد الرئيس بأن يوفقه الله ويعطيه الحكمة بقيادة هذا البلد وتأهيله للمضي قدمًا نحو مستقبل أفضل بإذن الله"(٨٣).

هكذا تشير القراءة المدققة لصفحات جريدة (وطني) إلى أن الجريدة وطوال عقودها المختلفة لم يحدث أن اصطدمت مع القيادة السياسية، فهي كثيرًا ما كانت تؤيد وتمدح ولم تكن لتعارض أو ترفض، وإن انتقدت فإن نقدها لا يكون موجهًا للقيادة السياسية، ففي الستينيات أيدت عبد الناصر، وفي السبعينيات اتفقت مع السادات، وبعد عودتها في منتصف الثمانينيات وطوال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين أيدت مبارك، إلا أنه من الملاحظ أن الجريدة قد استطاعت أن تمارس حرية الرأي والتعبير بصورة أكبر في عهد مبارك عنها في عهدي عبد الناصر والسادات، خاصة بعد إغلاق مكتب حرية الصحافة، مكتب الرقيب سابقًا، ومن ثم "حرية فعلية في التعبير عن الرأي بدون وجود أي نوع من الرقابة أو التدخل فيما تنشره الجريدة أو تتناوله من قضايا(٨٤).

والواقع أن جريدة (وطني) لم تنفرد وحدها بهذا الأمر، حيث كان ذلك سمة عامة للصحف المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالأخص خلال الستينيات والسبعينيات

والثمانينيات وفترة غير قليلة من التسعينيات، حيث خضعت الجريدة في ممارساتها الصحفية للقواعد المفروضة من قبل النظام السياسي، وتأثرت بتبعية الصحف الكاملة للنظام الحاكم وهيمنة السلطة على الصحافة، "وترتب على ذلك أن التزمت الصحيفة بما تتيحه المرحلة من حرية"(٨٥).

() موقف جريدة (وطني) من بعض القضايا

عاصرت جريدة (وطني) الكثير من الأحداث، وتناولت العديد من القضايا، منذ صدورها أواخر عام ١٩٥٨م وطوال فترة الدراسة، ونرصد هنا موقف الجريدة من بعض القضايا والأحداث على النحو التالي:

هموم المواطنين الأقباط:

ترصد دراسة اهتمام جريدة (وطني) بمشكلات وقضايا المواطنين الأقباط ابتداء من فترة السبعينيات من القرن العشرين، حيث خصصت الجريدة لها أبوابًا ثابتة مثل "قراءة في ملف الأمور المسكوت عنها" في فترة الثمانينيات، و"حتمية عقد لقاء الحكماء" في التسعينيات وما بعدها(٨٦)، وكذا "قراءة في ملف الأمور المسكوت عنها" التي واصلها المهندس يوسف سيدهم في مقاله بالصفحة الأولى من الجريدة طوال التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

في هذا الإطار تبنت جريدة (وطني) مشكلات المواطنين الأقباط وهمومهم في إطار علاقتهم بالدولة، ومن ذلك مثلًا أن الجريدة اهتمت بهموم المواطنين الأقباط مع المؤسسات التعليمية، مثل مسألة عقد الامتحانات بالتزامن مع بعض الأعياد والمناسبات المسيحية، حيث كتب أنطون سيدهم مقالًا عنوانه "رجاء إلى وزير التعليم.. مواعيد الامتحانات والأعياد المسيحية"(٨٧)، حيث استجاب الوزير وقام بتأجيل امتحانات النصف الأول من العام الدراسي إلى ما بعد عيد الميلاد المجيد.

وكتب مقالًا آخر عنوانه "صرخة إلى وزير التعليم"(٨٨)، بشأن كتاب جامعي يتم تدريسه في كلية التربية جامعة سوهاج جاء فيه ما اعتبره الكاتب إساءة للمسيحيين ودينهم.

وفي يناير ١٩٩٧م كتب يوسف سيدهم يقول "ما كدنا نخرج بسلام من عيد الميلاد المجيد حيث لم تصلنا إلا شكوى واحدة بشأن عقد امتحانات يوم العيد حتى جاءتنا استغاثة من أولياء أمور طلبة السنة الثانية بكلية رياض الأطفال بالدقي تتضرر من عقد امتحان للطلبة في مادة السلوك الحركي للطفل بتاريخ ١٩ يناير القدم الذي يوافق عيد الغطاس للأقباط ونحن نثق في تعليمات سيادتكم بمنع عقد الامتحانات في مناسبات أعياد المسيحيين ولكننا نلتزم بما صرحتم به مرارًا من إبلاغكم بأي مخالفة لتعليماتكم لإمكان متابعتها وتداركها"(٨٩).

وفي مقال آخر تعجب يوسف سيدهم من "عودة الامتحانات إلى أعياد الأقباط!!"(٩٠)، حيث قال "استمرارًا لمسلسل استباحة الاعتداء على حقوق الأقباط في إجازات أعيادهم الدينية والذي بدأ بالانتكاسة التي حدثت بالبنوك بإلغاء الإجازة الرسمية للبنوك في عيد الميلاد المجيد وقصرها على المسيحيين فقط، وصلتنا رسالة استغاثة من طلبة السنة الثالثة بكلية الطب جامعة أسيوط ومرفق بها جدول امتحان النصف الأول من العام الدراسي ومحدد بها

تاريخ الاثنين الموافق ١٩ يناير لامتحان مادة الفارماكولوجي علمًا بأن ذلك اليوم يوافق عيد الغطاس عند المسيحيين"، وأوضح أن الجريدة عرضت هذا الموضوع على مكتب وزير التعليم العالي حيث أفاد مكتبه بأن دور الوزير يقتصر على توجيهاته لرؤساء الجامعات بعدم عقد الامتحانات في الأيام التي تتوافق مع مناسبات أعياد المسيحيين، ومن ثم وجه الكاتب نداءً لرئيس جامعة أسيوط للعمل على تعديل جدول الامتحان "حرصًا على مشاعر أبنائه الطلبة وأسرهم وتأكيدًا على احترام إجازات أعياد الأقباط أمام مسلسل استباحتها"، كما جاء للجريدة بلاغ مماثل من طلبة كلية التجارة جامعة عين شمس بأن جداول امتحانات نصف العام بالكلية تتضمن امتحانًا للفرقة الثالثة وامتحانًا للفرقة الأولى محدد لهما الاثنين ١٩ يناير "ونحن نتوجه بنداء آخر إلى الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عين شمس راجين أن يتدخل سيادته لتصحيح ذلك الوضع علاوة على العمل على تجنبه مستقبلًا"، وهو يطالب بأن تكون إجازات المسيحيين إجازات رسمية لكل المصريين ترسيخًا لمعاني المشاركة والوحدة الوطنية.

وقد رحبت الجريدة بقرار الرئيس حسني مبارك الخاص باعتبار عيد الميلاد المجيد، الموافق ٧ يناير من كل عام، إجازة رسمية لكل المصريين ابتداء من عام ٢٠٠٣م[٩١].

وانتقد يوسف سيدهم كون أن قسم النساء والتوليد بمستشفى قصر العيني، كلية الطب جامعة القاهرة، ليس به طبيب قبطي واحد، "بدعوى مريضة تطعن الأطباء المصريين المسيحيين في شرفهم وكرامتهم ومواطنتهم مؤداها أنه لا يحق لطبيب مسيحي الكشف على النساء المسلمات أو علاجهن!!"، وهو يتساءل "ألا من شيء تستطيع سياسة التعليم العالي أن تضعه للتغلب على هذا الواقع المدمر الذي طال السكوت عليه حتى بات واقعًا موروثًا غير حضاري؟ ألا يوجد من يتصدى لإنقاذ معاقلنا الطبية الجامعية من خط همايوني خفي ولد في أعرقها ثم انتشر فيها كلها؟ أعود فأقول هنا تكمن حتمية عقد لقاء الحكماء"[٩٢].

كما انتقد جامعة أسيوط التي أطلقت موقعًا إلكترونيًا على شبكة الإنترنت في بدايات عام ٢٠٠٦م، وفيه نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من المسيحيين، وهي نسبة لا تتعدى واحد في المائة في هيئة التدريس وترتفع قليلًا لتصبح اثنين في المائة في هيئات التدريس المعاونة، ويقول "ولكن ليس هذا فقط المشهد المريض الحاكم لكليات جامعة أسيوط، فذلك مجرد ما يتصل بالنواحي الكمية والإحصائية.. أما ما يتصل بمناخ التدريس نفسه والمقررات التي يفرضها أعضاء هيئات التدريس خاصة في الكليات غير العلمية، وموجات زحف واجتياح النعرة الدينية على كل شيء فذلك هو الجانب الأخطر في هذا الملف"[٩٣].

كما اهتمت الجريدة بمناقشة بعض الهموم الأخرى، فمثلًا استنكر يوسف سيدهم فرض رسوم على دخول الكنيسة المعلقة بمصر القديمة، رغم إعلان وزير الثقافة آنذاك رفضه لهذا الأمر[٩٤]. وهو يتعجب في مقال آخر عنوانه "مرة أخرى: عاجل إلى وزير الداخلية... في جرجا- أين يدفن الأقباط موتاهم؟!!"، من التعقيدات الأمنية الخاصة بتخصيص قطعة أرض في إحدى القرى الصغيرة بمحافظة سوهاج كمدفن للأقباط[٩٥].

وتحت عنوان "هذا المنصب ليس للأقباط!!" هاجم يوسف سيدهم التمييز ضد المواطنين الأقباط، وحرمانهم من تولي بعض المناصب، مشيرًا إلى حالتين في هذا الشأن[٩٦].

بناء الكنائس وترميمها:

استحوذت قضية بناء الكنائس وترميمها على اهتمام الجريدة بشكل واضح، ففي أكثر من مقال وعلى مدى سنوات طويلة اهتم أنطون سيدهم، مؤسس جريدة (وطني)، بتناول هذه المسألة، حيث انتقد ما يُسمى بالخط الهمايوني الذي صدر سنة ١٨٥٦م وقت أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية، حيث يشترط موافقة الدولة السنية على بناء الكنائس، وفي ثلاثينيات القرن العشرين أصدر وكيل وزارة الداخلية، العزبي باشا، قرارًا يتضمن عشرة شروط خاصة ببناء الكنائس، لمزيد من فرض القيود عند بناء الكنائس أو ترميمها، موضحًا أن تبعية مصر للدولة العثمانية قد انتهت، بما يعني انتهاء كل قوانين تربط مصر بالدولة العثمانية، وأن حق بناء الكنائس وترميمها يتفق مع حرية العقيدة والعبادة، وكثيرًا ما كان يذكر أمثلة عملية خاصة ببناء الكنائس أو ترميمها وإصلاحها.

ويطلب في أحد مقالاته أن تكون الجهة الدينية هي التي تعتمد البناء لأنها المسئولة عن مده بالذين يؤدون شعائر الدين "فيكون بناء الكنائس بتصريح من الجهة الدينية التي تتبعها"، ويطلب من الرئيس أنور السادات، في مايو ١٩٧٨م بمناسبة ذكرى ثورة التصحيح، أن يقوم بإلغاء الخط الهمايوني والشروط العشرة لبناء الكنائس "وكما قام بخطواته الجريئة التي بعث بها الطمأنينة والأمان في نفوس المواطنين وأعطى للقانون سلطانه وأعاد للقضاء كرامته وحريته، ورفع رؤوسنا بانتصارات أكتوبر ١٩٧٣ فلا شك في أنه سيرفع عن جبين الوطن هذه الوصمة التي لا يجوز أن تستمر في دولة متحضرة تؤمن بالحرية والمساواة والإخاء"[٩٧].

وهو ينتقد حاجة المواطنين الأقباط إلى قرار جمهوري من أجل إصلاح دورة مياه بإحدى الكنائس، ويتساءل "هل وصل الأمر بإذلال الأقباط إلى هذه الدرجة المُهينة حتى لا يمكنهم إصلاح دورة مياه إحدى الكنائس إلا بالجري وراء الجهات المختصة لاستصدار قرار جمهوري بذلك، هل يليق في عهد الحرية والديمقراطية معاملة الأقباط هذه المعاملة المذلة؟ أم حقًا أن الحكومة تريد أن تثبت رسميًا أن الأقباط مواطنون من الدرجة الثانية، لا بل من الدرجة الثالثة، وأنه لا يحق لهم أن يصلحوا دورة مياه إحدى كنائسهم إلا بموافقة رئيس الدولة واستصدار قرار جمهوري منه بذلك؟"، ويضيف "إن هذا يا سادة حرام حقًا، وعمل لا يرضى به إخواننا المسلمون الأعزاء، ولا أي إنسان يجيش بنفسه العدل والكرامة. إني أهيب برئيسنا المحبوب حسني مبارك بأن يصدر ما يراه لإلغاء هذه الإجراءات المعيبة"[٩٨].

وهو يرى أن هذا الخط الهمايوني قد تسبب في الكثير من التصادم بين الأقباط والجهات الرسمية "عندما تقوم بإغلاق بعض الكنائس التي ينشئها الأقباط للتعبد فيها لله، وهو ما لا يرضاه لا المواطنون ولا الأنبياء ولا الملائكة ولا الخالق عز وجل"، ويوجه حديثه للرئيس مبارك قائلًا "إننا نهيب ونرجو من رئيسنا المحبوب حسني مبارك أن يتوج إصلاحاته بإبطال العمل بهذا الخط الهمايوني وإصدار اللوائح والنظم التي تتبعها الحكومة بخصوص إنشاء الكنائس أو إصلاحها وترميم المنشآت الملحقة بها"[٩٩].

وكان دائمًا ما يؤكد حرية العقيدة وحق العبادة، فهو يرى في مقال له أن "العمل على حرمان الناس من الصلاة لهو عملية لا إنسانية تفتقر إلى العدالة والحكمة، لأنه سيجعل الإنسان

المحروم من هذه الصلاة عنصرًا ناقمًا كارهًا لمجتمعه، وحاقدًا على من حرمه من هذه المتعة وهي التقرب من خالقه والتصاقه به، وهي المتعة التي يحس بأن غيره يتمتع بها، بينما هو محروم منها، ولذلك فقد نصت دساتير الدول الديمقراطية والمتقدمة على حرية العقيدة وحرية العبادة مُعطية بذلك الحق لكل فرد أن يتمتع بعبادة الله بالطريقة التي رسمها له دينه"، ويضيف في موضع آخر "إن أول حق للفرد وأهم هدف له هو القرب من ربه، وأن حرمانه من هذا الحق لهو الظلم كل الظلم، وهذه هي النتائج البشعة للخط الهمايوني البغيض وتنفيذ أحكامه بكل قسوة وعنف، إننا يا سادة لفي غاية الألم لما يحدث في وطننا العزيز ضد فئة مسالمة مخلصة ضعيفة في قوتها، قوية في إيمانها بالله وهو الذي قال "تكفيك نعمتي لأني قوتي في الضعف تكمل" إننا نلجأ إلى الله عز وجل ليرفع عنا هذه الغمة ويهدي الجميع سواء السبيل"[١٠٠].

وهو ينتقد عدم تنفيذ القرارات الجمهورية الخاصة ببناء الكنائس أو ترميمها في بعض الأحيان، وبطء الإجراءات بسبب تعنت بعض صغار الموظفين وكبارهم، يقول "وإذا ما صدر القرار الجمهوري تبدأ المتاعب والأهوال لتنفيذه فمن جري وراء الجهات المختصة، ورجاء لصغار وكبار الموظفين، وإذلال من رجال الإدارة، والهرولة وراء الأوراق والمذكرات من مكتب إلى آخر، والتعب أيامًا وأسابيع وأشهرًا قد تصل في بعض الحالات إلى سنوات حتى يمكن تنفيذ هذا القرار الجمهوري.. إننا يا سادة نعاني معاناة قاسية مما يتم تجاهنا لإنشاء كنائسنا أو إصلاحها لنعبد فيها الإله الذي نعبده جميعًا"[١٠١].

ويدعو إلى سن قانون خاص ببناء دور العبادة، موضحًا أنه لم يطلب إلغاء الخط الهمايوني لترك عملية بناء المعابد فوضى "بل إننا نطالب بصدور قانون مصري ينظم عملية بناء الكنائس والمساجد ويضع الشروط اللازمة والمتسمة بالعدل والمساواة التي يجب أن تتوفر في هذا البناء والجهة الإدارية التي تقدم لها الطلبات على أن يحدد موعد للرد على هذا الطلب مبينًا فيه أسباب الرفض إذا وجدت أو الموافقة، وإذا لم يتم الرد في الموعد المحدد يكون من حق الجهة الطالبة اعتبار ذلك بموافقة، كما أنه في حالة الرفض فللجهة المطالبة الحق في اللجوء إلى الجهة القضائية للفصل في النزاع"، ويوضح أن جميع الشكاوى الموجهة ضد القرار الهمايوني البغيض هي من شعب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية[١٠٢].

ويوجه "رسالة إلى إخوتنا المسلمين" بخصوص بناء وترميم الكنائس، يقول فيها "أيها الأخوة، عندما يعاني الأخ الأصغر من المتاعب والمشاكل فالطبيعي أن يلجأ إلى أخيه الأكبر يشكو له همومه وآلامه ليساعده ويرفع عنه ما ينوء به من أثقال الأحمال، وعلى الأخ الأكبر أن يقوم بما تفرضه عليه الأخوة والمحبة لمساعدة أخيه الأصغر والأخذ بيده، نعم أيها الإخوة المسلمون الأحباء.. أنتم هو الأخ الأكبر في هذا البلد العزيز ونحن الأقباط هم الأخ الأصغر الذي عشنا معًا متشاركين في السراء والضراء تظلل علينا المحبة والإخاء، والإخلاص والوفاء، نعم أيها الأخ الأكبر إننا نلجأ إليك، بعد الله لمساعدتنا والأخذ بيدنا للخروج من هذا المأزق والمشاكل الخاصة ببناء الكنائس أو ترميمها أو إصلاحها، والتي نعبد فيها إلهنا وإلهكم، وأنتم مسئولون أمام الله والوطن والأخوة والمحبة التي تربطنا لرفع هذا العناء عن كاهلنا، والله الموفق لإصدار قانون ينظم هذه العملية تنظيمًا عادلًا وواضحًا لا لبس فيه ولا لف ولا دوران لإراحة أخوتكم الأقباط من المهانة والإحباط والمماطلة من الجهات الإدارية

فيما تتخذه من إجراءات بعيدة كل البعد عن رح السماحة والمحبة التي وثقت بين عرى شعبنا على مدى القرون"(١٠٣).

ويقول في مقال آخر "لقد أصبحت هذه المآسي أشواكًا مؤلمة في حياة أقباط مصر، بالرغم من الكتابة في هذا الموضوع مرارًا كثيرة، فإن الحكومة لم تحرك ساكنًا، ولم تتخذ أي إجراء سواء بخصوص ما يعانيه الأقباط في إنشاء وترميم كنائسهم، أو بالقيام بتخطيط فعال لإنهاء الاعتداءات على هؤلاء الأقباط المسالمين"(١٠٤).

ومن جانبه واصل يوسف سيدهم التعبير عن هموم المواطنين الأقباط ومشكلاتهم الخاصة ببناء الكنائس وترميمها، في مقالات كثيرة(١٠٥)، ومن ذلك أنه رحب بالقرار الجمهوري الذي أصدره حسني مبارك، في ١١ يناير ١٩٩٨م، والخاص بتفويض المحافظين بالترخيص لتدعيم الكنائس أو ترميمها، ونشر نص القرار، وقال "مما لاشك فيه أن هذا القرار قد استرعى انتباه الكثيرين الذين طال انتظارهم لخطوة رسمية من قبل الدولة في اتجاه تحرير التشريعات التي تتحكم في بناء وترميم الكنائس وقد تباينت ردود الأفعال إزاء القرار، فبينما اعتبره البعض خطوة جديرة بالترحيب والثناء، نزع البعض الآخر إلى النظر إليه بحذر وعدم الارتياح"، وفي رأيه أن "الترحيب بهذا القرار يكون من زاوية اعتباره خطوة انتقالية نحو الهدف الأكبر وهو إلغاء التشريعات التي تتحكم في بناء وترميم والكنائسووضع قانون موحد ينظم بناء وترميم جميع دور العبادة. الإنجاز الوطني الحقيقي الذي يتحقق من هذا القرار هو وضع نهاية لواقع مؤسف كان يتمثل في الزج بمكانة وكرامة توقيع رئيس الجمهورية ومكانة وكرامة خاتم شعار الجمهورية في مواقف محرجة عندما كان الأمر يستلزم إصدار قرارات جمهورية لترميم سور كنيسة أو تجديد مرفق من مرافقها إو إصلاح دورة مياه بها"، وهو يرى أن الأمر يستلزم وجود نوع من الرقابة على تطبيق القرار بتأسيس جهاز على مستوى عال يتبع رئيس الوزراء أو بتشكيل لجان محلية في كل محافظة يُمثل فيها الأقباط بنسبة غالبة باعتبارهم المعنيين مباشرة وتكون مهمة هذه اللجان استيفاء الأوراق والإجراءات المطلوبة واعتمادها على أن يكون الاعتماد النهائي لها بناء على توصية هذه اللجان بواسطة المحافظ"، ويتمنى ألا تسدل الدولة بهذا القرار الستار على قضية بناء وترميم الكنائس(١٠٦).

وهو يتساءل في مقال آخر "عاجل إلى السيد وزير الداخلية... أما آن الآوان لإلغاء الشروط العشرة؟!" ويقول إنه تتركز جميع معاني المهانة والمذلة وعدم المساواة بين المصريين عندما نعرف أن تلك الشروط العشرة البغيضة لا تطبق على جميع دور العبادة وإنما على الكنائس فقط منذ ٦٥ عامًا حتى يومنا هذا- أما آن الآوان للخلاص منها؟ ألم يحن الوقت بعد للمساواة بين المصريين؟"(١٠٧).

أحداث التوتر الديني والعنف ضد الأقباط:

اهتمت جريدة (وطني) بتغطية ومعالجة أحداث التوتر الديني، التي تُعرف صحفيًا وإعلاميًا بـ "الفتن الطائفية"، من خلال نشر المقالات والأخبار والتحقيقات التي ترصد وتحلل تلك الأحداث، إلا أنه من الملاحظ أن حدة الجريدة في المعالجة الصحفية لأحداث التوتر الديني

كانت حتى سنة ١٩٨١م أقل حدة وشجاعة وجرأة عنها بعد رجوعها عام ١٩٨٤م، ففي الفترة الثانية لوحظ زيادة المساحة المخصصة لمعالجة تلك الأحداث مع كثير من التحليل وإبراز مطالب الاقباط وحقوقهم، وقد يعود ذلك لمساحة أكبر من الحرية الصحفية تمتعت بها الجريدة بعد عام ١٩٨٤م.

تابعت (وطني) حادث الخانكة الذي وقع في نوفمبر ١٩٧٢م[١٠٨]، حيث أبرزت استنكار الجميع لهذا العمل وتابعت أخبار لجنة تقصي الحقائق التي تشكلت آنذاك برئاسة الدكتور جمال العطيفي، وأصدرت تقريرًا مهمًا في هذا الشأن، حيث كتب فريد عبد السيد يقول[١٠٩]: "استنكرت مصر كلها محاولات العبث بالمحبة والوحدة الوطنية... واستنكر الصحفيون والكتاب المحاولات الأخيرة لإثارة فتنة طائفية بين المسيحيين والمسلمين... واستنكرت الجموع كل محاولات ضرب الوحدة الوطنية المقدسة"، ويضيف "وبالطبع أن يد الاستعمار والصهيونية تلعب في الخفاء تحاول أن تهدم الجبهة الداخلية، والنيل من وحدتنا وصمودنا وعزيمتنا نحو المعركة المصيرية"، وينهي مقاله بقوله "أقول إننا متنبهون يقظون حريصون على وحدتنا المقدسة... حفظ الله مصر ووحدتها... وحفظ الله قلب مصر المكافح المناضل من عبث العابثين ومن محاولات الخونة والصهاينة المستعمرين.. وعاشت وحدة قوية في ظل دولة العلم والإيمان، وفي ظل شعار الحب والسماحة.. الدين لله.. والوطن للجميع".

كما تابعت الجريدة أحداث عام ١٩٨٠م حين وقع اعتداء على بعض الطلبة المسيحيين، وقبلها سلسلة أخرى من الإيذاءات، وازدياد حالة التوتر وتصاعد الموقف بعد اتخاذ المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية برئاسة البابا شنوده الثالث قراره بأن يعتكف جميع أعضائه من المطارنة والأساقفة في الأديرة خلال عيد القيامة المجيد آنذاك[١١٠].

تابعت (وطني) هذه الأحداث، وكتب أنطون سيدهم مقالًا لام فيه الصحف التي وجهت كلامًا قاسيًا للأقباط ورئاستهم الدينية، موضحًا تقدير البابا شنوده للرئيس السادات، وقال "إنني على ثقة من أن الوحدة الوطنية بخير وما حدث هنا أو هناك بكل اليقين يدفعنا إلى المزيد من اليقظة، والحرص على أغلى مقدساتنا"، ويضيف "كان واجب أجهزة الإعلام إيضاح هذه الحقيقة للشعب حتى نقطع خط الرجعة على اللاعبين بالنار الذين في حمى تخطيطهم بل تآمرهم يلجأون إلى كل وسيلة لتحقيق أهدافهم... ونسوا أن عين الله ساهرة تحفظ شعب مصر من الطامعين والطامحين ودعاة الخراب"[١١١].

وكتب فريد عبد السيد يقول "هناك الأيد الملوثة التي تختار دائمًا وقتًا معينًا تحاول النيل فيه من وحدة عنصري الأمة، وتندس بين الشباب البريء تلعب في الخفاء لضرب الوحدة الوطنية، مرة بالإشاعات ومرة بالاستفزازات، تحاول الاعتداء على دور العبادة، أو تدس المنشورات المغرضة.. والمقالات التي تثير الخواطر"[١١٢].

ونشرت الجريدة مقالًا للقمص بولس باسيلي، وصف فيه السادات بالقائد "الذي طالما نادى باتحاد الصليب والهلال وأول من فكر في إقامة مجمع الأديان"، وقال أيضًا "ما كنت أتصور إطلاقًا أن يستغل بعض الانتهازيين فرصة قرار كنسي بحت، اتخذه المجمع المقدس في ختام

الصوم المقدس بنية حسنة، وطوية سليمة، ليجعلوا منه مثار خلاف يصعدونه حتى يصلوا به إلى إثارة فتنة طائفية بين شعب واحد إخوة أحباء أصفياء عبر السنين الطوال"[١١٣].

ومنذ ٢١ يونيو ١٩٨١م تابعت (وطني) أحداث الزاوية الحمراء[١١٤]، وكتب أنطون سيدهم يقول "إن الإهمال والاستهتار الذي بدأ في السنوات القليلة في علاج هذه الظاهرة الخطيرة والغريبة على هذا البلد، وعدم تناولها بالحزم ومعاقبة كل من سولت له نفسه السعي لإزكاء الفتنة بين عنصري الأمة، أدى إلى هذه النتيجة الوخيمة. فلعله يكون درسًا للمسئولين بما فيه من قسوة وعنف"، وقدم الكاتب برنامجًا لتدعيم الوحدة الوطنية من خلال وسائل الإعلام والتربية والتعليم والقيادات السياسية ورجال الدين من مسلمين ومسيحيين[١١٥].

وفي عدد تال طالب أنطون سيدهم بتعويض المتضررين حيث قال "إننا نطالب الحكومة بأن تتحمل مسئوليتها كاملة وتقوم بواجباتها وتعوض كل من أصابه ضرر التعويض المجزي، وكفى ما أصيب به هؤلاء من إهانات وآلام جسدية ونفسية، فلا أقل من تعويضهم بما يتناسب وخسائرهم المادية. أما المعتدون ومن ساندهم فليتأكدوا أنهم إذا أفلتوا من عدالة الأرض، فلن تتركهم عدالة السماء، فنحن كمؤمنين تمام الإيمان بالديان الأعظم، الإله القدير، خالق السموات والأرض، ندع أمرنا بيده، مطمئنين إلى عدالته وأحكامه، واضعين نصب أعيننا الآية التي تقول (تكفيك نعمتي، لأن قوتي في الضعف تكمل)"[١١٦].

وهكذا بدأت لهجة الجريدة تحتد عند مناقشتها لحادث توتر ديني، موجهة النقد للحكومة ومسئوليها، بشكل لم نعهده في الجريدة من قبل، وربما يكون ذلك هو السبب الذي حدا بالرئيس السادات إلى مصادرة الجريدة وإلغائها في سبتمبر ١٩٨١م.

عادت الجريدة للصدور في أكتوبر ١٩٨٤م، في عهد الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١م)، ووقعت بعض الأحداث/ التوترات ذات الصبغة الدينية، فلا تتوانى الجريدة عن مناقشتها بالتفسير والتحليل، وتوجيه النقد للحكومة، مطالبة بحماية المواطنين الأقباط وعلاج مشكلاتهم والهموم التي يعانون منها.

يتصدى أنطون سيدهم عند وقوع بعض الاعتداءات على المواطنين الأقباط في محافظات سوهاج وبني سويف وكفر الشيخ، مُبينًا خطر ذلك على السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي والاستثمار الاقتصادي وسمعة مصر، ويطالب الحكومة "بتعديل التشريع، وتشديد العقوبات على مثل هذه الأعمال التي تسيء إلى مصر أشد الإساءة، ثم على رجال الإدارة المسارعة إلى القبض على كل من يحرض أو يقوم بهذه الفتنة، وتقديمه لمحاكمة سريعة، وتوقيع أشد العقوبات عليه، حتى يكون عبرة لغيره، فتقف مثل هذه الاعتداءات، وتلتقط البلاد أنفاسها بعد هذا العناء"[١١٧].

وهو يرفض اعتبار تلك الأحداث "فتنة طائفية" حسب وصف الصحف وغيرها من وسائل الإعلام لها، حيث يؤكد في مقال له إنها "اعتداءات آثمة وليست فتنة طائفية"، بين طائفتين أو أكثر، مُكررًا طلبه بضرورة تدخل الحكومة والقبض على المحرضين والمعتدين وتقديمهم لمحاكمة عاجلة، وإعادة بناء الكنائس وتعويض المُضارين، ومنع وسائل الإعلام من مهاجمة الدين المسيحي والعقيدة المسيحية واحترام الأديان السماوية[١١٨].

وهو يوجه رسالة للجماعات المعتدية على مواطنين أقباط بمحافظة المنيا، حيث يتساءل "كيف تقومون بهذه الاعتداءات والإسلام الذي تدينون به وتنادون بتعاليمه قد نهى عن ذلك وأمر بالمعروف والسلام، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوصى بنا خيرًا، نعم كيف بالله عليكم وأنتم الذين تدعون التدين والحرص على أحكام الدين تخالفون ما أمركم به ونهاكم عنه. ماذا تبغون من وراء هذه الاعتداءات الغاشمة؟"، ويضيف "أيها الإخوة المعتدون.. ليس هناك سبب لبغضائكم، ولا داع لكراهيتكم، ولا محل لما تقترفونه ضدنا، من اعتداءات لا يرضى عنها الضمير ولا الدين ولا القانون، إننا نفتح أذرعنا لكم، ليحل علينا جميعًا سلام الله ومحبته، الله يكللنا جميعًا برحمته ورعايته"(١١٩).

وتحت عنوان "العلاج السليم للفتنة الطائفية"، عقب اعتداءات وقعت في مدينة أبو قرقاص والمنيا، وضع أنطون سيدهم مجموعة توصيات على النحو التالي: "تربية الصغار على روح المحبة والسلام بدلًا من شحنهم بأفكار خاطئة عن المسيحية والأقباط. مراجعة الكتب الدراسية وما فيها من مساس بالدين المسيحي. الإذاعات المسموعة والمرئية وما تحويه من تعبئة لشعور الكراهية والحقد، وتنقيتها من كل ذلك وأن في الدين الإسلامي كل الحب والعلاقات الطيبة بالمسيحية التي يجب أن تحويها الإذاعات المختلفة. معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالشباب إلى اعتناق مبادئ العنف والتخريب. قيام القيادات الشعبية والحزبية والدينية بالاجتماع بالجماعات الدينية المتزمتة ومناقشتها في موقفها من الأقباط وأسباب العنف الذي تقوم به ضدهم من آن لآخر، لمعالجة هذه الأسباب لراحتهم وراحة الأقباط وإيجاد علاقات طيبة تربط جميع عناصر الأمة. دراسة الأسباب الخفية التي تحرك هذه الجماعات ضد الأقباط، وطريقة تمويلهم، حتى تعالج هذه الأمور بالطريقة السليمة الفعالة"(١٢٠).

ويوجه أنطون سيدهم رسالة إلى كل من وزير التعليم ورئيس جامعة أسيوط وعميد كلية التربية بالجامعة فرع سوهاج بخصوص تدريس كتاب "محاضرات وبحوث في أصول التربية، الفرقة الثالثة، إعداد قسم أصول التربية"، حيث تضمن الكتاب هجومًا ضاريًا على الديانة المسيحية وعقائدها والكتاب المقدس، وذكر بعض الأقوال الجارحة التي وردت في الكتاب، مُطالبًا بإيقاف تدريس الكتاب وسحبه من يد الطلاب، "وإلا سنضطر إلى اللجوء لأب المصريين جميعًا السيد رئيس الجمهورية، الذي دائمًا ما يضع الأمور في نصابها وينصف كل مصري"(١٢١).

وفي عدد تال ينشر رسالة استلمها من عميد كلية التربية بسوهاج، الذي استدعى مدرس المادة وواضع الكتاب موضحًا له تلك التجاوزات، وقد تم حذف الجزء الذي يتضمن إساءة للمسيحية دراسة وامتحانًا مع إعلان الطلاب هذا الأمر، ولكن أنطون سيدهم لا يكفيه هذا حيث يعاتب عميد الكلية قائلًا له "هل يصح أن يضمن السيد الدكتور مدرس أصول التربية في كتابه عن أصول التربية مثل هذه الأقوال الواردة في كتابه المذكور...؟! وهل يصح أن يمر مثل هذا العمل المسيء للوحدة الوطنية ولمشاعر المسيحيين بدون أي حساب لمؤلف هذه الأجزاء ووضعها في الكتاب لتدريسها للطلاب سواء مسلمين أو مسيحيين!"(١٢٢).

ويتناول موضوع إجازات أعياد ومناسبات الأقباط في أكثر من مقال، مُطالبًا بتقنينها مثل أعياد ومناسبات المسلمين، حيث يرى ضرورة تقنينها في القطاع الخاص أسوة بمن يعملون في الحكومة والقطاع العام، كما يلفت النظر إلى قيام المدارس والكليات بعقد امتحانات في أيام الأعياد المسيحية، وإن كان يحدث- وحسب الكاتب- بدون قصد، ولكنه "يسبب لأبنائنا وعائلاتهم مضايقات قاسية، وآلامًا نفسية شديدة في أن إخواننا المسلمين لا يلتفتون لنا ولأعيادنا، ويكون الموضوع أكثر إيلامًا إذا ما ظن البعض أن المسألة مقصودة لمضايقتنا"، ويقول "إننا نرجو من القيادة السياسية إصدار توجيهاتها لتقنين الإجازات المسيحية على أن تكون إجازات رسمية للدولة أسوة بإخوتنا المسلمين، وفي هذا تنفيذ لمبدأ المساواة، وإشعار للأقباط بعدم وجود تفرقة بسبب الدين"[١٢٣]. وهو يرفض أن تخضع تلك الإجازات لأهواء المسئولين، ويطلب من رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك أن يصدر توجيهاته إلى المسئولين "لتقنين إجازات أعياد أبنائه الأقباط واحترام أوقات عبادتهم، حتى تكون المساواة بين أبناء الوطن الواحد هي نبراس عهده السعيد، وقد عودنا دائمًا الاهتمام بشئون أبنائه المصريين جميعًا"[١٢٤].

كما تناول أنطون سيدهم ما حدث في قريتي منشية ناصر وصنبو مركز ديروط بأسيوط، التي قام بها مجموعة من الجماعات المتطرفة الإرهابية، واغتيال عدد من المواطنين الأقباط، موجهًا النقد للإدارة والشرطة التي كانت على علم بالتوتر الشديد في تلك المنطقة على أثر خلافات ثأرية، وعدم اتخاذ احتياطات أمنية أو محاولة احتواء هذه التوترات وتهدئة الجو بين الأطراف المتنازعة[١٢٥]، وهو يستنكر ما صدر من تصريحات لعدد من المسئولين وبعض الصحف من أن ما حدث جريمة ثأر عادية بين فئتين من أهل البلد، مؤكدًا أن ما حدث ليس فتنة طائفية ولا جريمة ثأر بل إرهاب للأقباط، حيث أبدى استغرابه من أن القوات التي حاصرت البلد عقب الحوادث الأولى استولت على جميع الأسلحة التي لدى الأقباط حتى المرخص بها وتركت الأسلحة مع الجماعات الإرهابية المتطرفة "نحن لا نعترض بتاتًا على استيلاء السلطات على أسلحة العائلات القبطية لأن هذا واجبها، بل نحتج على عدم استيلائها على أسلحة الطرف الآخر الإرهابي والتي استعملها في اقتراف جرائمه"، وهو يطالب الحكومة "بإثبات وجودها، واتخاذ كافة الإجراءات لحماية الأقباط من هذا الإرهاب البشع الذي استشرى أمره، أما الاجتماعات والخطب والقبلات المتبادلة فلا طائل منها، وأثبتت عدم جدواها"[١٢٦].

ويرفض أنطون سيدهم الزعم بأن ما حدث كان بسبب صراعات اقتصادية في الحياة اليومية مُعتبرًا إياه تفسيرًا سطحيًا وأن "الحقيقة المؤلمة المحزنة هي رغبة هذه الجماعات الإرهابية في فرض سيطرتها ونفوذها وبطشها على الأقباط، بل والمواطنين جميعًا"، حيث يرى أن الاعتداء على المواطنين الأقباط "ما هو إلا بالونة اختبار لمعرفة تواجد السلطة وقوتها، وفي نفس الوقت إرهاب المواطنين الآخرين"، ويضيف "إن الأقباط ما هم إلا البداية، وسيأتي الدور على السلطة لمحاولة الاستيلاء على الحكم والرجوع بمصر إلى العصور المظلمة المتأخرة"[١٢٧].

ويشير أنطون سيدهم إلى آراء عدد من الكُتّاب والمفكرين فيما يتعلق بعلاج الفتنة والتعصب، من خلال: وجوب إصدار قانون للإرهاب، إعادة دراسة البرامج التعليمية، وإعادة دراسة الكتب المدرسية وتنقيتها من كل ما يبذر بذور الكراهية والبغضاء بين التلاميذ والطلبة

المسلمين والأقباط، ومحاسبة المدرسين الذين يقومون بتسميم أفكار نفوس ونفوس الصغار الأبرياء ضد زملائهم المسيحيين، كما يشير إلى موضوع الإعلام وما يُنشر في الجرائد والمجلات، وكذلك الإذاعة والتليفزيون، وضرورة أن تكون الكتابات المنشورة بعيدة عن المساس بالدين المسيحي واحترام جميع العقائد السماوية، وأن تهتم البرامج الدينية بشرح ما في الأديان السماوية من محبة وسلام وقيم رائعة(١٢٨).

وفي مقالاته بجريدة (وطني) واصل يوسف سيدهم انتقاد حوادث الاعتداء على المواطنين الأقباط وكنائسهم، التي أُصطلح على تسميتها بحوادث "الفتنة الطائفية، ويُقصد بها الحوادث التي تقع على خلفية توترات دينية(١٢٩).

فهو مثلًا ينتقد في أحد مقالاته إحدى جلسات الصلح العرفي، على خلفية حادثة وقعت في قرية بمها بالعياط محافظة الجيزة، حيث اقترح أحد الحضور بالجلسة أن تكون الصلاة للمواطنين الأقباط داخل مكان عبادة خدمي فقط دون وضع مذبح داخله أو صليب خارجه ودون ظهور قبة أو جرس للإعلان عن هوية هذا المكان، ويتساءل سيدهم "ما هذا العبث وذلك الهراء الذي يُقال؟!!.. أين قيادات الأزهر لتضع حدًا لنزوات المتعصبين المرضى؟! أين مجلس الشعب المصري القابض على القانون الموحد لبناء دور العبادة والممتنع عن إصداره؟!!.. كيف نتشدق بوضع حقوق المواطنة في الدستور والأقباط يتم وضعهم تحت الوصاية في عباداتهم وصلواتهم؟!!.. هل يستقيم مثلما طلع علينا مسلم "متأسلم" ليضع تصميمًا جديدًا مبتكرًا للكنيسة بلا هوية داخليًا أو خارجيًا أن يتصور أحد بناء مسجد بلا قبلة ولا هلال ولا مئذنة ولا آذان؟!!، ويضيف "لماذا كل هذا العداء والشر ونحن نتحدث عن بيوت لعبادة الله الواحد الذي نعبده جميعًا؟ إن الكنائس ليست بالعورات ولا يخدش منظرها حياء أحد ولا تلوث أصوات أجراسها البيئة من حولها!!"، موضحًا أن الشروط التي وردت في هذه الجلسة "لا تعكس الرأي الحقيقي لإخوتنا المسلمين الطيبين. لكني أسجل احتجاجي على الصمت الرسمي والشعبي عليها، ومازلت أراهن على تكاتف المصريين مسلمين ومسيحيين في عزل تلك الفئة الضالة المتعصبة عن حياتنا لتعود مصر لكل أبنائها لا يفرق بينهم عرق أو جنس أو دين أو لون"(١٣٠).

انتقد يوسف سيدهم الحروب الكلامية والتراشق اللفظي المتبادل بين رموز الفكر الإسلامي والمسيحي خلال عام ٢٠١٠م، حيث يحتفي بدعوة نقابة الصحفيين إلى مؤتمر للوحدة الوطنية والتصدي للفتنة، وهو مؤتمر لم يقتصر حضوره على الصحفيين وحدهم، حيث قدم المؤتمر عدة توصيات مثل تأكيد دولة المواطنة والقانون وحقوق الإنسان، إصدار قانون يعاقب التمييز على أساس ديني أو عرقي أو عقائدي، إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة وإلغاء الشروط العشرة، إصدار قانون يجرم الخطاب الطائفي، مراجعة المناهج الدراسية الدينية الإسلامية والمسيحية لتعزيز القيم العليا المشتركة، إلغاء خانة الديانة من البطاقة الشخصية، تطبيق القانون بصرامة في أي جرائم طائفية، مطالبة المؤسسات الدينية بالتوقف عن التحول إلى مؤسسات سياسية، احترام حق المواطن في الاعتقاد وتغيير ملته أو دينه،مطالبة الصحافة وأجهزة الإعلام بمعالجة كل ما يتم بثه بروح تستهدف تعزيز وحدة الوطن، منع المناظرات بين الأديان، مطالبة نقابة الصحفيين بعمل مرصد لمتابعة ما ينشر

مخالفًا لميثاق الشرف الصحفي ومعاقبة أعضائها المتورطين في ذلك، مطالبة المجلس الأعلى للصحافة بتضمين تقارير الممارسة الصحفية قسمًا خاصًا بمخالفات المهنة فيما يتعلق باحترام الوحدة الوطنية أو بالتحريض على الفتنة، مطالبة هيئة الاستثمار بتفعيل القانون فيما يتعلق بالمواد الدينية التي تبثها القنوات الفضائية(١٣١).

قضية الوحدة الوطنية:

حرص الخطاب الصحفي لجريدة (وطني) على تأكيد معاني الوحدة الوطنية المصرية بين المواطنين الأقباط والمواطنين المسلمين، حتى في تلك الأوقات التي شهدت أزمات وتوترات على خلفية دينية، ما أُصطلح على تسميتها بأحداث "الفتنة الطائفية" حيث اهتمت الجريدة بمواجهة الفتنة والدعوة إلى الوحدة الوطنية باعتبارها ركيزة أساسية وعقيدة راسخة بين المصريين، وهومواقف واضح وثابت للجريدة.

يقول أنطون سيدهم في مقال له "على مدى العصور كان أعداء الوطن يحاولون النفاذ إلى مصر عن طريق ضرب الوحدة الوطنية، وفشلت كل المحاولات والمخططات لأن عنصري الأمة وقفا ضد هذه المحاولات في ترابط ومحبة يذودان عن الوحدة ويردان عنها المؤامرات الطامعة في مصر"، موضحًا دور رجال الدين الإسلامي والمسيحي لوأد المحاولات الخبيثة وتثبيت معاني الإخوة والمحبة والتعاون، إضافة إلى دور أجهزة الإعلام، ورجال الأمن والإدارة، ويقول "إن وحدتنا الوطنية التي صمدت عبر الدهور كانت مثلًا يحتذى للشعوب في أنحاء العالم، ومثار إعجاب سجله العديد من قادة التحرير والثورات أقربهم زعيم الهند العظيم غاندي. لقد أهدينا للإنسانية حضارة قادتها إلى النور.. وأعطينا البشرية خيرًا وجمالًا وحقًا على رأسها وحدتنا الوطنية.. فما أجدرنا اليوم أن نواصل عطاءنا ونحافظ على وحدتنا، ووأد التيارات الرعناء التي تحاول أن تعصف بالغالي من قيم هذا الشعب، وتقضي على مفخرة من مفاخره العظيمة وهي وحدته الوطنية رمز نضاله وركيزة مستقبله وطريق عزته ونهضته"(١٣٢).

وناقش أنطون سيدهم مسألة تغيير الدين وما تثيره من توتر بين المصريين، حيث طالب بضبط هذا الأمر من أجل كرامة الدين ومصلحة الوطن واستقرار الأسر، ويضيف قائلًا "من أجل الوحدة الوطنية، ألا يستخدم تيسير الخروج على الدين مطية لكل راغب في الانتهاك والاستغلال مُثيرًا في النفوس الأحقاد والضغائن"(١٣٣).

وطوال فترة السبعينيات من القرن العشرين كانت صحيفة (وطني) تحرص على وضع شكاوى الأقباط ومشكلاتهم التي تظهر في الحوادث "الطائفية" في إطار يبرز ثقة الأقباط في الرئيس أنور السادات، باعتباره أبًا لهم ولكل العائلة المصرية وراعيًا لتدعيم الوحدة الوطنية بين أبنائها ومؤسسًا لدولة تؤمن بالحرية والمساواة والإخاء لكل المواطنين(١٣٤).

وعند يوسف سيدهم أنه "آن الآوان للجميع أن يدركوا أن على المصريين أن يتركوا كنائسهم ومساجدهم فيما يجاوز وقت الصلاة وطقوس العبادة، ويخرجوا إلى المجتمع مرة أخرى ليتعرفوا على بعضهم البعض ويشتركوا معًا في شتى الأنشطة ويختلطوا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الفنية والرياضية"، وهو يتساءل "ما

معنى أن يكون المسلمون في جانب والمسيحيون في جانب آخر في رحلاتهم ورياضاتهم وفرقهم المسرحية ومجوعاتهم الكشفية وغير ذلك من الأنشطة الواجب أن يجتمعوا فيها معًا لتتآلف قلوبهم وتترسخ المحبة والثقة بينهم. ألسنا بذلك نقاوم نزعات التعصب ونعالج الاحتقان ونتفادى الأزمات"(١٣٥).

وهو يرفض التطاول على الأديان والعقائد والتراشق البغيض، ومن ذلك التطاول على المسيحية وكتابها المقدس، من خلال أشرطة الكاسيت والمقالات والكتب، موضحًا أن إهانة المسيحية يهدد الوحدة الوطنية، حيث انتقد أن إحدى دور النشر التابعة للدولة نشرت كتابًا فيه إساءة للمسيحية، وهو يدعو إلى تدخل مؤسسات الدولة لمنع تلك الممارسات والسلوكيات غير المسئولة(١٣٦).

وبشكل عام كانت الجريدة تردد دائمًا مصطلحات وعبارات: الإخوة- المحبة- عنصري الأمة- الوحدة- الشعب الواحد- المساواة- المواطنة- الوحدة الوطنية المقدسة- الدين لله والوطن للجميع- تعانق الهلال والصليب- مصريون قبل كل شيء- مصر أولًا- مواجهة التعصب- محاربة الفتنة- الجماعة الوطنية المصرية..، وغيرها من كلمات ومصطلحات وعبارات، للتعبير عن حالة الوحدة الوطنية بين المصريين، مسلمين ومسيحيين، والدعوة إليها.

مواجهة الإرهاب:

كثيرًا ما عبرت جريدة (وطني) عن موقفها الرافض للحوادث الإرهابية، من حيث حوادث الاغتيال أو الشروع في اغتيال شخصيات عامة، وتدمير المنشآت، والاعتداء على السُيّاح الأجانب وقوات الشرطة، وبالأخص خلال تسعينيات القرن العشرين، حين شهدت مصر عددًا من حوادث الإرهاب، شأنها في ذلك شأن كافة الصحف المصرية.

إلا أن موقف (وطني) الرافض للإرهاب كان ينبع أحيانًا من أرضية لها خصوصيتها، لا سيما وأن حوادث الإرهاب قد ارتبطت في بعض الأحيان بالاعتداء على المواطنين الأقباط/ المسيحيين وممتلكاتهم، فهي مثلًا تدين حادث اغتيال المفكر الشهير الدكتور فرج فودة باعتباره أحد دعاة الوحدة الوطنية المؤمنين بالمساواة بين المسلمين والأقباط، فحينما استشهد د. فرج فودة سنة ١٩٩٢م كتب أنطون سيدهم يرثيه قائلًا "يشق عليّ أن أنعي إلى الشعب المصري العريق المرحوم الدكتور فرج فودة الوطني الحق، والذي كان دائمًا ما يحارب بقلمه في سبيل الدفاع عن وحدة الشعب، والعمل بكل الجهد على تقوية هذه الوحدة وإزالة كل ما يعلق بها من شوائب وأفكار خاطئة تعمل على تفتيتها أو المساس بها، حقًا لقد كان رحمه الله رجلًا جريئًا يدافع عن رأيه بكل قوة، ويناضل في إعلاء ما يعتقد بأنه حق وصواب"، ويختتم مقاله بقوله "إن أسفي شديد وألمي بالغ للاعتداء الأثيم على الموحوم فرج فودة، وإسكات صوته بهذه الطريقة الغاشمة البشعة، أسكنه الله فسيح جناته وألهم عائلته والشعب المصري العزاء"(١٣٧).

وكتب صبحي شكري في عموده الأسبوعي "أسبوعيات" يقول "رحم الله فرج فودة الذي دفع حياته ثمنًا لحبه لمصر.. دفعها في شجاعة نادرة، وفي بسالة الشهداء"(١٣٨)، وكتب الدكتور ميلاد حنا في مقاله الأسبوعي "غدًا تشرق الشمس" يقول "لقد رحل فرج فودة دفاعًا عن

قضية الوحدة الوطنية التي آمن بها حتى دفع حياته ثمنًا لذلك، ولكن مصر العريقة ولّادة، سوف تفرخ عشرات القيادات التي تؤمن بالوحدة الوطنية في مصر، ورغم حلكة الظلام الحالي والذي يذكرني بأحداث الزاوية الحمراء في يونيو ١٩٨١م، لكني متفائل تاريخيًا، لأن مصر أبقى من الصعوبات والتعرجات الحالية، فغدًا تشرق الشمس، ولكنني لا أعلم متى يتم ذلك"(١٣٩).

وناقش أنطون سيدهم أسباب الإرهاب فيقول "ليست الأزمة الاقتصادية ولا التعمق في الدين والتمسك بمفاهيمه ودقائقه سبب قيام هذه الحركات الإرهابية البغيضة، بل هي مبادئ وأفكار هدامة وافدة من بعض دول المنطقة، غذاها الإعلام المتدهور والتعليم المنحرف يبذر البغضاء والكراهية بين أفراد الشعب، كما أن دولًا أخرى من دول الجوار الذين أفاض الله عليهم بثروات طائلة، أخذت في تمويل هذه الجماعات بمبالغ باهظة، مكّنتها من شراء الأسلحة الفتاكة والصرف بسعة على نشر أفكارهم في أوساط الجهلة، بغرض تحطيم مصر ونظامها القوي والوصول بها إلى حالة من الفوضى والتأخر(١٤٠).

وهو يرى أن الإرهابيين ركزوا اعتداءاتهم على الأقباط وممتلكاتهم، مُشيرًا إلى عدة اعتداءات وقعت في إمبابة وأبو قرقاص والفيوم وبني سويف ومنشأة ناصر وصنبو وطما، مُنتقدًا أداء الشرطة التي لا تظهر إلا عقب وقوع الاعتداءات، كما يوجه اللوم للحكومة التي لا تعي خطورة هذه الاعتداءات حيث يقول "لقد مضى علينا ما يزيد عن العام ونحن نكتب ونصرخ للحكومة بأن هذه الاعتداءات على الأقباط ما هي إلا بالونة اختبار واستشفاف لقوة الحكومة وحزمها، وأن إسقاط الحكومة هو الهدف الرئيسي، ولكن الحكومة كانت كأنها صماء وفي غيبوبة، وتركت هؤلاء الإرهابيين يستشري شرهم وتمتد جذورهم ليس في المدن الرئيسية فقط بل وفي القرى والدساكر، ينظمون أنفسهم.. وتقوى رئاساتهم ويسلحون بأحدث الأسلحة ويمولون بالمبالغ الطائلة من الدول العربية المجاورة وإيران، وبذا أصبحوا قوات كبيرة منظمة تعمل تحت الأرض وفي الظلام، برئاسة وتخطيط منظم مخيف"، ويضيف أنه "بدأ الإرهاب يهاجم الحكومة في الصميم وهو محاولة تخريب الاقتصاد المصري حتى ترتبك وتفقد سيطرتها على اقتصاد مصر، ويبدأ المواطنون في المعاناة الشديدة ومهاجمة الحكومة فينقض الإرهابيون علينا ويسقطونها ويتولون حكم البلاد، وهذه هي الطامة الكبرى والمصيبة التي ترجع بمصر إلى عصور التأخر والظلام"، مُشيرًا إلى هجوم الإرهابيين على السياح شمال الأقصر وأسوان، بما يؤثر على حالة السياحة ووضع الاقتصاد المصري(١٤١).

وتحت عنوان "الحكومة شجعت الإرهاب" كتب يقول إن الحكومة تعمل بجميع الوسائل على اضطهاد الأقباط ومضايقتهم، ثم هو يشير إلى بعض صور تلك المضايقات الخاصة بالتعيين والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، والتمثيل الشعبي في مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية، وبرامج الإذاعة والتليفزيون، وتنفيذ الخط الهمايوني وبناء الكنائس، وبرامج التدريس، "كل هذه العوامل وغيرها شجعت العناصر المتطرفة على الاستهانة بالأقباط بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ومحتقرون.. بذا تكون الحكومة قد شجعت وساندت الإرهابيين في الانتشار والتسلح والتمادي في غيهم وجرائمهم، ولم تتحرك

إلا بعد اعتدائهم على السُيّاح مما أدى إلى تخريب الموسم السياحي، وامتناع السائحين من جميع بلاد العالم عن زيارة مصر، مما سبب للبلد خسائر مالية باهظة، ولو استمر هذا الحال موسمًا آخر فإن الكثير من شركات السياحة والفنادق والمراكب السياحية يصبح مهددًا بالإفلاس. هذا هو نتيجة تصرف الحكومة وغض الطرف عن هؤلاء الإرهابيين"(١٤٢).

وينتقد سيدهم "الأب" وزير الداخلية وتصريحاته بأنه قبض على كل زعماء الإرهاب ثم وقوع حوادث إرهابية بعد كل بضعة تصريحات، وهو يخاطب رجال الحكم ووزير الداخلية ورجال الأمن قائلًا لهم "عليكم أن تعرفوا أن تغاضيكم عن أعمال ونشاط هذه الجماعات مدة طويلة قد جعل عودها يشتد وساعدها يقوى فأصبحت قوة كبيرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها ذات قيادات خبيرة وأنظمة دقيقة وتخطيط مدروس، مسلحة بأشد العتاد فتكًا، وتمول بأموال طائلة من جهات متعددة. يا سادة لا تضحكوا على أنفسكم وعلى هذا الشعب المسكين، وتعاملوا مع الواقع البعيد عن الخيال"(١٤٣).

ويقول "يا سادة إن الإرهاب والتعصب شيء واحد، إذ أن التعصب هو الأب الطبيعي للإرهاب، وبذرته، ومنميه، وما لم تقض على التعصب فسيبقى الإرهاب ويشتد عوده ويأكل الأخضر واليابس"، مُشيرًا إلى قرار وزير التربية والتعليم بفصل أربع طالبات من مدرسة قليوب الثانوية بنات بمحافظة القليوبية لأنهن تداولن أشرطة تسجيل تدعو إلى الفتنة الطائفية ونقل إحدى المدرسات إلى وظيفة غير تربوية بمحافظة قنا، ثم قيام مظاهرات في قليوب مما أدى إلى قيام محافظ القليوبية بإلغاء قرار النقل والفصل، واصفًا ما حدث بأنه تمثيلية واضحة المعالم، ويختم مقاله قائلًا "إنني أنبه الحكومة وأحذرها بأن الاستسلام للفتنة الطائفية، يعني مزيدًا من النار التي تغذي الفتنة وتعصف بأبناء الوطن الواحد، بل وستؤدي إلى زيادة نشاط الإرهاب وتقويته، لقد حذرت فهل من سميع؟!!"(١٤٤).

وهو يلقي الضوء على مهاجمة الأقباط في وسائل الإعلام من جرائد ومجلات وإذاعة مرئية ومسموعة، وكذلك في برامج التعليم، موضحًا أن ذلك يدعم الإرهاب والتعصب الأعمى، حيث يطالب ببرامج مسيحية تنشر المحبة والسلام بين الشعب على غرار برامج التوعية الدينية الإسلامية التي تغرس الديانة الإسلامية الصحيحة، من أجل القضاء على الإرهاب من جذوره وغرس الأسس السليمة في نفوس المواطنين "لنهضة البلاد وتقدمها بتضامن شعبها ووحدته وتعاونه، والقضاء على الإرهاب"، كما يدعو الكُتَّاب الذين يؤكدون أن الأقباط ليسوا أقلية بالمناداة بذلك ومناشدة الحكومة بالعمل على إصلاح ما أفسده إهمالها لوسائل الإعلام(١٤٥).

ومن جانبه واصل يوسف سيدهم مواجهة الإرهاب في عدد من مقالاته، ومن ذلك أنه أدان الحادث الإرهابي الذي وقع في إحدى الكنائس بمدينة نجع حمادي محافظة قنا في عشية عيد الميلاد المجيد، ٦ يناير ٢٠١٠م، وراح ضحيته عدد من الأقباط وجندي الأمن المسلم المكلف بحراسة الكنيسة وتأمينها، حيث استنكر اندفاع المسئولين والإعلام الرسمي نحو تصوير الحادث على أنه عمل انتقامي لحادث اغتصاب شاب مسيحي لفتاة مسلمة وقع قبل شهرين، وأعقبته موجة من الاعتداءات الانتقامية على الكنيسة وبعض الأقباط، وكأنه عقاب جماعي(١٤٦).

كما استنكر الحادث الإرهابي الذي وقع ليلة رأس السنة، نهاية عام ٢٠١٠م وبداية عام ٢٠١١م، في كنيسة القديسين بمدينة الإسكندرية، ويقول "جريمة إرهابية بشعة روعت مصر كلها وهزت الضمير الوطني من الأعماق، فمشاهد الضحايا الأبرياء المتناثرة أشلاؤهم والمختلطة دماؤهم مع دماء المصابين المبعثرين على قارعة الطريق تجسد هول المأساة وتصرخ ما ذنب هؤلاء؟.. ماذا فعلوا ليحيق بهم هذا المصير؟.. لماذا الكنيسة مستهدفة دومًا ومن ذهبوا للصلاة فيها مستباحة أرواحهم؟... أسئلة كثيرة تتردد في كل حادث إرهابي. هي ليست أسئلة موجهة للإرهابيين الواقفين وراء الجريمة، إنما موجهة للدولة راعية المصريين والمسئولة عن حمايتهم وأمنهم واستقرارهم"، وهو يرصد بعض المظاهر مثل توجيه الرئيس مبارك كلمة إلى الأمة، وقرار وزير التضامن الاجتماعي صرف إعانات مالية للمتوفين والمصابين، لكنه يدعو إلى تجاوز سرادق العزاء، والاهتمام بتقديم وتنفيذ "روشتة" علاج لتلك الحوادث الإرهابية، من أجل تفاديها[١٤٧]، موضحًا في مقال آخر أن الغضب الذي انفجر في أعقاب جريمة الإسكندرية الإرهابية ليس غضبًا قبطيًا بل مصريًا، معلنًا رفضه للغضب الصارخ الزاعق المنفلت المدمر، ورفضه أيضًا للغضب الغوغائي الخارج على القانون، ويقول "يجب أن يدرك الأقباط الغاضبون أنهم ليسوا وحدهم بل مصر أثبتت أنها حزينة باكية غاضبة مثلهم وذلك انعكاس رائع لانصهار الهم القبطي في الوعاء الوطني، ومن الأهمية بمكان ألا يفقدوا هذا التكاتف وتلك المؤازرة"، وهو يشيد بالمبادرات الدافئة والمعزية المشجعة التي انطلقت من جانب المسلمين للمشاركة في استنكار هذه الجريمة[١٤٨].

الموقف من "أقباط المهجر":

أبدت جريدة (وطني)، منذ صدورها وطوال فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، نظرة متحفظة تجاه أقباط المهجر، ويُقصد بهم المصريين المسيحيين الذين هاجروا إلى الخارج، بل إن الجريدة لم تكن لتتأخر عن توجيه النقد واللوم لهم بل والتبرأ منهم إذا هبوا موجهين النقد للقيادة السياسية في مصر متحدثين عن هموم المواطنين الأقباط ومشكلاتهم.

ومن ذلك مثلًا أنه بعد الأحداث الشهيرة عام ١٩٨٠م وسخط الأقباط بالمهجر وغضبهم على الرئيس السادات، كتب فريد عبد السيد يقول "الحمد لله أن هؤلاء قلة قليلة لا تزيد على بضعة خوارج. قلة لا تمثل شعب مصر، أو الشعب القبطي أو الكنيسة القبطية"، ويضيف أن ما قاموا به من محاولات لتجريح مصر "لم تنل الغرض المنشود، بل أن ما فعلوه لاقى غضبة أقباط مصر قبل مسلميها، واستنكار الشعوب الأمريكية والأوروبية، وعرف العالم كله.. كما عرف كل مصري يعيش تحت سماء مصر أن هؤلاء الخوارج قلة لا تُمثل أقباط مصر ولا الكنيسة المصرية"[١٤٩].

إلا أن هذه النظرة قد تغيرت بعد ذلك وبالأخص في فترة التسعينيات من القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من حيث النظر إلى أقباط المهجر باعتبارهم مواطنين مصريين هاجروا إلى الخارج ونجحوا في أعمالهم فأصبحوا وجوهًا تُشرّف مصر، ومن ثم استحدثت الجريدة في وقت لاحق بابًا عنوانه "مصريون في الخارج" يتناول في الغالب شخصيات قبطية بارزة تعيش في أوروبا وأمريكا وأستراليا، حققت نجاحات ليتم إلقاء الضوء عليها، كما أضافت الجريدة ملحق المهجر باللغة العربية، وآخر

بالإنجليزية، وثالث بالفرنسية، للأقباط المقيمين بالخارج. والجدير بالذكر هو أن السيدة سامية سيدهم، الابنة الكبرى لمؤسس (وطني)، هي التي تلعب "دور القائد لأسرة- أو كتيبة- وطني إنترناشيونال.. بقيادة تتمتع بالحب والحكمة"(١٥٠).

كما أعطت الجريدة لهؤلاء مساحة واضحة للتواجد على صفحاتها، ومن ذلك مثلًا أنه في عام ١٩٩٢م نشرت الجريدة في صفحتها الأولى نداءً من أقباط المهجر بأوروبا إلى "السيد رئيس الجمهورية وإخوتنا المسلمين"(١٥١)، تضمن نقدًا لمؤسسات الدولة المصرية التي تضطهد الأقباط منذ أيام الرئيس السادات، مع إشارة لبعض المشكلات مثل التعيين في الوظائف والترقيات، وبناء وإصلاح دور العبادة، كما انتقد "النداء" من أسماهم المضطهدين للأقباط ووسائل الإعلام والتعليم..

حيث جاء فيه: "لا يستقيم الظل والعود أعوج. كثرت الخطب والمقالات أخيرًا بأن مصر ليس فيها تعصب طائفي وتطرف ديني، وهذا عكس ونقيض ما تنفذه الدولة بكل أجهزتها ومرافقها وشركاتها، والتخطيط المنظم لاضطهاد الأقباط والذي رسم خطوطه الرئيس الراحل أنور السادات، الذي أطلق الجماعات الإرهابية من عقالها لتنفيذ وتكميل تخطيطه في الشارع"، ويضيف النداء "واضح أن المقصود بهذه المقالات والخطب المضللة هو استمرار التعتيم والتغطية والتعمية على الاضطهاد المنظم لحرمان الأقباط من التعيينات في الوظائف والترقيات، وقصر الوظائف القيادية على المسلمين فقط، وما تعيينات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات القابضة التي صدرت أخيرًا سوى دليل واضح على ذلك، وكذا عدم السماح لهم ببناء وإصلاح دور العبادة، إذ أصبح إصلاح دورات مياه الكنائس متوقفًا ومتعطلًا لحين الحصول على قرار جمهوري تطبيقًا للخط الهمايوني، وهذه مهزلة المهازل ووصمة في جبين الدولة في القرن العشرين، ولم يعدل هذا الذل وهذه المهانة بالرغم مما كتب عن ذلك في الجرائد والصحف المختلفة، وهذا العار للدولة لا يمسح أو يزال بمقالة طنانة أو تلاقي اللحى وقبلات منظرية جوفاء"، ثم انتقد النداء رجل الشارع والغوغاء وسفهاء القوم المضطهدين للأقباط، كذلك وسائل الإعلام والتعليم الخاطئ، وجاء في نهاية النداء "الله يعطيكم الحكمة ويقويكم لمواجهة هذه الكارثة القادمة لمصر، إننا نصلي من أجلكم، وأن يحمي ويقي الأقباط الغلابة شر هذا التعصب والسوء والاعتداءات والقتل والذبح في الشوارع، ويا عدالة السماء ارحمي واحفظي أقباط مصر".

وعند يوسف سيدهم أن "ما يُطلق عليه ملف أقباط المهجر لا يعبر عن النسيج الكامل لأقباط المهجر، فهذا النسيج يتكون من أغلبية هاجرت من مصر لأسباب شتى ساعية نحو مستقبل أفضل، وذلك حق مشروع من حقوق الإنسان لم يعطل تدفق حب هذه الأغلبية لمصر مهما انغمست في حياتها وفي صناعة مستقبلها ومستقبل أسرها في المهجر. كما يتكون النسيج من أقلية هاجرت أيضًا لأسباب شتى قد يكون من بينها تعرضها لأحد مظاهر التعصب أو الكراهية بسبب هويتها الدينية أو الحرمان من فرصة عمل أو منصب تستحقه، وذلك يمكن ان يكون قد ألقى ظلالًا من الضيق أو الغضب ترسب في نفوس البعض وأثر على نظرتهم إلى أحوال مصر ورؤيتهم لكيفية علاجها.. هذه الخلفيات المتباينة أفرزت ما نطلق عليه ضمن ملف أقباط المهجر الأغلبية الصامتة والأقلية ذات الصوت المسموع"، موضحًا أن هذه

الأقلية لا تقل حبًا لمصر عن الأغلبية الصامتة، لكنها اهتمت بالانخراط في المجال السياسي العام وعضوية المنظمات القبطية التي تهتم بمناقشة مشكلات مصر، وفي صدارتها مشكلات الأقباط مع الحريات والمساواة وحقوق المواطنة "وتتخذ من ذلك المسعى تبريرًا لإلقاء الضوء في الخارج على الأحداث والسلبيات التي تحدث في مصر وإبرازها سياسيًا وإعلاميًا"(١٥٢).

كما نشرت الجريدة مقالًا لمجدي خليل، أحد الأقباط القيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، عنوانه "أقباط المهجر مفخرة لمصر"، ألقى فيه الضوء على مكانة وإنجازات عدد غير قليل من الأقباط المهاجرين للخارج(١٥٣).

(وطني) ومبدأ الموطنة:

تُعد قضية المواطنة واحدة من بين أبرز قضايا المجتمع المصري، التي شغلت- ومازالت تشغل- اهتمام الكثيرين من المثقفين والمفكرين، وذلك منذ سنوات عدة، حيث الدعوة إلى المشاركة والمساواة بين المواطنين المصريين دون تفرقة أو تمييز.

وإذا كانت هناك كتابات كثيرة تناولت مبدأ المواطنة، فإن الأمر فرض نفسه بقوة على صفحات الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، حين تقدم رئيس مصر الأسبق محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١م) باقتراح التعديلات الدستورية رسميًا في جلسة أمام أعضاء مجلسي الشعب والشورى في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦م، وأعلنت التعديلات الدستورية في نصها النهائي في يناير ٢٠٠٧م، وفي يوم ٢٦ مارس ٢٠٠٧م توجه المواطنون لإبداء رأيهم في تلك التعديلات في استفتاء عام، وكان من أبرز تلك التعديلات ما تعلق بالمادة الأولى من الدستور من حيث النص في المادة الأولى من الدستور على أن يكون مبدأ المواطنة مبدأ عام يحكم العلاقة بين جميع المواطنين وبعضهم بعضًا، بدلًا من "تحالف قوى الشعب العامل".

ومن ثم لم يكن غريبًا أن تشغل هذه القضية صفحات جريدة (وطني)، التي تهتم على نحو واضح بشئون المواطنين الأقباط، واهتماماتهم الدينية والمدنية على السواء، حيث تفاعلت جريدة (وطني)، شأنها هنا شأن بقية الصحف وباقى وسائل الإعلام المصرية، مع حوار/ حديث التعديلات الدستورية، حيث استمر هذا الحوار/ الحديث لما يقرب من أربعة شهور، بشكل مكثف، اشتركت فيه مختلف التوجهات والتيارات الفكرية والسياسية الموجودة في المجتمع المصري.

ويمكن تحديد المنطلقات الرئيسة والاتجاهات الأساسية في معالجة جريدة (وطني) لقضية المواطنة في النقاط والمحاور التالية:

- الترحيب بالتعديلات الدستورية في مجملها.
- الترحيب بتعديل المادة الأولى من الدستور.
- التأكيد على أهمية الممارسة العملية لمبدأ المواطنة.
- الدعوة إلى استمرار مسيرة الإصلاح.

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولًا: الترحيب بالتعديلات الدستورية في مجملها:

رحبت جريدة (وطني) بشكل عام بالتعديلات الدستورية، والتي شملت نحو تعديل "٣٤" مادة من مواد الدستور، تناولت في مجملها مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في مقال عنوانه "مبتغى الأقباط ضمن التعديلات الدستورية"(١٥٤) كتب يوسف سيدهم- رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير- يُثني على تلك الخطوة ويقول "إننا أمام ظرف تاريخي للتعديل الدستوري لا يتكرر كثيرًا".

وفي مقال آخر عنوانه "التعديلات الدستورية.. واستشراف المستقبل"(١٥٥)، كتب يوسف سيدهم يقول: "سوف أذهب للمشاركة الوطنية في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ومُرحبًا بتلك التعديلات كخطوة في الاتجاه الصحيح.. وإلى اللقاء في ساحة المشاركة السياسية حيث ينتظرنا عمل ضخم من أجل مصر".

ثانيًا: الترحيب بتعديل المادة الأولى من الدستور:

رحبت جريدة (وطني)- على نحو واضح- بتعديل المادة الأولى من الدستور من حيث النص صراحة على مبدأ المواطنة..

في مقاله "مبتغى الأقباط ضمن التعديلات الدستورية"(١٥٦)، قال يوسف سيدهم: "لعل ما يدعو للتفاؤل ضمن التوجهات الكثيرة التي وردت في تكليفات الرئيس مبارك تكرار ذكر مبدأ (المواطنة) والتأكيد عليه معيارًا مقدسًا للجمع بين المصريين، فإذا ما تمت ترجمة ذلك بشكل فاعل يتجاوز حدود زخرف الكلام نكون نجحنا في إرساء واحدة من أهم دعائم الدولة المدنية التي نبتغيها".

ثم يؤكد الكاتب أن للأقباط كل حقوق المواطنة مثل إخوتهم المسلمين، وأنه عليهم أيضًا كل واجبات المواطنة، داعيًا إياهم بأن يتقدموا للمشاركة الإيجابية في حوار التعديلات الدستورية حتى يعبروا عن تطلعاتهم ورؤاهم للمستقبل "تحت مظلة هذا الوطن الذي يعيشون فيه ويعيش فيهم"، ويضيف في موضع آخر موجهًا كلامه لكل قبطي: "إن التقدم للمشاركة واجب وطني مقدس وهو أول الطريق نحو بلوغ حقوق المواطنة".

ثالثًا: التأكيد على أهمية الممارسة العملية لمبدأ المواطنة:

أكدت جريدة (وطني) أهمية الممارسة العملية لمبدأ المواطنة فى الواقع العملى المُعاش، وضرورة ترسيخ هذا المبدأ في الممارسة الحياتية دون الاكتفاء بالنصوص النظرية فحسب.

تحت عنوان "وطني تخطو إلى عامها التاسع والأربعين"، كتب يوسف سيدهم يقول: "لن تتخلى وطني عن الجهاد من أجل تحقيق المواطنة الكاملة لجميع المصريين والدفاع عن المطحونين والمهمشين فيهم سواء كانوا الكادحين أو المرأة أو الأقباط أو الشباب أو الأطفال أو المسنين.. وغيرهم وغيرهم ممن يزخر بهم مجتمعنا ويهملهم ولا يلتفت إلى صرخاتهم.. وكما تتصدى وطني لحقوق المواطنة لن تفتر همتها في الدعوة لأداء واجبات المواطنة

فالمصري الذي لا يتفاعل مع مجتمعه ولا يتقدم للمشاركة في شتى أنشطته ولا يُساهم بالرأي والعمل في رصد مشاكله وبلورة رؤى العلاج لها. لا يعد نفسه بأكثر من نصيب المتلقي لما يلقى إليه من فوق المائدة والمصري الذي يجلس منزويًا متقوقعًا في دائرته الخاصة المغلقة عليه تاركًا عبء الإصلاح على الدولة والحكومة والمسئولين سوف يحكم على نفسه بالعجز وسيظل جزءًا من المشكلة.. أما المصري الذي يدرك حتمية المشاركة والواعي بواجبات المواطنة فهذا يؤمن بأن دور المجتمع المدني لا يقل أبدًا عن دور الدولة وأن الإسهام في العمل العام هو الطريق الصحيح لإدراك التغيير"[١٥٧].

وتحت عنوان "محطات مهمة في حصاد ٢٠٠٦"[١٥٨]، كتب يوسف سيدهم يقول: "مثلث تحديث مصر أضلاعه هي الدولة المدنية والديموقراطية والمواطنة، وملفه لا يزال مفتوحًا ينتظر الكثير مما ينبغي إدراكه العام المقبل.. فالدولة المدنية لن تتحقق إلا بالفصل بين الدين والسياسة وبين الدين والبحث العلمي وبين الدين والإبداع الأدبي والفني، وبالرغم من أن الديموقراطية أمنية عزيزة تهفو إليها شعوب المنطقة التي نعيش فيها، إلا أنه بدون ضمان تمثيل عادل لكافة عناصر المجتمع سوف تعيش الأقليات والفئات المهمشة خوفًا من الديموقراطية، لأنها تعني عندهم سطوة الأغلبية وما يعالج كل هذه الهواجس إعلاء مبدأ المواطنة حيث يتساوى الجميع تحت مظلة الوطن الواحد في الحقوق والواجبات فلا تقهر إمرأة ولا يتم إقصاء مواطن مختلف في الجنس أو اللون أو العقيدة".

وتحت عنوان "هل يعنى الدستور بقيمة المواطن المصري؟"[١٥٩]، تناول يوسف سيدهم مشكلة عانتها مواطنة مصرية في إحدى الجامعات، حيث كتب يقول: "نسرف في الحديث عن حقوق المواطنة ولكن حتى الآن لا توجد جهود ملموسة لتعريف المواطنة ولا يوجد إدراك عام لمعنى كلمة (مواطن).. نذهب إلى شتى بلاد العالم فنلمس بقوة أهمية المواطن صاحب البلد ونرى الامتيازات الممنوحة له والاحترام والهيبة اللتين يتمتع بهما والمنزلة التي يسمو فيها عن أي غريب أو ضيف، وننظر بأسى ومرارة إلى الأوضاع في بلادنا حيث استباحة كرامة المواطن وتفضيل الأجنبي عليه في شتى المجالات.. والمؤسف أننا لا ندرك كيف يؤدي ذلك إلى عدم احترام المواطن لنفسه ولا لأقرانه في المجتمع واستباحة الكل ومضايقة الكل!! والأمثلة لا حصر لها، لكن إذا لم تواتنا شجاعة تعرية واقعنا سوف تتوه بيننا مفاهيم المواطنة وتتحول الكلمة إلى لفظ أجوف مكانه الاحتفالات والمناسبات".

وتحت عنوان "التغيير الدستوري (٣)"[١٦٠]، وصف سامح فوزي- أحد صحفيي الجريدة وكتابها خلال فترة الدراسة والبحث- النص في المادة الأولى من الدستور على مبدأ المواطنة بأن له معنىً رمزيًا، حيث يقول إن "المعنى رمزي ولكن ستظل العبرة بالتنفيذ. الدستور في صورته الحالية يتضمن العديد من المواد التى تدعم حريات الأفراد، والمساواة بين المواطنين، ورغم ذلك فإن هذه المواد لا تطبق. المشكلة إذن ليست في النص ولكن في التطبيق".

وتحت عنوان "الفصل الممكن.. الفصل المستحيل"[١٦١]، كتب سامح فوزي أيضًا يناقش فكرة الفصل بين الدين والسياسة، وهو يقترح "عدم توظيف الدين لكسب الشارع أو الجماهير سواء من خلال شعارات أو خطابات دينية. كل حزب أو جماعة سياسية تبحث عن الجماهير عليها أن تقدم برنامجًا متكاملًا يخاطب الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع. ويكون التنافس

حول (البرامج) وليس حول (الدين).. عدم التمييز ضد مجموعات من المواطنين بسبب الإنتماء الديني أو المذهبي، أو النظر إليهم على أنهم أقل في المواطنة أو الوطنية من غيرهم من المواطنين. لا تصادر الحريات السياسية والدينية والمدنية لأية جماعة بسبب انتمائها الديني أو المذهبي. الكل مواطنون في المقام الأول".

وإذا كان يوسف سيدهم يرحب بالتعديلات الدستورية في مجملها، فهو يقول عن المادة الأولى إنها "تحمل معنى رمزيًا لعله الأكثر أهمية على الإطلاق حيث يتم تسكين (المواطنة) كأساس للنظام الديموقراطي، ويكاد يغلبنى التأثر وأنا أقرأها مرة بعد مرة وهي تضيء أول مادة في الدستور بعد نحو نصف قرن من التطورات والسلوكيات التي عبثت بمعايير المواطنة وأضرت بها، إنه إنجاز عظيم أن تعود المواطنة إلى الموضع اللائق بها في صدارة الدستور، لكنها لم توضع هنا لنتغنى بها في وقت الأزمات كما فعلنا بالوحدة الوطنية، بل أمامنا تحد كبير لترسيخها وترجمتها في قوانين الدولة وسلوكيات أجهزتها"[١٦٢].

ويرى سامح فوزى أن "المواطنة تولد في الواقع أكثر من النص الدستوري. ولا يصح أن يكون النص الدستوري متجاوزًا الواقع، بمعنى أن الدستور ينص على مواطنة جميع المصريين، في حين أن الممارسة العملية تزخر بأشكال من مظاهر غياب المواطنة. هذا يستدعي من الأقباط أمرين: الأول هو السعي إلى بناء مجتمع سياسي يقوم على الديمقراطية والحرية والمساواة، والأمر الثاني العمل على التصدي لكافة أشكال التمييز التي تواجههم بوصفهم أقباطًا.. من خلال مخاض الجدل والمشاركة في القضايا المصرية العامة والقضايا القبطية الخاصة يولد مفهوم المواطنة، بشكل يتجاوز الطائفية ويتسع ويتمدد قدر اتساع وتمدد حركة المواطنين الأقباط أنفسهم على أرض الواقع"[١٦٣].

رابعًا: الدعوة إلى استمرار مسيرة الإصلاح:

اعتبرت جريدة (وطني) أن التعديلات الدستورية هي خطوة على طريق الإصلاح، وأنه لا بد وأن تتبعها خطوات أخرى من أجل استمرار مسيرة الإصلاح في المجتمع المصري.

تحت عنوان "المواطنة في برامج الأحزاب"[١٦٤]، كتب سامح فوزي يقول إن "شمول الدستور عقب تعديله في مادته الأولى على مبدأ المواطنة يجب أن يمثل إشارة البدء بالنسبة إلى الأحزاب السياسية جميعًا لإعادة النظر في برامجها السياسية، ليس من أجل إعادة التأكيد على أهمية ومحورية النص الدستوري، ولكن بهدف تحديد المشكلات التي تعترض تطبيقه، والنظر إليها بعين نقدية، وتقديم مقترحات حول سبل حلها".

وفي مقال عنوانه "التعديلات الدستورية.. والمادة الثانية"[١٦٥]، أكد يوسف سيدهم أنه من أنصار الدولة المدنية وفصل الدين عن الدولة، ولكنه يرى أن تعديل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن "الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وأن مبادىء الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، ولكنها لم تأت ضمن التعديلات الدستورية المقترحة، إنما لها الوقت المناسب فعنده أنه "من الحكمة إدراك أن التوقيت المناسب لذلك ليس المرحلة التي نحن بصددها من التعديلات الدستورية"، وهو يضيف في مقاله أن "هناك مساحة كبيرة من المساواة والحقوق يتيحها مبدأ (المواطنة) وهناك عمل كبير ينتظرنا جميعًا بعد الفراغ من

التعديلات الدستورية على مسار الإصلاح السياسي حيث تتركز طموحات مهمة في مجال حرية تأسيس الأحزاب السياسية والفصل بين السلطات في الدولة وكبح جماح السلطة الأمنية وتفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في الرقابة والمساءلة وترسيخ معايير المواطنة، هذا بالإضافة إلى إطلاق حرية الفكر والإبداع وتعظيم دور المجتمع المدني.. فإذا ما أُضيف ذلك إلى الرصيد التراكمي للإصلاح الاقتصادي الذي يسبق الإصلاح الدستوري والسياسي بثلاث سنوات على الأقل يمكننا أن نأمل في انتقال مجتمعنا نحو مرحلة جديدة من الوعي والتنوير تمهد لإصلاح اجتماعي وثقافي نحن في مسيس الحاجة إليه".

ويوضح يوسف سيدهم أن "التعديلات الدستورية بخيرها في نظر البعض وبشرها في نظر البعض الآخر ليست نهاية طريق، وإنما هي بدايته، وأمامنا عمل كثير تفرزه هذه التعديلات في المرحلة المقبلة"(١٦٦).

(٥) (وطني).. جريدة قبطية

على الرغم من أن جريدة (وطني) جريدة عامة لها اهتمامات متنوعة، محلية وقومية ودولية، سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنه يمكن اعتبارها جريدة قبطية، نظرًا لما تتمتع به من خصوصية، إذ يرى الباحث أن مفهوم الصحيفة القبطية يشير إلى الصحف التي تتوجه أساسًا إلى المواطنين الأقباط، ويمتلكها ويشرف على تحريرها أقباط، ومضمون هذه الصحف يهتم بأخبار الأقباط وقضاياهم واهتماماتهم.

إن الصحف القبطية بذلك تتمتع "بخصوصية قبطية في حياة الأقباط سواء بالوعظ أو أخبار الكنيسة أو مناقشة مشكلات الأقباط"(١٦٧).

ومن هنا يفترض الباحث أربعة معايير/ محددات توضح مفهوم الصحيفة القبطية:

(١) المالك/ المُلّاك: من المواطنين الأقباط.

(٢) القائمون بالاتصال (الصحفيون): في الغالب من الأقباط.

(٣) المضمون: يتعلق في جانب كبير منه باهتمامات المواطنين الأقباط وأنشطتهم، سواء في المادة التحريرية أو الإعلانية.

(٤) الجمهور: من بين الأقباط، وهو ما يمكن تبينه من خلال: كشوف المشتركين في الصحيفة، الرسائل المنشورة في بريد القراء، أماكن توزيع الصحيفة، ومنها الكنائس.

وإن كان ذلك لا يمنع القراء، من غير الأقباط، من أن يشتركوا في تحرير الصحيفة والعمل بها وقراءتها.

وواقع الأمر أن المحددات/ المعايير الأربعة، السابق الإشارة إليها، تتحقق في جريدة (وطني) على نحو واضح، ما يؤكد أنها جريدة قبطية، وصحيفة مصرية لها خصوصيتها، ولعل ذلك ما دفع المؤرخ أديب مروه إلى وصف جريدة (وطني) في مطلع الستينيات من القرن العشرين بقوله إنها واحدة "من الصحف الأسبوعية القوية مادة وتحريرًا ومظهرًا وغالبًا ما

تمثل وجهة نظر الأقباط والمسيحيين عامة في مصر وتدافع عن مصالحهم وتتميز كذلك بطابع أدبي رفيع"[١٦٨].

(٦) نتائج الدراسة وخاتمة

صدرت جريدة (وطني) في نهاية عام ١٩٥٨م، ومازالت توالي الصدور إلى اليوم صباح الأحد من كل أسبوع، لتعبر عن المواطنين الأقباط وتكون صوتًا لهم، حسبما أراد مؤسسها المحاسب "أنطون سيدهم"، ومن فكر معه في إصدارها، ويواصل مسيرتها المهندس "يوسف سيدهم"، وعدد من أفراد أسرة "سيدهم" الأب.

وقد كشفت الدراسة عن أن جريدة (وطني) تُعد جريدة عامة ذات اهتمام واضح وخاص بالشأن المسيحي والقبطي، حيث تُمثل (وطني) امتدادًا طبيعيًا لجريدة (الوطن: ١٨٧٧-١٩٣٠م) وجريدة (مصر: ١٨٩٥-١٩٦٦م)، ويمكننا اعتبارها "جريدة قبطية"، إذ يمتلكها مواطنون أقباط، ويحررها- في الأغلب- مواطنون أقباط، كما أنها تتناول قضايا وموضوعات تهم المواطنين الأقباط على وجه الخصوص وتتوجه لهم، ويُمثل حضورها بهذه الخصوصية في المجتمع المصري أمرًا له فرادة وتميز، يُمثل إثراء للتعددية والتنوع في الصحافة المصرية، ما يعكس- بشكل أو بآخر- حالة التعددية والتنوع التي يتميز بها المجتمع المصري.

وقد مثلت جريدة (وطني) وطوال عقودها المختلفة، وبالأخص خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة ١٩٥٨م إلى سنة ٢٠١١م، ابنة أمينة لمرحلتها التاريخية التي تمر بها وتعيش فيها، أي أنه مواقفها مثلت انعكاسًا للظرف التاريخي الذي تمر به مصر، بتجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبشكل عام تميل جريدة (وطني) في سياستها التحريرية ومعالجتها للقضايا والأحداث إلى الاعتدال واتباع سياسة وسطية غير متطرفة وغير متشددة.

لم تصطدم الجريدة بالقيادة السياسية، المُمثلة في الحاكم/ رئيس الجمهورية، فقد اعتادت جريدة (وطني) خلال ستينيات القرن العشرين تأييد قرارات الرئيس جمال عبد الناصر، وكثيرًا ما كانت تبارك خطواته وتحتفي بخطاباته وتصريحاته. وفي سبعينيات القرن المنصرم رحبت بالرئيس محمد أنور السادات، ولم يكن الاختلاف واردًا في أجندة عملها، وإذا اضطرت الجريدة إلى النقد فإن نقدها يكون موجهًا للحكومة وليس للرئيس. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين وطوال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين أيدت الرئيس محمد حسني مبارك، لا سيما وأن الجريدة عادت للصدور في عهده، الذي شهد مزيدًا من حرية الرأي والتعبير، ومحاولات إصلاح ما أفسدته سياسة سلفه.

ومن الملاحظ أن انخفاض هامش الحرية في بعض الفترات جعل الجريدة تتجه نحو الموضوعات والقضايا الاجتماعية والثقافية، دون أن تتجاهل هموم المواطنين الأقباط ومشكلاتهم، فقد تناولت الجريدة عددًا من هموم المواطنين الأقباط، وناقشت مشكلاتهم، على مائدة مصرية خالصة، والتزمت الجريدة طوال فترة الدراسة برفض الاستقواء بالقوى الخارجية.

من المشكلات التي اهتمت بها الجريدة وناقشتها مسألة بناء الكنائس وترميمها وحرية الاعتقاد الديني، حيث طالبت بقانون موحد لبناء وترميم دور العبادة، وطالبت بالمساواة بين المواطنين دون تمييز في هذا الشأن.

كما عالجت الجريدة أحداث التوتر الديني والعنف ضد المواطنين الأقباط، وبينت أهمية إعمال القانون وتفعيله، ومحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم.

ودعت إلى دعم وترسيخ قيمة الوحدة الوطنية بين المواطنين المصريين، مسلمين ومسيحيين، ومواجهة الإرهاب، وتحسين صورة المواطنين الأقباط في الخارج، ومن دلائل اهتمامها بأقباط المهجر أنها خصصت ملحقًا باللغة الإنجليزية وملحقًا آخر باللغة الفرنسية.

واهتمت جريدة (وطني) بالعمل على ترسيخ مبدأ المواطنة، من حيث المشاركة والمساواة بين المواطنين المصريين دون تفرقة ودون تمييز لأي سبب كان، فقد تفاعلت بقوة، مع حوار/ حديث التعديلات الدستورية، الذي جرى بشكل مكثف نهاية عام ٢٠٠٦م وبداية عام ٢٠٠٧م، حيث رحبت بالتعديلات الدستورية في مجملها، ورحبت على وجه خاص بتعديل المادة الأولى من الدستور لتنص على مبدأ المواطنة، وأكدت أهمية الممارسة العملية لمبدأ المواطنة، ودعت إلى استمرار مسيرة الإصلاح في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ما تثيره الدراسة الحالية من دراسات وبحوث أخرى:

تقترح الدراسة الحالية القيام بعدد من البحوث والدراسات الأخرى منها:

- مسيرة جريدة (وطني) بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وموقفها من قضايا المجتمع المصري.
- أنطون سيدهم ومسيرته الصحفية وتحليل مقالاته ومواقفه من مختلف القضايا والأحداث.
- مستقبل الصحافة القبطية في ضوء الظروف المجتمعية والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٦) مراجع الدراسة:

حول تاريخ جريدتي (الوطن) و(مصر) يمكن الرجوع إلى: أيمن سعيد حسن، ص**حيفتا مصر والوطن** 1 **وموقفهما من القضايا الوطنية في مصر من ١٨٧٧ إلى ١٩٣٠**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٢م؛ رامي عطا صديق، **صحافة الأقباط وموقفها من قضايا المجتمع المصري من ١٨٧٧م إلى ١٩٣٠م**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م؛
B.L. Carter, **The Copts in Egyptian Politics**, London, 1986, P: 46 -47.
Mirrit Boutros Ghali, Coptic Press: Minor Organs, Vol. 6, p: 2013..In: Aziz S .Atiya (Editor in Chief), **The Coptic Encyclopedia**, New York, Macmillan Publishing Company, 1991.

٢ أيمن سعيد حسن، **صحيفتا مصر والوطن وموقفهما من القضايا الوطنية في مصر من ١٨٧٧ إلى ١٩٣٠م**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٢م.

٣ رامي عطا صديق: **صحافة الأقباط وموقفها من قضايا المجتمع المصري من ١٨٧٧م إلى ١٩٣٠م**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦م.

٤ هشام محمد عبد الغفار محمد، **محددات السياسة التحريرية لصحيفة وطني إزاء التحولات السياسية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد السادس والعشرون، يناير- مارس ٢٠٠٦م.

٥ أحمد شحاته عبد الفضيل عبيد، **الخطاب الصحفي إزاء الأحداث الطائفية في مصر: دراسة تحليلية لعينة من الصحف الدينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م حتى عام ٢٠١١م**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٥م.

٦ باكينام حسن غراب، خطاب **صحافة التيارات الدينية في مصر تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٥م.

٧ شادية عبد العاطي أحمد، **تطور صورة الإسلام والمسلمين في جريدة وطني في الفترة من ١٩٥٨-٢٠١٠**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٧م.

٨ محمود فتحي عبد الرحمن سند، **دور الصحف الدينية المصرية في تشكيل الوعي الديني لدى الشباب بعد ثورتي يناير ويونيو: دراسة مقارنة بين الصحف الإسلامية والصحف المسيحية**، رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، كلية الآداب، قسم الصحافة، ٢٠١٩م.

٩ محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م، ص ٥٨.

١٠ انظر مثلًا: مجموعة مؤلفين، فاروق أحمد مصطفى وآخرون (ترجمة)، أحمد أبو زيد (مراجعة وتقديم)، **التحليل الثقافي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- مشروع "مكتبة الأسرة"، ٢٠٠٩م.

١١ مقابلة بحثية مع المهندس يوسف سيدهم رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة (وطني)، بمقر الجريدة (٢٧ شارع عبد الخالق ثروت- القاهرة)، يوم الجمعة الموافق ٧ سبتمبر ٢٠١٨م.

١٢ مقابلة بحثية مع الكاتب الصحفي الأستاذ ماجد عطية، بمنزله بمصر الجديدة- القاهرة، يوم الخميس الموافق ٢٦ يوليو ٢٠١٨م.

١٣ حول حياة مسعد صادق ومسيرته الصحفية يمكن الرجوع إلى: مريم مسعد صادق، **مسعد صادق شاهد على أيام الأقباط والإرهاب**، القاهرة: مؤسسة وطني للطباعة والنشر- سلسلة: كتاب وطني، ٢٠١٠م.

١٤ مسعد صادق، قصة تأسيس جريدة "وطني"، في: يوسف أنطون سيدهم، **أنطون سيدهم ومشوار وطني**، القاهرة: د.ن، ١٩٩٦م، ص ص ٤٠٧-٤٠٨.

١٥ انظر: نبيل عدلي (إعداد)، يوسف سيدهم (تقديم)، **أنطون سيدهم: الوطن والأقباط ملفات لم تغلق**، القاهرة: مؤسسة وطني للطباعة والنشر- سلسلة: كتاب وطني، ٢٠١٠م، ص ٦- ص ٢٣.

١٦ انظر: نادر شكري، **جريدة وطني**، ص ٨٠، في: رامي عطا صديق وآخرون، الص**حافة والدوريات القبطية: مائة وخمسون عامًا في خدمة الكنيسة والوطن**، القاهرة، الطبعة الأولى- ديسمبر ٢٠٢٢م. انظر أيضًا: جريدة (وطني)، **مشوار وطني في نصف قرن: السيدة سميرة سيدهم تفتح قلبها وتستدعي الذكريات**، ٤ مايو ٢٠٠٨م.

١٧ حول تاريخ جريدة (مصر) ومسيرتها يمكن الرجوع إلى: رامي عطا صديق، **صحافة الأقباط وموقفها من قضايا المجتمع المصري**، مصدر سابق.

١٨ مقابلة بحثية مع الكاتب الصحفي الأستاذ ماجد عطية، بمنزله بمصر الجديدة، يوم الخميس الموافق ٢٦ يوليو ٢٠١٨م.

١٩ انظر: رامي عطا صديق، **صحافة الأقباط موقفها من قضايا المجتمع المصري**، مصدر سابق، ص.

٢٠ مقابلة بحثية مع م. يوسف سيدهم رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة (وطني)، بمقر الجريدة، يوم الجمعة الموافق ٧ سبتمبر ٢٠١٨م.

٢١ مسعد صادق، قصة تأسيس جريدة "وطني"، في: يوسف أنطون سيدهم، **أنطون سيدهم ومشوار وطني**، القاهرة: د.ن، ١٩٩٦م، ص ٤٠٧.

٢٢ مسعد صادق، قصة تأسيس جريدة "وطني"، في: يوسف أنطون سيدهم، **أنطون سيدهم ومشوار وطني**، القاهرة: د.ن، ١٩٩٦م، ص ٤٠٨.

٢٣ مقابلة بحثية مع م. يوسف سيدهم رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة (وطني)، بمقر الجريدة، يوم الجمعة الموافق ٧ سبتمبر ٢٠١٨م.

٢٤ مسعد صادق، قصة تأسيس جريدة "وطني"، في: يوسف أنطون سيدهم، **أنطون سيدهم ومشوار وطني**، القاهرة: د.ن، ١٩٩٦م، ص ٤٠٨.

٢٥ انظر جريدة (وطني)، العدد الأول، ٢١ ديسمبر ١٩٥٨م.

٢٦ "**من وحي وطني**" كان هو عنوان المقال الافتتاحي، للجريدة بالصفحة الأولى، وكان يحرره عزيز ميرزا منذ العدد الثالث، حيث جاء المقال في العددين الأول والثاني بدون توقيع، ولم يظهر هذا المقال منذ عدد الجريدة الصادر في ١٦ يوليو ١٩٦١م.

٢٧ جريدة (وطني)، ٢١ ديسمبر ١٩٥٨م.

٢٨ انظر: خليل صابات، **وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها**، الطبعة السابعة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٨٤؛ سليمان صالح، **أزمة حرية الصحافة في مصر ١٩٤٥-١٩٨٥**، القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٩٥م، ص ٤٧٨.

ملحوظة: تضمن القرار رقم "٤٩٤" لسنة ١٩٨١م وقف صحف: (الدعوة- الاعتصام- المختار الإسلامي- الشعب- وطني- الكرازة).

٢٩ سليمان صالح، **أزمة حرية الصحافة في مصر ١٩٤٥-١٩٨٥**، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

٣٠ مقابلة بحثية مع م. يوسف سيدهم رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة (وطني)، بمقر الجريدة، يوم الجمعة الموافق ٧ سبتمبر ٢٠١٨م.

٣١ مقابلة بحثية مع الكاتب الصحفي الأستاذ ماجد عطية، بمنزله بمصر الجديدة، يوم الخميس الموافق ٢٦ يوليو ٢٠١٨م.

٣٢ أنطون سيدهم، **شكرًا.. شكرًا..**، (وطني)، ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م.

٣٣ ماجد عطية، **وطني للجميع**، (وطني)، ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م.

٣٤ ماجد عطية، **وطني للجميع**، (وطني)، ٢١ أكتوبر ١٩٨٤م.

٣٥ (وطني)، ٣ مايو ١٩٩٢م.

٣٦ مقابلة بحثية مع م. يوسف سيدهم رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة (وطني)، بمقر الجريدة، يوم الجمعة الموافق ٧ سبتمبر ٢٠١٨م.

٣٧ (وطني)، ٢٧ يونيو ١٩٩٩م.

٣٨ انظر: مريم مسعد صادق، **مسعد صادق شاهد على أيام الأقباط والإرهاب**، القاهرة: مؤسسة وطني للطباعة والنشر- سلسلة: كتاب وطني، ٢٠١٠م، ص؛ نبيل عدلي (إعداد)، يوسف سيدهم (تقديم)، **أنطون سيدهم: الوطن والأقباط ملفات لم تُغلق**، القاهرة: مؤسسة وطني للطباعة والنشر- سلسلة: كتاب وطني، ٢٠١٠م، ص ص ١٤-١٩.
٣٩ مقابلة بحثية مع المهندسة دينا سيدهم، المسئولة عن الموقع الإلكتروني لجريدة (وطني)، بمقر الجريدة، يوم الأربعاء الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨م.
٤٠ مقابلة بحثية مع م. يوسف سيدهم رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة (وطني)، بمقر الجريدة، يوم الجمعة الموافق ٧ سبتمبر ٢٠١٨م.
٤١ (وطني)، سامية سيدهم في حفل اليوبيل: وطني الدولي ثمرة وطني الأم، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨م.
٤٢ أحمد حياتي، **حارة الذكريات: مطبات وأزمات ونجوم وطرائف**، (وطني)، ٨ سبتمبر ٢٠١٩م.
٤٣ أحمد حياتي، **حارة الذكريات: من أسرار المطبخ الصحفي (٤)**، (وطني)، ١٧ مايو ٢٠٢٠م.
٤٤ انظر: أحمد حياتي، **حارة الذكريات: مطبات وأزمات ونجوم وطرائف**، (وطني)، ٨ سبتمبر ٢٠١٩م.
٤٥ انظر: أنطون سيدهم، **مسئولية الإعلام**، (وطني)، ٢٨ مايو ١٩٧٨م.
٤٦ انظر: يوسف سيدهم، **صحافة الإثارة مرة أخرى**، (وطني)، ١٠ أغسطس ١٩٩٧م.
٤٧ صفوت عبد الحليم، **الرسالة**، (وطني)، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢م.
٤٨ انظر: نادر شكري، **جريدة وطني**، مرجع سابق، ص ص ٨٢-٨٣.
٤٩ (وطني)، ٢٣ يوليو ١٩٦١م.
٥٠ (وطني)، **بناء جديد وعهد جديد فعلى بركة الله...**، ٢٣ يوليو ١٩٦١م.
٥١ شريف فام، **أيدينا معك.. يا جمال**، (وطني)، ١١ يونيو ١٩٦٧م.
٥٢ شريف فام، **المعركة مستمرة.. والعدوان قائم.. وعلينا مواجهته**، (وطني)، ١٨ يونيو ١٩٦٧م.
٥٣ هشام محمد عبد الغفار محمد، **محددات السياسة التحريرية لصحيفة وطني إزاء التحولات السياسية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد السادس والعشرون، يناير- مارس ٢٠٠٦م، ص ص ٤٤١-٤٤٧.
٥٤ هشام محمد عبد الغفار محمد، **محددات السياسة التحريرية لصحيفة وطني إزاء التحولات السياسية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١**، المصدر السابق، ص ص ٤٥٤-٤٥٦.
٥٥ انظر: (وطني)، ١٦ مايو ١٩٧١م.
٥٦ فريد عبد السيد، **إنها ثورة من أجل الثورة.. إنها صيحة جديدة.. إنها دولة جديدة...**، (وطني)، ٣٠ مايو ١٩٧١م.
٥٧ فريد عبد السيد، **مصر.. والوحدة الوطنية- مسيرة جديدة للحكومة والعمل والإخاء**، (وطني)، ١٨ مايو ١٩٨٠م.
٥٨ (وطني)، ١٧ مايو ١٩٨١م.
٥٩ المصدر السابق: (وطني)، ١٧ مايو ١٩٨١م.
٦٠ أنطون سيدهم، **لقد أدت قيادتنا الواعية واجبها وبقى على الشعب واجب**، (وطني)، ١٤ أكتوبر ١٩٧٣م.
٦١ فريد عبد السيد، **لا... لن تحرق مصر!!**، (وطني)، ٢٣ يناير ١٩٧٧م.
٦٢ صبحي شكري، **ستعبر مصر المحنة..**، (وطني)، ٢٣ يناير ١٩٧٧م.
٦٣ أنطون سيدهم، **أحداث مؤلمة وعلاج حاسم..**، (وطني)، ٦ فبراير ١٩٧٧م.
٦٤ فريد عبد السيد، **كارتر.. لماذا؟**، (وطني)، ١١ مارس ١٩٧٩م.
٦٥ (وطني)، ١ إبريل ١٩٧٩م.
٦٦ فريد عبد السيد، **مصر السلام**، (وطني)، ١ إبريل ١٩٧٩م.
٦٧ أنطون سيدهم، **٥ سنوات عمل**، (وطني)، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦م.
٦٨ أنطون سيدهم، **لماذا نبايع حسني مبارك**، (وطني)، ٢٨ يونيو ١٩٨٧م.
٦٩ أنطون سيدهم، **رئاسة الدولة**، (وطني)، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٧م.

٧٠ انظر: (وطني)، ٤ أكتوبر ١٩٨٧م.
٧١ أنطون سيدهم، **إلى جميع المواطنين الأعزاء**، (وطني)، ٤ أكتوبر ١٩٨٧م.
٧٢ (وطني)، **رأي وطني: مبارك عودة الروح**، ٤ أكتوبر ١٩٨٧م.
٧٣ أنطون سيدهم، **تحول ديمقراطي هام**، (وطني)، ١١ أكتوبر ١٩٨٧م.
٧٤ (وطني)، **رأي وطني**، ١١ أكتوبر ١٩٨٧م.
٧٥ انظر: أنطون سيدهم، **لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة لرئاسة الجمهورية؟**، (وطني)، ١٣ يونيو ١٩٩٣م؛ أنطون سيدهم، **لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة (٢): إنجازاته المشكلة السكانية**، (وطني)، ٢٠ يونيو ١٩٩٣م؛ أنطون سيدهم، **لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة (٣): إنجازاته الإصلاح الاقتصادي والإنتاج**، (وطني)، ٢٧ يونيو ١٩٩٣م؛ أنطون سيدهم، **لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة (٤): إنجازاته الإصلاح الاقتصادي**، (وطني)، ٤ يوليو ١٩٩٣م؛ أنطون سيدهم، **لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة (٥): إعادة بناء البنية الأساسية للبلاد- النقل والمواصلات**، (وطني)، ١١ يوليو ١٩٩٣م؛ أنطون سيدهم، **لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة (٦): إعادة بناء البنية الأساسية للبلاد- الطاقة والمياه والصرف الصحي**، (وطني)، ١٨ يوليو ١٩٩٣م؛ أنطون سيدهم، **حسني مبارك: ترشيحه وانتخابه**، (وطني)، ٢٥ يوليو ١٩٩٣م.
٧٦ أنطون سيدهم، **تهنئة من القلب**، (وطني)، ١٠ أكتوبر ١٩٩٣م.
٧٧ أنطون سيدهم، **تطلعات وأمنيات (١)**، (وطني)، ١٧ أكتوبر ١٩٩٣م.
٧٨ أنطون سيدهم، **تطلعات وأمنيات (٢)**، (وطني)، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٣م.
٧٩ أنطون سيدهم، **تطلعات وأمنيات (٣)**، (وطني)، ٣١ أكتوبر ١٩٩٣م.
٨٠ أنطون سيدهم، **تطلعات وأمنيات (٤)**، (وطني)، ٧ نوفمبر ١٩٩٣م.
٨١ أنطون سيدهم، **تطلعات وأمنيات (٥)**، (وطني)، ١٤ نوفمبر ١٩٩٣م.
٨٢ أنطون سيدهم، **تطلعات وأمنيات (٦)**، (وطني)، ٢١ نوفمبر ١٩٩٣م.
٨٣ يوسف سيدهم، **اليوم تقول مصر قولتها**، (وطني)، ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩م.
٨٤ نادية منير، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥.
٨٥ شادية عبد العاطي أحمد، **تطور صورة الإسلام والمسلمين في جريدة وطني في الفترة من ١٩٥٨-٢٠١١**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٧م، ص ١٣٣.
٨٦ شادية عبد العاطي أحمد، **تطور صورة الإسلام والمسلمين في جريدة وطني في الفترة من ١٩٥٨-٢٠١١**، مصدر سابق، ص ١١٦.
٨٧ أنطون سيدهم، **رجاء إلى وزير التعليم... مواعيد الامتحانات والأعياد المسيحية**، (وطني)، ٦ ديسمبر ١٩٨٧م.
٨٨ أنطون سيدهم، **صرخة إلى وزير التعليم**، (وطني)، ٢٢ مارس ١٩٩٢م.
٨٩ يوسف سيدهم، **عاجل إلى د. حسين كامل بهاء الدين**، (وطني)، ١٢ يناير ١٩٩٧م.
٩٠ (وطني)، ١٨ يناير ١٩٩٨م.
٩١ انظر: جريدة (وطني)، ديسمبر ٢٠٠٢م ويناير ٢٠٠٣م.
٩٢ يوسف سيدهم، **الخط الهمايوني الخفي في أعرق مدرسة للطب في مصر**، ٢٠ يونيو ١٩٩٩م.
٩٣ يوسف سيدهم، **جامعة أسيوط... تاريخ عريق في الفرز الديني!!**، (وطني)، ٢٠ يونيو ٢٠١٠م.
٩٤ يوسف سيدهم، **الكنيسة المعلقة تعود لملف الهموم القبطية!!**، ١٧ نوفمبر ١٩٩٦م.
٩٥ ١٧ يونيو ٢٠٠١م.
٩٦ ٢٣ مايو ٢٠١٠م.
٩٧ أنطون سيدهم، **امسحوا هذه الوصمة من جبين الوطن**، (وطني)، ٧ مايو ١٩٧٨م.
٩٨ أنطون سيدهم، **القرار الجمهوري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١**، (وطني)، ٩ يونيو ١٩٩١م.

٩٩ أنطون سيدهم، **الخط الهمايوني البغيض.. وموقعة العصافرة بالإسكندرية**، (وطني)، ١٦ يونيو ١٩٩١م. انظر أيضًا: أنطون سيدهم، **الخط الهمايوني البغيض.. وموقعة سمالوط الكبرى.. انتصار ساحق لقوات الشرطة**، (وطني)، ٢٣ يونيو ١٩٩١م؛ أنطون سيدهم، **الخط الهمايوني البغيض.. وآثاره البشعة**، (وطني)، ٧ يوليو ١٩٩١م.

١٠٠ أنطون سيدهم، مواطنون **محرومون من الصلاة**، (وطني)، ١٤ يوليو ١٩٩١م.

١٠١ أنطون سيدهم، **حتى القرارات الجمهورية لا تنفذ**، (وطني)، ٢١ يوليو ١٩٩١م.

١٠٢ أنطون سيدهم، **قانونًا مصريًا.. لا خطًا همايونيًا تركيًا**، (وطني)، ٢٨ يوليو ١٩٩١م.

١٠٣ أنطون سيدهم، (وطني)، ٤ أغسطس ١٩٩١م.

١٠٤ أنطون سيدهم، **سوء معاملة الأقباط..**، (وطني)، ٢٧ أكتوبر ١٩٩١م.

١٠٥ انظر مثلًا: يوسف سيدهم، **نداء إلى السيد وزير الداخلية**، (وطني)، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٦م؛ **هموم قبطية على مائدة الهموم المصرية**، ١٢ يناير ١٩٩٧م؛ **المواطنة بين مناخ "المنع" و"المنح"**، ١٨ مارس ٢٠٠١م؛ **نحو تحرير تراخيص بناء الكنائس**، ٢ يونيو ٢٠٠٢م؛ **مبنى بدون سلم... تنفيذًا لتعليمات رئيس الجمهورية!!**، ٣ أغسطس ٢٠٠٣م؛ **"المواطنة"... هل تسهم في توفيق أوضاع الأديرة والكنائس؟**، ٢٢ إبريل ٢٠٠٧م؛ **نحو تفعيل وثيقة "إعلان حقوق المواطنة"**، ٩ ديسمبر ٢٠٠٧م؛ **اليوبيل الفضي لمعاناة دير العذراء بجبل أسيوط**، ٢٧ يناير ٢٠٠٨م؛ **الجريمة: مبنى خدمات تابع لكنيسة**، ٧ ديسمبر ٢٠٠٨م؛ ال**عقاب الجماعي للمواطنين الأقباط= الاضطهاد**، ٤ أكتوبر ٢٠٠٩م؛ **لماذا لا يبني المسلمون مساجد بدون ترخيص؟!!**، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م؛ **المواطنة.. أسيرة التصريحات السياسية!!**، ١٤ مارس ٢٠١٠م؛ **العقاب الجماعي للأقباط من محافظة المنيا!!**، أول أغسطس ٢٠١٠م.

١٠٦ يوسف سيدهم، **حول القرار الجمهوري بشأن تدعيم وترميم الكنائس**، (وطني)، أول فبراير ١٩٩٨م.

١٠٧ (وطني)، ٥ ديسمبر ١٩٩٩م.

١٠٨ **حادث الخانكة ١٩٧٢م**: بدأت الأحداث في يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢م، حين وضع مجهولون النار في دار جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها أهالي مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بغير ترخيص لإقامة الشعائر الدينية. وفي صباح الأحد ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط، وساروا إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها، وتجمع في المساء عدد كبير من المواطنين المسلمين في مسجد السلطان الأشرف وخرجوا في مسيرة احتجاج على ذلك، نسب فيها إلى شخص مسيحي أنه أطلق أعيرة نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله، فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن هذا الشخص وإلى أماكن آخر– وقاموا بوضع النار فيها وإتلافها دون أن تقع إصابات. وقد أصدر مجلس الشعب قرارًا، بناء على طلب رئيس الجمهورية، بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق، حول الأحداث الطائفية التي وقعت في مركز الخانكة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث، حيث شكلت هذه اللجنة برئاسة الدكتور جمال العطيفي وكيل المجلس وعضوية السادة أعضاء المجلس محمد فؤاد أبو هميلة وألبرت برسوم سلامة وكمال الشاذلي والدكتور رشدي سعيد وعبد المنصف حسن زين والمهندس محب إستينو. أصدرت اللجنة تقريرها الذي شرح الحادث وظروفه، واستطاعت اللجنة من خلال المناقشات التي أجرتها والدراسات التي قامت بها أن تستظهر جملة أسباب مباشرة تولد احتكاكًا مستمرًا من الممكن أن يكون تربة صالحة لزرع الفرقة والكراهية لتفتيت الوحدة الوطنية، حيث حددت اللجنة أهم المشكلات في موضوعين رئيسين هما: الترخيص بإقامة كنائس– الدعوة والتبشير.

١٠٩ فريد عبد السيد، **لا .. مصر أولًا.. مصر ثانيًا.. مصر ثالثًا**، (وطني)، ١٩ نوفمبر ١٩٧٢م.

١١٠ (وطني)، ٣٠ مارس ١٩٨٠م.

١١١ أنطون سيدهم، **وحدة وطنية مقدسة لن تؤثر فيها زوابع وأعاصير..**، (وطني)، ٢٠ إبريل ١٩٨٠م.

١١٢ فريد عبد السيد، **مصر أولًا..**، (وطني)، ٢٠ إبريل ١٩٨٠م.

١١٣ (القمص) بولس باسيلي، **السادات والأقباط..**، (وطني)، ٢٠ إبريل ١٩٨٠م.

١١٤ **حادث الزاوية الحمراء بالقاهرة ١٩٨١م:** حادث معقد ومتشابك، فيه أكثر من رواية، فمن يذهب إلى أن الحادث عبارة عن خلاف شخصي بدأ نتيجة إلقاء مواطن مسيحي ماء غير نظيف على جاره المسلم، لتتصاعد الأحداث بين المسلمين والمسيحيين. بينما هناك من يؤكد أنه خلاف حول بناء كنيسة بدون ترخيص تحول إلى معركة بين مسلمين ومسيحيين، ففي ١٢ يونيو ١٩٨١م أعلن مسلمون عن حقهم في قطعة أرض اعتزم بعض الأقباط إقامة كنيسة عليها، وتحول الأمر إلى شجار ومعركة مسلحة بين الجيران، وأصيب سكان الزاوية الحمراء بالتوتر والهلع، وبعد خمسة أيام، في ١٧ يونيو ١٩٨١م، اشتبك المسلمون والمسيحيون مرة أخرى، وكان هناك مجموعة من الصبية في سن الأحداث تنتقل من حي إلى آخر، فيمرون من منشية الصدر إلى الوايلي إلى الزاوية الحمراء، بهتافات هي شتائم ودعوات إلى حرق وهدم بيوت ومنازل المسيحيين، وكانوا يضعون علامات على بعض البيوت لتظهر بأن بداخلها مسيحيين. أسفر الحادث عن وقوع عدد من القتلى بين المواطنين المسيحيين، بلغ نحو "٨١" قتيلًا، فضلًا عن عدد كبير من الإصابات.

١١٥ أنطون سيدهم، **نحو وحدة وطنية حقيقية**، (وطني)، ٢٨ يونيو ١٩٨١م.

١١٦ أنطون سيدهم، **أحداث الزاوية الحمراء: دلالتها وواجب الحكومة إزاء نتائجها**، (وطني)، ١٢ يوليو ١٩٨١م.

١١٧ أنطون سيدهم، **أحداث مؤلمة**، (وطني)، ٢٩ مارس ١٩٨٧م.

١١٨ أنطون سيدهم، **اعتداءات آثمة وليست فتنة طائفية**، (وطني)، ٥ إبريل ١٩٨٧م.

١١٩ أنطون سيدهم، **رسالة إلى: الجماعات المعتدية**، (وطني)، ٢٥ مارس ١٩٩٠م.

١٢٠ أنطون سيدهم، (وطني)، أول إبريل ١٩٩٠م.

١٢١ أنطون سيدهم، **صرخة إلى وزير التعليم**، (وطني)، ٢٢ مارس ١٩٩٢م.

١٢٢ أنطون سيدهم، **كلية التربية بسوهاج**، (وطني)، ١٢ إبريل ١٩٩٢م.

١٢٣ أنطون سيدهم، **إجازات الأعياد المسيحية**، (وطني)، ١٦ فبراير ١٩٩٢م.

١٢٤ أنطون سيدهم، **إجازات أعياد ومناسبات الأقباط**، ٢٩ مارس ١٩٩٢م؛ انظر أيضًا: أنطون سيدهم، **رسالة إلى الأستاذ الدكتور وزير التعليم: إجازات أعياد الأقباط**، (وطني)، ٣٠ إبريل ١٩٩٤م؛ أنطون سيدهم، إجازات أعياد الأقباط، (وطني)، ١٩ فبراير ١٩٩٥م.

١٢٥ أنطون سيدهم، **أحداث ديروط الدامية**، (وطني)، ١٠ مايو ١٩٩٢م.

١٢٦ أنطون سيدهم، **إنها ليست فتنة طائفية ولا جريمة ثأر بل إرهاب للأقباط**، (وطني)، ١٧ مايو ١٩٩٢م.

١٢٧ أنطون سيدهم، **هي مشكلة سياسية وليست اقتصادية**، (وطني)، ٢٤ مايو ١٩٩٢م. ملحوظة: لعدة أعداد تابع الكاتب موضوع ديروط وتعويض الضحايا، انظر مثلًا: أنطون سيدهم، **الإرهاب المريع في جمهورية ديروط المستقلة**، ٣١ مايو ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **المغالطات والمهاترات**، (وطني)، ٢١ يونيو ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **أما لهذا الليل من آخر**، (وطني)، ٢٨ يونيو ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **ضحايا ديروط وصنبو.. المعدمون**، (وطني)، ٢٦ يوليو ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **ضحايا ديروط**، (وطني)، ٢ أغسطس ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **ضحايا ديروط ومساعدتهم**، (وطني)، ١٦ أغسطس ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **تبرعات ضحايا ديروط وصنبو**، (وطني)، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **كشف حساب إلى متبرعي ضحايا ديروط**، (وطني)، ١٥ نوفمبر ١٩٩٢م؛ أنطون سيدهم، **تبرعات عائلات ضحايا ديروط وصنبو**، (وطني)، ٢ أكتوبر ١٩٩٤م.

١٢٨ أنطون سيدهم، **ثم ماذا بعد؟!**، (وطني)، ٥ يوليو ١٩٩٢م.

١٢٩ انظر مثلًا: يوسف سيدهم: **بيان عن أحداث الكشح**، ٢٠ فبراير ٢٠٠٠م؛ **إغلاق ملف الكشح يفتح المساءلة**، ١٦ مارس ٢٠٠٣م؛ **أحداث الإسكندرية.... وأمل في المصارحة والمصالحة**، ٢٣ إبريل ٢٠٠٦م.

١٣٠ يوسف سيدهم، **بئس جلسة الصلح المهينة في العياط... كنيسة بلا مذبح ولا صليب ولا قبة ولا جرس= مسجدًا بلا قبلة ولا هلال ولا مئذنة ولا آذان!!**، ٢٧ مايو ٢٠٠٧م.

١٣١ يوسف سيدهم، **نقابة الصحفيين تتصدى للفتنة الطائفية**، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠م.

ملحوظة: يذكر أن الباحث هنا شارك في هذا المؤتمر وقدم ورقة خاصة بدور الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام في تأكيد الوحدة الوطنية والتصدي للفتنة وقدم بعض الأفكار والمقترحات في هذا الشأن.

١٣٢ أنطون سيدهم، **الوحدة الوطنية رمز نضالنا وركيزة مستقبلنا**، (وطني)، ١١ سبتمبر ١٩٧٧م.

١٣٣ أنطون سيدهم، **للحفاظ على الوحدة الوطنية اقطعوا السبيل على المتلاعبين بالدين**، (وطني)، ١٤ مايو ١٩٧٨م.
١٣٤ هشام محمد عبد الغفار محمد، **محددات السياسة التحريرية لصحيفة وطني إزاء التحولات السياسية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١**، مصدر سابق، ص ٤٦٧.
١٣٥ يوسف سيدهم، **فقر في رصد الواقع واستشعار الخطر وإدارة الأزمة**، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٥م.
١٣٦ يوسف سيدهم، **التطاول على المسيحية وكتابها المقدس تحت رعاية مؤسسات الدولة**، (وطني)، ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م.
١٣٧ أنطون سيدهم، **د. فرج فودة في ذمة الله**، (وطني)، ١٤ يونيو ١٩٩٢م.
١٣٨ صبحي شكري، **أسبوعيات: مصر للتنوير والمتنورين**، (وطني)، ١٤ يونيو ١٩٩٢م.
١٣٩ ميلاد حنا، **غدًا تشرق الشمس: ورحل فارس الوحدة الوطنية**، (وطني)، ٢٨ يونيو ١٩٩٢م.
١٤٠ أنطون سيدهم، **أسباب الإرهاب**، (وطني)، ١٢ يوليو ١٩٩٢م.
١٤١ أنطون سيدهم، **الاعتداء على السائحين بأسيوط وقنا**، (وطني)، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢م.
١٤٢ أنطون سيدهم، **الحكومة شجعت الإرهاب**، (وطني)، ٢١ فبراير ١٩٩٣م.
١٤٣ أنطون سيدهم، **الإرهابيون موجودون**، (وطني)، ٧ مارس ١٩٩٣م.
١٤٤ أنطون سيدهم، **انتكاسة بشعة.. تشجيع عناصر الفتنة الطائفية**، (وطني)، ١٤ مارس ١٩٩٣م.
١٤٥ أنطون سيدهم، **مهاجمة الأقباط من وسائل الإعلام وبرامج التعليم**، (وطني)، ١٩ يونيو ١٩٩٤م.
١٤٦ يوسف سيدهم، **جريمة نحع حمادي... وخلط الأوراق!!**، ١٠ يناير ٢٠١٠م.
١٤٧ يوسف سيدهم، **الإرهاب: بين سرادق العزاء وروشتة العلاج**، (وطني)، ٩ يناير ٢٠١١م.
١٤٨ يوسف سيدهم، **ليس غضبًا قبطيًا.. بل مصريًا**، ٢٣ يناير ٢٠١١م.
١٤٩ فريد عبد السيد، **مصر.. والوحدة الوطنية: مسيرة جديدة للحرية والعمل والإخاء**، (وطني)، ١٨ مايو ١٩٨٠م.
١٥٠ انظر: نادر شكري، **جريدة وطني**، مرجع سابق، ص ٨٩.
١٥١ (وطني)، **نداء من أقباط المهجر بأوربا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننا المسلمين**، نُشر بالصفحة الأولى، ٧ يونيو ١٩٩٢م.
١٥٢ يوسف سيدهم، **مرة أخرى... أقباط المهجر بين "الأغلبية الصامتة" و"الأقلية المسموعة"**، ٢٠ يونيو ٢٠٠٤م؛ (وطني)، ١٦ مايو ٢٠٠٤م.
١٥٣ (وطني)، ٦ يونيو ٢٠٠٤م.
حول أقباط المهجر ودورهم في السياسة المصرية يمكن الرجوع إلى: يسري أحمد إبراهيم العزباوي، **أقباط المهجر والسياسة العامة في مصر ١٩٨١-٢٠٠٨**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١م.
١٥٤ يوسف سيدهم، **مبتغى الأقباط ضمن التعديلات الدستورية**، (وطني)، ١٤ يناير ٢٠٠٧م.
١٥٥ يوسف سيدهم، **التعديلات الدستورية.. واستشراف المستقبل**، (وطني)، ٢٥ مارس ٢٠٠٧م.
١٥٦ يوسف سيدهم، **مبتغى الأقباط ضمن التعديلات الدستورية**، (وطني)، ١٤ يناير ٢٠٠٧م.
١٥٧ يوسف سيدهم، **وطني تخطو إلى عامها التاسع والأربعين**، (وطني)، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦م.
١٥٨ يوسف سيدهم، **محطات مهمة في حصاد ٢٠٠٦**، (وطني)، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م.
١٥٩ يوسف سيدهم، **هل يعنى الدستور بقيمة المواطن المصري؟**، (وطني)، ٢١ يناير ٢٠٠٧م.
١٦٠ سامح فوزي، **التغيير الدستوري (٣)**، (وطني)، ٢١ يناير ٢٠٠٧م.
١٦١ سامح فوزي، **الفصل الممكن.. الفصل المستحيل**، (وطني)، ١١ فبراير ٢٠٠٧م.
١٦٢ يوسف سيدهم، **التعديلات الدستورية.. واستشراف المستقبل**، (وطني)، ٢٥ مارس ٢٠٠٧م.
١٦٣ سامح فوزي، **ولادة المواطنة**، (وطني)، أول إبريل ٢٠٠٧م.
١٦٤ سامح فوزي، **المواطنة في برامج الأحزاب**، (وطني)، ٢٥ فبراير ٢٠٠٧م.
١٦٥ يوسف سيدهم، **التعديلات الدستورية.. والمادة الثانية**، (وطني)، ١١ مارس ٢٠٠٧م.
١٦٦ يوسف سيدهم، **التعديلات الدستورية وبداية مسار الإصلاح السياسي**، (وطني)، أول إبريل ٢٠٠٧م.
١٦٧ نادية منير، مرجع سابق، ص ٦٥.
١٦٨ أديب مروه، **الصحافة العربية: نشأتها وتطورها**، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦١م، ص ٣٠٥.